ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٧١ شهر ربيع الآخر ١٤٣٧هـ يناير/ فبراير ٢٠١٦م

وزير العمل تحت قبة الشورى :

العمل في قطاع التجزئة يجب أن يقتصر على السعوديين

قصور الإعلام الخارجي .... غياب الإستراتيجية ... أم ضغف الكوادر الإعلامية

الشورى يتمسك بإجازة اليومين للقطاع الخاص و٤٠ ساعة عمل في الأسبوع

أعضاء الشورى يطالبون الخارجية باستراتيجية لمواجهة الهجمات الشرسة ضد المملكة

التعليم في حاجة إلى رؤية جديدة تتوافق مع التحول الوطني

د. ثامر الغشيان لـ « الشورى»:

مناقشة الوزراء تحت القبة .. جرأة في الطرح .. وشفافية في النقاش

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

الشورى و خفض ساعات العمل بالقطاع الخاص

متى ما ارتفعت نسبة البطالة في المجتمع؛ فإنها تنذر بالخطر، وتدق جرس الإنذار بضرورة المبادرة لإيجاد حلول ناجعة لخفض نسبة البطالة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال سياسات وقرارات حازمة، تهيئ سوق العمل لاستيعاب العاطلين عن العمل، إلى جانب توجيه مخرجات التعليم نحو الحاجة الفعلية للسوق.

وبما أن حجم البطالة في المملكة، وصل إلى ١١,٦٪ - بحسب وزير العمل أثناء حضوره جلسة المجلس - وهذه النسبة تعد أعلى من المعدل العالمي لنسبة البطالة في أي مجتمع، كان لزامًا البحث عن حلول لمعالجة قضية البطالة، وإيجاد بيئة جاذبة للشباب والفتيات للعمل في القطاع الخاص، وكان من بين الحلول تعديل بعض مواد نظام العمل، وخصوصاً ساعات العمل في القطاع الخاص، ومنح العامل يومي إجازة في الأسبوع، بحيث لا تتجاوز ساعات العمل ٤٠ ساعة في الأسبوع، بمعدل ٨ ساعات يوميًا، وهذا ما تحقق بالفعل، وأقره مجلس الشورى في وقت سابق.

بيد أن هذا التعديل كان محل نقاش في دوائر القطاع الخاص، وبأنه سيرفع الكلفة على المواطن خاصة في السلع الصناعية، وقطاع التشييد والبناء، فعاد الموضوع مجدداً إلى مجلس الشورى بطلب رفع ساعات العمل إلى ٤٥ ساعة في الأسبوع، إلا أن أعضاء مجلس الشورى واستشعارًا منهم بمسؤوليتهم الوطنية، وحرصهم على توظيف الشباب والفتيات، قرروا التمسك بنص المادة (٩٨) كما هو في قراره المجلس السابق، التي تقضي بخفض ساعات العمل وإجازة اليومين في الأسبوع، وعدم العودة عنه، إدراكًا منهم بأن خفض ساعات العمل في القطاع الخاص سيكون حافزًا للسعوديين للعمل فيه، إذ كان طول ساعات العمل في هذا القطاع أحد الأسباب الرئيسة لعزوف الشباب والفتيات عن العمل فيه، إلى جانب تدني الرواتب.

وبعد أن قال مجلس الشورى كلمته الفصل في هذا الموضوع، ورفع قراره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين لاتخاذ ما يراه، وفي انتظار قراره - يحفظه الله - فإن على رجال الأعمال والشركات الكبرى الوعي بالمسؤولية، وتقدير حجم المشكلة المتمثلة في ارتفاع نسبة البطالة، وتغليب مصلحة الوطن والمواطن، لما في ذلك من إسهام في أمن المجتمع واستقراره.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دورية إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة

٦

وزير العمل تحت قبة الشورى :
العمل في قطاع التجزئة يجب أن يقتصر على السعوديين

أوضح معالي وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني أن برنامج (نطاقات) ليس أداة توظيف، وإنما أداة لإدارة السوق وتسانده مجموعة من السياسات، مشيراً إلى أن البرنامج استطاع أن يرفع نسبة توطين الوظائف في القطاع الخاص من (١٠٪) إلى (١٧٪)، حيث رفع عدد الموظفين السعوديين في سوق العمل من (٧٠٠،٠٠٠) إلى (١,٧) مليون عامل.

وشدد على أهمية تطبيق حماية الأجور على جميع المنشآت بهدف حماية حقوق العمال، وعدم ربط هذا الحق بأي مستخلص لصاحب المنشأة لدى الدولة.

الحوار

٤٠

د. ثامر الغشيان لـ « الشورى»:
مناقشة الوزراء تحت القبة .. جرأة في الطرح .. وشفافية في النقاش

أكد عضو مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بالمجلس الدكتور ثامر بن ناصر الغشيان أن نظام مجلس الشورى أقيم على أساس صلب وقاعدة متينة يدل على ذلك أن العمل جار عليه دون أن تكون إحدى مواده، محل نزاع أو تشكل عائقاً أو تعاني من ضعف.

الدراسة

٤٤

الإسلام والمسلمون في الإعلام الأميركي:
الصورة النمطية والمُتخيّل الراهن (١-٢)

تعزَّز الخطاب السياسي اليميني في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٥ بتركيز وسائل الإعلام الأميركية على حوادث العنف والهجمات الدموية؛ التي شنَّها أفراد مسلمون، أو جماعات متطرفة، باسم «الدفاع عن الإسلام»؛ وشكَّلت تلك الحوادث محور تغطية إعلامية مستفيضة؛ مثل: مقتل خمسة جنود في ولاية تينيسي برصاص الشاب الأميركي محمد يوسف عبد العزيز، ومهاجمة إلتون سيمسون ونادر الصويفي مقرَّ تنظيم مسابقة للرسوم الكاريكاتيرية في مدينة غارلاند بولاية تكساس.

مجلس الشورى

التحقيق

٥٤

قصور الإعلام الخارجي .... غياب الإستراتيجية ... أم ضغف الكوادر الإعلامية

تواجه المملكة استحقاقات دولية تفرض واقعًا جديدًا من التعامل الدبلوماسي والإعلامي، وفي ظل النشاط الدبلوماسي المحموم يواصل إعلامنا الخارجي سباتــه، وتتقــاذف الآراء المسؤولية عن ذلك، حيث برزت مؤخــراً الكثيــر من الانتقــادات التي تنــاولت غيــاب «الإعلام الخارجي السعودي»، وسلمت بتقصيره وعدم قدرته على شرح وتفسير الكثير من القرارات السعودية التاريخية والمؤثرة في الصورة الذهنية للمملكة العربية السعودية في الخارج.

استشارات قانونية

٦٠

نطاق اكتساب الشخصية المعنوية للشركات

نص نظام الشركات السعودي في مادته (الأولى) على أن الشركة «عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة».

وعرفت مجلة الأحكام العدلية الشركة (شركة العقد) في المادة (١٣٢٩) بأنها « عقد بين اثنين أو أكثر على كون رأس المال والربح مشتركاً بينهما ».

تحت القبة :

الشورى يدعو رئاسة الحرمين إلى وضع خطة شاملة لمواجهة النمو المتزايد في أعداد الزوار والمعتمرين ... ٢٠
الشورى يدعم تحويل مستشفى الملك فيصل التخصصي إلى منشأة مستقلة لا تهدف للربح ٢٤
شوريون: منظومتنا الرقابية لا تواكب متطلبات التحول الوطني والاقتصادي..... ٣٦

في هذا العدد

حصاد الشهر ٦٢
مجمتع الشورى ٧٢
متابعات برلمانية ٧٤

المقالات

د. صدقة يحي فاضل ٣١
زامل شبيب الركاض ٣٥
د. زيد بن محمد الرماني ٣٩
مشعل بن عبدالرحمن الشعلان ... ٧١
د. عبد الله العسكر... شوريات ...٧٨

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS: ١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa
حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA
المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

وزير العمل تحت قبة الشورى :

العمل في قطاع التجزئة يجب أن يقتصر على السعوديين

أوضح معالي وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني أن برنامج (نطاقات) ليس أداة توظيف، وإنما أداة لإدارة السوق وتسانده مجموعة من السياسات، مشيراً إلى أن البرنامج استطاع أن يرفع نسبة توطين الوظائف في القطاع الخاص من (١٠٪) إلى (١٧٪)، حيث رفع عدد الموظفين السعوديين في سوق العمل من (٧٠٠،٠٠٠) إلى (١,٧) مليون عامل.

وشدد على أهمية تطبيق حماية الأجور على جميع المنشآت بهدف حماية حقوق العمال، وعدم ربط هذا الحق بأي مستخلص لصاحب المنشأة لدى الدولة.

وثمن لمجلس الشورى دعمه ومساندته لأعمال وزارة العمل، مؤكداً أن ملاحظات المجلس وقراراته مهمة في مسيرة وزارة العمل وكياناتها التي تتمثل في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق الموارد البشرية.

جاء ذلك خلال حضور معاليه الجلسة العادية الرابعة عشرة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة التي عقدها مجلس الشورى يوم الثلاثاء ١٦/٤/١٤٣٧هـ الموافق ٢٦/١/٢٠١٦م، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

واستهل معالي رئيس المجلس الجلسة بالتأكيد على حرص مجلس الشورى على دعم كل الجهود التي تبذلها وزارة العمل في سبيل تنفيذ المهام الموكلة إليها والتغلب على الصعوبات التي تواجهها في إطار اختصاصاتها، منوهاً بالجهود التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - لتوفير المستوى المعيشي الأفضل للمواطنين ودعم البرامج الرامية إلى إيجاد الفرص الوظيفية للشباب والفتيات في القطاع الخاص لمعالجة قضية البطالة.

وأعرب معالي رئيس المجلس عن شكره لمعالي وزير العمل على حرصه لإحاطة مجلس الشورى بمختلف التطورات التي تطمح الوزارة لتنفيذها تعزيزاً لخدماتها التي تقدمها لعدد من القطاعات المهمة في المجتمع.

ثم قدم معالي وزير العمل لمحة موجزة عن الوزارة، واستعرض أمام المجلس توجهات الوزارة وخططها الحالية والمستقبلية، لدعم وتعزيز فرص العمل للسعوديين في القطاع الخاص، وقدم عرضًا مرئيًا عن الوزارة، وتوجهاتها المستقبلية والتحديات التي تواجهها.

بعد ذلك أتاح معالي الرئيس المجال لرئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية- المهندس محمد بن حامد النقادي لعرض أسئلة واستفسارات المواطنين التي وردت إلى المجلس.

وأفاد معالي وزير العمل في رده على أسئلة المواطنين أن تطبيق حماية الأجور صدر بشأنه أمر سام يؤكد على أهمية تطبيق حماية الأجور على الجميع بهدف حماية حقوق العمال، وعدم ربط هذا الحق بأي مستخلص لصاحب المنشأة، مشيراً إلى أن التعاقد مع العامل تم دون أن يكون هناك شرط مربوط بحصول صاحب العمل على المستخلص أو على الدخل، فبالتالي؛ لا يجوز أن نربط بين شيئين مختلفين بتعاقدات مختلفة، ومن غير المقبول أن نطلب من العامل أن ينتظر حتى يحصل صاحب العمل على المستخلص ليدفع أجره، فالعامل مرتبط بأسرة وبعقد، ويجب علينا أن ندفع حقوقه في وقتها.

الوزارة تراقب بشكل أسبوعي تطبيق المادة ٧٧ من نظام العمل

وأوضح معاليه أن المادة "السابعة والسبعين" من نظام العمل؛ لم تلغِ حقًا كان قائمًا في نظام العمل السابق، مؤكداً أن هيئة تسوية الخلافات العمالية لها أن تقر إعادة العامل إلى العمل أو لا تقرّه، وهذا حق تقديري أكثر من كونه حقًا نظاميًا، علمًا أن الوزارة لديها متابعة بشكل أسبوعي لمراقبة تطبيق هذه المادة.

نطاقات ليس أداة توظيف، وإنما أداة لإدارة السوق

كما أجاب معالي وزير العمل على أسئلة أعضاء المجلس واستفساراتهم، فرداً على سؤال عن برنامج (نطاقات) قال الدكتور الحقباني: إن وزارة العمل أدخلت متغيرًا آخر يقوم على استقرار الموظفين السعوديين في القطاع الخاص.

مضيفاً: أن المنشأة التي لا تحافظ على السعوديين يكون نطاقها أقل، أما ما يتعلق بمدى نجاح برنامج (نطاقات)؛ فقد استطاع البرنامج أن يرفع نسبة التوظيف من (١٠٪) إلى (١٧٪) في سوق العمل السعودي، واستطاع كذلك أن يزيد من عدد العمالة السعودية المشاركة في السوق من (٧٠٠،٠٠٠) إلى (١،٧٠٠،٠٠٠) عامل، واستطاع أيضًا أن يحقق الكثير، وعلينا أن نعي أن (نطاقات) ليس أداة توظيف، وإنما أداة لإدارة السوق وتسانده مجموعة من السياسات.

العمالة المنزلية

وفي رده على سؤال لأحد الأعضاء عن الاتفاقيات التي تبرمها وزارة العمل مع عدد من الدول المصدرة للعمالة المنزلية، أوضح وزير العمل أن الاتفاقيات القائمة اتفاقيات إطارية، ولا يوجد فيها نصوص كما في عقود العمل، مضيفاً أن الوزارة تحتاج إلى تطوير آليات الاستقدام من خلال مكاتب الاستقدام، أو شركات الاستقدام، والعمل على تأجير العمالة المنزلية من خلال شركات الاستقدام، كاستقدام العمالة المنزلية وتأجيرها لمدة ساعات أو أيام، مشيراً إلى أن الوزارة طلبت تشكيل لجنة من وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة العمل لدراسة هذا الملف، ومراجعة كل تفاصيله، والتغلب على المصاعب التي قد تطرأ في الاتفاقيات.

ملف عمل المرأة

وأقر معالي الوزير الحقباني في رده على سؤال عن عمل المرأة في القطاع الخاص أن الوزارة تحتاج إلى مضاعفة الجهود فيما يتعلق بملف مشاركة

المرأة، لتشارك بفعالية في سوق العمل، وهذا يتطلب من المرأة، والمجتمع، ومن وزارة العمل أن يعملوا على تهيئة الظروف.

وأضاف: إن الوزارة تعمل حاليًا على مشروع مراكز العمل عن بُعد، وهذا مشروع يسهّل عملية الانتقال، وكذلك العمل من المنزل الذي يُعد فرصة لكثير من النساء اللاتي لا يستطعن الخروج، ومشروع مراكز الأعمال في مناطق المملكة المختلفة الذي سيسهل عملية وصول الوظيفة إلى المرأة، ولدى الوزارة مشروع النقل الذي سيطبق بواسطة شركة تقوم بنقل المرأة من مقر سكنها إلى مقر عملها، وأيضًا مشروع حاضنات الأطفال.

وأجاب معالي الدكتور مفرج الحقباني على تساءل أحد الأعضاء عن جهود الوزارة في ملف معالجة العجز القائم في المهن والمهارات المطلوبة لسوق العمل، وخاصة في جانب ارتباط البرامج المقدمة من منظومة التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، وتحقيق ما هو مطلوب من وزارة العمل من إصدار تقارير دورية حول مناسبة تلك البرامج مع احتياجات سوق العمل. حيث قال معاليه: إن وزارة العمل تعمل حاليًا على عدة محاور؛ أحدها يتعلق بالشراكات الاستراتيجية مع القطاعات ذات العلاقة، مضيفاً في هذا السياق أن لدى الوزارة أكثر من (٢٠) معهدًا متخصصًا في شراكات استراتيجية في قطاعات مختلفة، والمتدرب في أول يوم من التحاقه في هذا المعهد هو موظف في هذه الشركة أو تلك المنشأة، وهذه شراكات نعمل عليها ونعززها،

الوزارة تدرس تحديد الفجوة بين بعض التخصصات واحتياجات سوق العمل

وتابع القول: لدينا شراكة مع شركة (أرامكو). كما أن هناك احتياجًا واضحًا بالنسبة لسوق العمل، ولدينا كلية خاصة لصيانة الطائرات، وما يتعلق بسكك الحديد، وكذلك ما يتعلق ببعض الاحتياجات الأساسية الخدمية مثل تحلية المياه، أو الكهرباء، ونعمل حاليًا على استيعاب الأعداد الكبيرة من طالبي التدريب من الذكور والإناث من خلال التوسع في الكليات التقنية والمعاهد المتخصصة.

خطة (آفاق)

وفيما يتعلق بالتعليم أضاف وزير العمل أن هناك خطة (آفاق)، وحُددت نسب معينة للملتحقين المقيدين في الجامعات، أو كليات المجتمع، أو الكليات التقنية، حيث تعمل الوزارة في هذا السياق بالتنسيق مع وزارة التعليم، إلى جانب لجنة وزارية تعمل على تحقيق هذه النسبة، وسيكون هناك بوابة قبول موحدة للجميع. كما تم عمل دراسة من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية لتحديد الفجوة بين بعض التخصصات الموجودة حاليًا في المعاهد، والكليات، والجامعات، واحتياجات سوق العمل، وسوف يكون القبول مستقبلاً بناءً على تلك المحددات.

إيقاف الخدمات عن المنشآت

ونفى وزير العمل وقف الوزارة الخدمات مباشرة عن المؤسسات والشركات الخاصة، موضحاً أنه بعد ثلاثة أشهر من تأخر المنشأة في دفع المستحقات التي عليها، وبخاصة ما يتعلق بأجور العمال، يتم إيقاف بعض الخدمات، لأن الوزارة تسعى لحماية حقوق العامل وحاجته، وهذا مبدأ حقوقي، متسائلًا هل للوزارة الحق أن تسمح للشركات بممارسة مهامها دون دفع الأجور؟، وأضاف إن قدرة العامل على تحمل تأخر راتبه ضعيفة، والعامل الوافد لا يتضرر من إيقاف خدمات الشركات فباستطاعته أن ينقل خدماته دون موافقة صاحب العمل المتأخر. المسؤولية محددة على المسؤول وليس على العمال.

وأبدى الدكتور الحقباني سعادة الوزارة مشاركة أعضاء المجلس في تقديم الحلول.

قطاع التجزئة

وأكد الدكتور مفرج الحقباني أن قطاع التجزئة يجب أن لا يعمل فيه غير السعوديين، كما أن نسبة المحلات التجارية أصلاً زائدة عن الحاجة، وبالتالي فقد لا نحتاج إلى نفس العدد الحالي من العمالة الوافدة لتوطين قطاع التجزئة، كما أن هناك فريقًا يعمل الآن على توطين الأنشطة.

وعن ماهية الأنشطة الأكثر قابلية وقدرة على التنفيذ، قال: إن الوزارة اتخذت بعض القرارات، إلا أنها لم تنفذ حرفيًا، حيث تم منع بعض المسميات الوظيفية لبعض الأنشطة، وتم العمل فيها بمسمى آخر، ولكن لكي يتم تنفيذ القرار يجب أن نتأكد من قدرتنا على مراقبة تنفيذه.

مؤكدًا أهمية مشاركة الجهات المعنية الأخرى في معالجة هذا الوضع مثل: وزارة التجارة، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، وإلا سوف تبقى القرارات دون تطبيق، وكشف عن عقد ورشة عمل قريبًا – إن شاء الله – مع وزارة التجارة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية في هذا الخصوص.

محلات التجزئة تفوق الحاجة

وأوضح وزير العمل أن هناك دراسة أجراها مجلس الغرف السعودية أثبتت أن معدل محلات التجزئة لدينا أكثر بكثير عن الحاجة، فالسعودة لكامل القطاع مطلب مهم، ولكن يتطلب إنجازها إيجاد البيئة المكانية، وبخاصة ساعات العمل وتعديلها، مشدداً على أن تحسين البيئة المكانية، وظروف العمل مهمان جداً لنقل السعودة.

وأوضح أن وزارة العمل تعمل بالتدرج في هذا الملف؛ بحيث يكون الذهاب للمناطق وفقاً للتوفر، وربما ستُغلق بعض المحلات، وهذا لا إشكال فيه مقابل أن ننقل هذه التجارة للسعوديين.

تحديد أوقات العمل مهم جداً

وأضاف معالي وزير العمل أن أوقات العمل في قطاع التجزئة أهم، وتحديد أوقات العمل مهم جداً للجميع، وقد تم رفع طلب بذلك للمقام السامي، فأي محاولة لتوطين فرص العمل في المملكة العربية السعودية لا يصاحبها دعم حمائي لن يكتب لها النجاح، كذلك تمت مناقشة رئيس هيئة الاستثمار عن مدى إمكانية دراسة فتح الاستثمار في العمالة المنزلية إذا لم يكن من الأنشطة السلبية.

تحديد الأجور

واعتبر د. الحقباني أن الأجور في القطاع الخاص تخضع لقوى العرض والطلب، ولا يمكن تحديدها في سوق العمل السعودي؛ لأن العمالة الوافدة مسيطرة على السوق، ومن الطبيعي أن تكون الأجور السائدة منخفضة، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل من خلال برنامج نطاقات، وحماية الأجور؛ عل إلزام الشركات بتحويل الراتب إلى البنك سواء كان العامل وافدًا أو مواطنًا، لمعرفة دفع الأجور وحقيقة مؤشر الرواتب، إلى جانب ما توفره الوزارة من برامج تدريبية متخصصة لهذه الفئة.

وشدد على ضرورة أن تبدأ الوزارة مع القطاع الخاص، وتعمل مع التخطيط القطاعي،إذ ما تم القيام به يحتاج إلى عمل أكثر. لا فتًا النظر إلى أن هناك عددٌ من المبادرات المتعلقة بتمكين المواطن السعودي من مهارة القيام بأعماله بنفسه، وبعضها تم تنفيذه، وبعضها الآخر في طور التشاركية مع الجهات الأخرى.

وقال معاليه: إن صندوق التنمية البشرية يدعم جهود المنشآت الصغيرة عن طريق شركاء استراتيجيين، وذلك بتقديم الدعم المالي، ويتم دعم أصحاب الأعمال الصغيرة على مستوى الشخص المالك، ومن يقوم بتوظيفه. كما أن هناك تشاركية قوية مع هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مضيفاً أن وزارة العمل والصندوق ممثلان في عضوية مجلس إدارة هذه الهيئة.

وفيما يتعلق بتدريب وتأهيل الشباب، أوضح الدكتور الحقباني أنه قد تم العمل الآن مع وزارة التعليم في هذا المجال، وهناك مشروع التثقيف المهني، وقد تمت الموافقة على برنامج التشاركية بين وزير العمل، ووزير التعليم، وتم العمل على التثقيف المهني للشباب بالمراحل الجامعية والثانوية، ونسعى إلى الوصول إلى المراحل المتوسطة، ثم الابتدائية، وهناك مراكز إرشاد مهني سيتم انطلاق بعضها قبل نهاية هذا العام، لافتاً النظر إلى أن مجلس إدارة الصندوق قد وافق على إطلاق برامج في الجامعات الحكومية، كما أن هناك برنامجًا إلكترونيًا لدعم الشباب، وتدريبهم، مثل برنامج (دروب) الذي يقوم بدورات مجانية، ويتكفل بتكاليف الشهادة من القطاع الخاص، وهناك اتجاه جديد بأن يكون اعتماد شهادات هذا التدريب من منشآت القطاع الخاص، وليس من وزارة الخدمة المدنية، كما يوجد أيضاً عمل مشترك مع هيئة توليد الوظائف، كما أن مكافحة البطالة تصب في ذلك الاتجاه، وهناك عمل مشترك مع وزارة التجارة، إضافة إلى بوابة "تسعة أعشار" التي لدى الوزارة تعنى بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

وأضاف الوزير د. مفرج الحقباني أن العمل في هذا المجال محدود، ولم نصل إلى ما نريده، ونطمح للتقدم وتقديم الأفضل، ونحن حريصون على إيجاد قدوة للشباب، فهناك اغتراب مهني، حيث كنا سابقاً نقوم بأعمالنا بأنفسنا، والآن جميع أعمالنا يقوم بها الوافدون، ولابد أن نهتم بالعمل في هذا المجال لنعود إلى طبيعتنا المهنية.

وشكر الوزير الحقباني القطاع الخاص على توظيف أبناء الوطن وبناته، وعلى مساهمته بشكل عام، وقال: إن وزارة العمل بدون قطاع خاص ناجح لا تستطيع أن تنجح؛ لأنها تقوم على إيجاد فرص عمل في هذا القطاع. ومن حيث المبدأ نؤمن بأن العلاقة مع القطاع الخاص هي علاقة تكاملية، إلا أن هذه العلاقة وهذا التقدير والتشاركية لا تأتي على حساب قيام هذا القطاع بمهامه، وواجباته المقررة له نظامًا.

ولفت معاليه إلى أن الوزارة تتابع سوق العمل - بشكل يومي وأسبوعي- من خلال تقرير إحصائي كمي عن حالة السوق وفقًا للمادة "السابعة والسبعين" من نظام العمل، كما تتابع الشركات التي يمكن أن يكون لديها حالة فصل لموظفيها السعوديين.

مشيراً إلى أنه قد اجتمع شخصيًا مع إحدى الشركات التي تدعي أنها واجهت مشكلة، وأبلغها أنه من حقها، ولكن لن يسمح لها بفصل الموظف السعودي؛ ليبقى الوافد هو الذي يقوم بالعمل، فإذا كانت لديهم مشكلة، فيجب أن تكون على الجميع، أما أن تكون على السعوديين، فهذا غير ممكن.

وليس من مسؤوليتنا في الوزارة أن نجبر المنشأة التي تواجه مشكلات اقتصادية ومالية أن تبقى، فهناك شركات تضطر إلى إغلاق فروع أو تقليص عدد العمالة.

تقليص العمالة الوافدة

وتابع الحقباني أن تقليص العمالة في المنشأة يجب ألا يقتصر على العمال السعوديين فحسب؛ لأن الوزارة لديها من الأنظمة ما يحول دون قيام هذه المنشآت بذلك. والمادة "السابعة والسبعون" لم تلغ حقًا كان قائمًا، وإعادة العامل إلى العمل إجراء تقديري، وليس إجراء نظاميًا.

وفي شأن مشاركة الوزارة في خطة التحول الوطني قال معاليه: أن لدى وزارته خطة للعمل وفقًا للتحول، وقد قدمتها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وراجعت الأولويات، وحددت مؤشرات القياس والأداء، وآليات العمل المستقبلية، وقدمت في أكثر من ورشة عمل. مضيفاً أن الفرصة مواتية للوزارة في المرحلة الحالية أن تزيد من فرص التوظيف للسعوديين، مشيراً إلى أن توفير الفرص الوظيفية للسعوديين في القطاع الخاص ليس مسؤولية الوزارة وحدها، بل مسؤولية مشتركة، ولهذا نشأت هيئة توليد الوظائف بخطاب من وزارة العمل، كما أن لدينا مساحة لعملية الإحلال التي نستطيع من خلالها أن نوجد فرص عمل.

اختلاف في أرقام البطالة

وعن البطالة وتخفيض معدلاتها، أجاب الوزير أن هناك اختلاف في أرقام البطالة، ونحن نعمل مع وزارة الاقتصاد والتخطيط في دراسة لآليات تحديد معدلات البطالة. مضيفاً أن الأسلوب المتبع حاليًا هو أسلوب المسح الميداني، وهو أسلوب مقر علميًا، وهو أحد الأساليب السائدة في منظمة العمل الدولية.

وبين أن هذا المسح لو اسند إلى عمل إلكتروني لكان أفضل، مؤكداً العمل على ذلك في بوابة العمل الوطنية التي ستكون أحد أهم أدوات التوظيف، موضحاً في هذا السياق أن كل من يرغب الاستقدام عليه أن يضع الوظيفة التي يرغب الاستقدام بها، وبمواصفاتها على البوابة الوطنية، ويعلن عنها وطنيًا، ويكون هناك مطابقة آلية، فإذا وجدنا أن هناك وظيفة تقدم بها صاحب عمل، وعليها طلب محلي، فلن نسمح بإصدار تأشيرة له. فهذه البوابة ستكون مؤشرًا لجدية من يرغب في التوظيف ومن يرغب في العمل. وفي الوقت نفسه فإننا من خلال هذه البوابة نعرف عدد الباحثين عن العمل، فهذه البوابة تعطينا مؤشرات ممكن أن نقيس عليها، وقد أُطلقت أليًا وستكون قريبًا فاعلة.

وتابع معاليه أن وزارة العمل قدمت في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عددًا من الوظائف التي نريد عرضها على أبنائنا، وبناتنا خلال الفترة، فتساءل سمو رئيس المجلس عن تأثير هذا العدد على معدل البطالة. وقد عدنا لعمل تطوير محاسبي لمعرفة التغيير، وكان لدينا رؤية ننتظر أن تدرس، وتقر نهائيًا في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وسنكون أمام المجتمع ملتزمين بأن نسير وراء هذا الأهداف بإذن الله.

وأكد الوزير الحاجة إلى مزيدٍ من العمل على التفتيش، والتأكد بأن العامل الوافد يعمل في المجال الذي استُقدم من أجله. والموضوع صعب من حيث الشكل، ولكن من حيث الإجراء إذا لم نستطع أن نوفر فرص عمل إضافية، فلدينا مخزون كبير من الوظائف المتاحة التي تشغلها عمالة وافدة حاليًا، وعندها سيكون من مسؤوليات وزارة العمل أن تمنع عمل العمالة الوافدة في مثل هذه الأنشطة، وكما ذكر سمو ولي ولي العهد في إحدى المقابلات الصحافية حيث قال: "إذا لم نستطع أن نؤمن فرص عمل من خلال توليد الوظائف الجديدة فسيكون الإحلال هو السبيل"، مشيراً إلى أن هذا دور وزارته راجيًا من الله سبحانه وتعالى التوفيق.

بيد أنه استدرك قائلاً: إذا لم تنجح وزارة العمل، ومنظومة العمل في إيجاد هذه الممانعة في سوق العمل، وإيجاد الفرصة الحقيقية للأبناء، والبنات، وحمايتهم من المزاحمة الشرسة من العمالة الوافدة؛ فإن الوزارة لم تقم بواجبها بالشكل المطلوب، وأرجو أن لا نكون كذلك بإذن الله.

برنامج حماية الأجور

وأوضح الوزير أن كثيرًا من الشركات لا تلتزم بدفع الأجور لعمالتها إلا بعد أن توقف عنها الخدمات. مفيدًا أن برنامج حماية الأجور غطى نحو خمسة ملايين وستمائة ألف عامل، وهناك إشادة عالمية بهذا البرنامج من المنظمات العالمية، وقد قضى على كثير من مظاهر التحايل، وعدم دفع الرواتب، والتأخر فيها، ووصف البرنامج بأنه إيجابي من جميع النواحي.

تفتيش أكثر من (٨٤١) ألف منشأة

وبالنسبة للتفتيش، أشار وزير العمل إلى أن وزارته قامت العام الماضي بزيارة أكثر من (١٤٨) ألف منشأة. وهذه المنشآت يعمل بها قرابة أربعة ملايين وخمسمائة ألف عامل، وقد ضبطت الوزارة أكثر من (٧٣) ألف مخالفة.

ولفت النظر إلى جملة من التحديات التي تواجه الوزارة في الزيارات التفتيشية أولها حجم المنشآت الكبرى، وكثر عدد منشآت القطاع الخاص التي تصل إلى مليون وثمانمائة ألف منشأة،

وقال: مهما عملنا من زيارات فلن نستطيع أن نقضي على جميع المخالفات، فالمخالف يحقق دخلًا بهذه المخالفة. لذا؛ فإن محاربته تحتاج إلى جهد أكبر من الوزارة، ومن خلال العمل في الفترة الأخيرة تبين لنا أن التقنية هي الحل، قمنا بتغيير طريقتنا في التفتيش، وذلك بالعمل على التفتيش الموجه عن طريق ذكاء الأعمال، حيث نختار الشركات التي نعتقد أن لديها مخالفة، أو هناك شبهة مخالفة كبيرة، فنوجه جهودنا لهذه الشركات.

ولفت معاليه إلى أن الوزارة تختار نوعية المخالفات فهناك مخالفات بسيطة، ومخالفات جسيمة. كما أن لدينا برنامج التفتيش الذاتي أو التقييم الذاتي، والهدف منه توعية المنشآت فكثير منها يخالف لعدم معرفته بمتطلبات الوزارة. وهناك برنامج مرآة التفتيش، حيث نضع لكل منشأة -عن طريق الخدمات الإلكترونية - المخالفات المشتبهة للمنشأة من واقع قواعد البيانات لدينا؛ حتى تصحح هذه المخالفات وليس ضبطها، فكثير من زيارات الوزارة تنتهي بجانب الإنذار المكتوب، أو الشفهي. والغرض منه أن المنشأة تصحح وضعها.

القضاء على المخالفات ليست مسؤولية الوزارة فقط

وأكد الدكتور مفرج الحقباني أن القضاء على المخالفات المنتشرة في السوق لا يقتصر على وزارة العمل فحسب، وإنما يحتاج الأمر إلى مشاركة جهات حكومية أخرى. مشيراً إلى أن الوزارة عقدت قبل فترة وجيزة ورشة عمل مع (١٦) جهة حكومية، لوجود تقاطع مباشر بين عمل الوزارة في التفتيش وعمل تلك الجهات، وقد ظهر من هذه الورشة توصيات عملية سنعمل على تطبيقها.

وأضاف : إن وزارة العمل نعمل بشكل مستمر مع وزارة الداخلية على موضوع مخالفات المادة "التاسعة والثلاثين" من نظام العمل، وهي مخالفة العامل في العمل لدى صاحب عمل آخر، وهي من المخالفات الجسيمة، التي توقع عقوبة الترحيل لهذا العامل، والغرامة قد تصل إلى السجن على صاحب العمل الذي تركه يعمل لدى صاحب عمل آخر، والمشغل أيضًا. كما لدينا لجنة إشرافية على موضوع هذه المخالفات ومحاربتها، فهناك جهدٌ كبيرٌ لا يظهر للسوق أحيانًا، إلا أننا مستمرون في هذا الجهد.

وأشار معالي وزير العمل إلى أن وزارته تعمل على إيجاد حلول لرفع إنتاجية الموظف في القطاعات الحكومية، وأتى برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية في هذا السياق. وهي تنتظر ماذا سيثمر عنه هذا البرنامج، وما هي المبادرات.

وأشار معاليه إلى مناقشة مقترح بأن يكون شرط العمل في القطاع الحكومي أن لا يعمل الموظف في القطاع الخاص، حيث لم يكن في السابق متاحًا فنيًا، أو إجرائيًا، أما اليوم فهو متاح فنيًا من خلال بوابة العمل الوطنية. مؤكداً في هذا السياق أنه مع بوابة العمل الوطنية أصبح بإمكاننا معرفة تاريخ الموظف في العمل، وبالتالي سيساعد كثيرًا في بناء السيرة الذاتية ومتابعتها، وفي تطبيق مثل هذه المقترحات.

أما بالنسبة لتخصيص التفتيش، فقال الوزير أن كل شيء متاح في هذه المرحلة، وأي شيء يؤدي إلى رفع كفاءة العمل الحكومي سيكون متاحًا، ووزارة العمل تدرس هذا الموضوع، وتنسق مع الجهات التي يمكن أن تشارك الوزارة في هذا المشروع ليكون مشروعًا وطنيًا، ولا تستغني الوزارة عن المقترحات الإيجابية بمثل هذا المقترح.

وفيما يخص شركات الاستقدام بيَّن الوزير الحقباني أنها شركات أُسست وفق ما نص عليه الأمر السامي الكريم، والمجال لازال مفتوحًا لإنشاء شركات جديدة، وكان هناك إيقاف منح تراخيص جديدة لمكاتب الاستقدام، ولكن الوزارة عادت إلى منح تراخيص جديدة لمكاتب الاستقدام، حيث تم الترخيص مؤخرًا لـ (١٤٩) مكتبًا جديدًا، وهذا سيرفع من معدل التنافس في السوق.

العمالة المنزلية النسائية

واعتبر الوزير أن المشكلة لدينا في العمالة المنزلية النسائية، وذلك نظرًا لسعي الكثير من المنظمات الدولية لمتابعة بعض القضايا التي تثار، ما جعل بعض الدول المرسلة للعمالة تخضع لضغوط سياسية توقف إرسال العمالة، وهم لم يوقفوا إرسال العمالة المنزلية على المملكة فقط، بل أوقفوا على دول خليجية أخرى.

العمالة الماهرة

وفيما يخص العمالة الماهرة أكد الوزير ضرورة تطوير سياسات العمل حتى تكون العمالة التي تؤدي العمل ماهرة، وهذا يحتاج إلى تطوير أساليب الإنتاج وهو خارج إطار وزارة العمل. مضيفاً أن هناك من يقول بأن وزارة العمل تضيق على القطاع الخاص، وآخرون يقولون العكس بأننا نسهب في إصدار التأشيرات، وقد تساءلتُ هل نحن أكثر فاعلية في التعامل مع الاستقدام أم لا؟، فتمت المقارنة بين معدل الاستقدام لكل مليون ريال من الإنفاق الحكومي سابقًا وحاليًا، في عام ٢٠٠٤م كان يتم إصدار (٢٣) تأشيرة لكل مليون ريال من الإنفاق الحكومي، وحاليًا المعدل (١٣) تأشيرة لكل مليون، مما يعني أنه من حيث الفعالية نحن الآن أفضل من السابق، ولو استمرينا على نفس المعدل السابق، وزادت عدد الملايين التي تنفقها الدولة، فسيكون عدد الوافدين الذين نستقدمهم في العام الواحد حوالي (١٩) مليون وافد. نحن نقول بأن الزيادة كانت في عدد التأشيرات، وبأن نسبة كبيرة من مبررات الاستقدام كانت الزيادة في الإنفاق والتأييد الحكومي.

وأفاد د. الحقباني أنه في عام ١٤٣٦هـ أصدرت الوزارة حوالي (٤٣٠) ألف تأشيرة من التأييد الحكومي، ومثلها تقريبًا من الإنفاق الحكومي،

ولو شَدَّدت الوزارة في عملية التأشيرات، فسيكون هناك ضرر على العملية الاقتصادية، وسترتفع تكاليف الإنتاج. مبينًا أن وزارة العمل تعاونت مع القطاع الحكومي بأن اعتبرت كل تأييد حكومي يأتي لجهة معينة يتم إصدار التأشيرات، مالم يكن لدى المنشأة الصادر لها هذا التأييد مشاكل أخرى. لذلك فمن حيث العدد بالمليون أقل مما كنا سابقًا، ولكن عدد التأشيرات زاد تبعًا لزيادة الإنفاق الحكومي ولله الحمد.

نطاقات استطاع أن يوظف (٧٠٠) ألف عامل وعاملة سعوديين

ونفى وزير العمل في رده على سؤال لأحد الأعضاء أن يكون برنامج نطاقات قد عطّل استراتيجية التوظيف السعودية، مشيراً إلى أن نطاقات استطاع توظيف ٧٠٠ ألف موظف وموظفة سعوديين جُدد، مقارنة بما كان عليه الحال عام ١٤٣١هـ، وزاد من مساهمة المرأة في العمل بالقطاع الخاص من (٧٠) ألف إلى (٤٣٦) ألف.

استقرار معدل البطالة خلال الثلاثة أعوام الماضية

وأضاف إن وزارة العمل بصدد تحليل برنامج نطاقات وتحديد نقاط ضعفه؛ لأنه لا شيء يولد كاملًا، ولكن المؤشرات تقول بأن معدل البطالة استقر خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بل على المستوى الإجمالي انعكس، حيث كان (١٢،٦٪) واليوم (١١،٦٪)، ومعظم المستفيدين من النساء اللاتي يُعتبرن هن الأكثر في البطالة.

العمل مع القطاع الخاص للحد من البطالة النسوية

وأكد تعاون وزارة العمل مع القطاع الخاص للحد من مستوى البطالة النسوية، مشيراً إلى أن معدل البطالة بالنسبة للذكور انخفض، من (٦،٧٪) إلى أن أصبح (٥،٥٪).

ونفى معاليه الادعاء بأن برنامج نطاقات كامل، وقال: إن البرنامج يتطور من نطاقات واحد إلى نطاقات اثنين. والآن نحن في مطبخ الانتقال لنطاقات ثلاثة، ونأخذ في الاعتبار الكيف وليس فقط الكم، وسوف ندعم نطاقات الذي يركز على التوطين الجزئي ببرامج أخرى تساعد على تحقيق التوظيف الكامل لبعض المهن والمجالات، وهو ما كان يحتاجه نطاقات في وقت من الأوقات، واليوم فريق منظومة العمل سيعمل على هذه الاستراتيجية. مشيراً إلى أن الفكرة الاستراتيجية لاتزال هي المرجع الرئيس لكل مبادرات وزارة العمل. فقد عمل الوزارة على هذه الاستراتيجية على الرغم من أنها تكلف (١٤) مليار ريال سنويًا، وفقا لما نصت عليه الاستراتيجية. وأضاف لقد تحدثنا مع وزارة المالية بهذا الخصوص ولكننا أكملنا وليس لنا منة أو فضل، والاستراتيجية ركن منهجي قوي جدًا في الحراك بالمنظومة.

وفيما يخص الوظائف الفنية قال الوزير الحقباني: إن القطاع الخاص قد يقول أنه لم يجد موظفين سعوديين جاهزين ويطالبنا بتدريبهم، ومن ثم تبدأ عملية التحايل، لذلك قلنا في ذلك الوقت سنطالب بالكم، ونتيح للقطاع الخاص أن يختار من خلال التزامه بتوظيف السعوديين، وله حق اختيار من يوظف، واليوم لدينا شيءٌ أهم من ذلك فنحن في منظومة العمل نقول هل معدل التوظيف مؤشر؟ فلو قلنا أننا حققنا (٤٠٪) فهل هذا جيد؟.

وكشف معاليه عن رفع الوزارة للمقام السامي الكريم رؤية كاملة عن سوق العمل، وعن التحديات التي تواجه السوق، وعن معدل الانكشاف المالي، مشيراً إلى أن معدل الانكشاف المهني يعادل في خطورته الانكشاف المالي، والتجاري، وأوضح أن المقصود هو أن يكون السوق مفتوحًا ومعتمدًا اعتمادًا كبيرًا على مصدر خارجي، وقد يتأثر بأي عامل اقتصادي، أو غيره، إلا أنه عبر عن خشية الوزارة من سيطرة بعض الجنسيات على مهنة معينة مما يزيد من معدل الخطورة.

الاقتصاد الياباني لن يحتمل العمالة الوافدة

وقال وزير العمل: إن الوزارة أطلقت خدمة المسار السريع بالنسبة للاستقدام، حيث تستطيع أن تحصل على عمالة خلال دقيقتين، إذا التزمت المنشأة ببرنامج نطاقات. مضيفاً أنه لو فتح المجال للاقتصاد الياباني بأن يستقدم عمالة وافدة بنفس الكم والكيف الذي أُتيح للاقتصاد السعودي، فهل يمكن للعامل الياباني على ارتفاع تكلفته سيجد فرصة عمل؟، من يؤدي خدمات النظافة في أمريكا هم أمريكان وتكلفتهم عالية، والأمريكان يستطيعون أن يحضروا عمالة وافدة، مؤكداً في هذا السياق أن وزارة العمل لا تضيق على أحد، ولو التزم القطاع الخاص ببرنامج نطاقات فلن يشتكي، ونجاحنا من نجاح القطاع الخاص ولكن ليس على حساب التوطين.

إشكالية التوطين الوهمي

ورداً على سؤال عن التوطين الوهمي، أو غير المنتج، قال الوزير الحقباني: إن وزارته أوقفت التأشيرات الصادرة لإحدى المنشآت في يوم من الأيام، بحجة أن المفتشين لم يجدوا السعوديين يعملون، وفجأة في ثاني يوم تابع الرجل صاحب المنشأة، وأحضر معه المستندات، ونظام الرواتب للموظفين السعوديين، وكل أموره كانت سليمة، إلا أننا قلنا بأننا نريد أن نشاهدهم، وفي اليوم التالي أحضر حافلتين واحدة للرجال، والأخرى للنساء، وقال لنا: قابلوهم. ودخلنا في مشكلة أن التوطين آنذاك كان توطينًا مشكوكًا فيه، ولكننا تعاقدنا مع مكتب استشاري ليدرس الحالة، وما هو مفهوم التوطين النظامي، ووجدنا أن التوطين الذي يتم الاتفاق فيه بين الطرفين يعمل بكل القوى القانونية، وهذا التوطين نسميه غير المنتج، ونحن نلزم الآن بأن يكون هناك تدريب للموظف وهو على رأس العمل.

وأوضح الوزير بأن نظام حماية الأجور معلن منذ ثلاث سنوات لكل المنشآت في المنشأة التي تحتوي مائة عامل وأكثر، ومتى ما حل هذا التطبيق على المنشأة، فإذا لم ترفع المنشأة لوزارة العمل ما يفيد بصرف رواتب موظفيها، يأتيها مندوب من الوزارة، وإذا تكرر الفعل من المنشأة في الشهر الثاني تغلق الوزارة خدمتي الاستقدام، ونقل الكفالة عن تلك المنشأة، وفي الشهر الثالث توقف جميع الخدمات عنها.

وفي ختام الجلسة قدم معالي رئيس المجلس شكره لمعالي وزير العمل على ما أفاد به المجلس، سائلاً الله له ولزملائه التوفيق.

حضر الجلسة معالي نائب وزير العمل أحمد بن صالح الحميدان ومعالي محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبدالرحمن القويز ومعالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور أحمد بن فهد الفهيد، ومدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية السابق إبراهيم بن فهد المعيقل، ومدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية الدكتور عبد الكريم بن حمد النجيدي، وعدد من مسؤولي وزارة العمل.

مجلس الشورى يدين ويستنكر الحادث الإرهابي الذي استهدف أحد المساجد بمحافظة الأحساء

أعرب مجلس الشورى عن بالغ إدانته واستنكاره للحادث الإرهابي الذي استهدف أحد المساجد بمحافظة الأحساء وأسفر عن استشهاد وجرح عدد من المدنيين ورجال الأمن الأبرياء.

جاء ذلك في بيان استهل به المجلس جلسته العادية الخامسة عشرة التي عقدها يوم الاثنين ٢٢ / ٤ / ١٤٣٧هـ برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري.

وعبر المجلس في بيانه الذي تلاه معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو عن أحر تعازيه وصادق مواساته لأسر وذوي الشهداء الذين اغتالتهم يد الغدر والخيانة في هذه الجريمة البشعة، سائلاً الله أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته ويعجل بشفاء المصابين.

ودان المجلس العمل الإجرامي الذي يكشف مرة بعد أخرى دناءة المخططات الإرهابية وحجم الضلال والتيه الذي تعيشه الفرق الإرهابية المارقة عن الدين؛ حتى باتت المساجد التي يذكر فيها اسم الله هدفاً لعملياتهم الإرهابية.

وأكد المجلس في هذا الصدد أن كل عمل إرهابي جبان تصبح معه المسؤولية المجتمعية أعظم تجاه مواجهة وتعرية الفكر المتطرف المنحرف عن السراط المستقيم ومنهج جماعة المسلمين، والتأكيد على وحدة الصف، وأن هذا البلد الذي خصه الله وشرفه بخدمة الحرمين الشريفين وحباه بالأمن والأمان؛ يستحق منا جميعاً الذود عن حياضه والذب عن أمنه كل في مجاله.

وأشاد مجلس الشورى بالمشاعر المجتمعية والرسمية الصادقة التي تتالت من كل مناطق المملكة؛ لتؤكد على رفض هذا العمل الإجرامي، وعلى وجه الخصوص مشاعر ومواقف أهالي محافظة الأحساء، التي كانت ومازالت مثالاً للتعايش بين أفراد المجتمع دون تمييز بين فئة وأخرى، وأن مثل هذه الأعمال الدنيئة لن تزيد المجتمع السعودي إلا وحدة في الصف، ووقوفاً في وجه الإرهاب والإرهابيين وذوداً عن حياض هذا الوطن الذي ينعم بحمد الله وفضله بالأمن والأمان والاستقرار.

وقال البيان إن المواطنين السعوديين يؤكدون مع كل حادث إرهابي على وطنيتهم ووعيهم بمخططات الشر التي تستهدف بلادهم، وإنهم اليوم على قدر عال من الوعي بأهمية مواجهة هذا الخطر الذي يستهدف هذه البلاد المباركة في أمنها واستقرارها ومتانة نسيجها الاجتماعي.

ونوه مجلس الشورى بيقظة رجال الأمن الأبطال ومهنيتهم العالية في تعاملهم مع الموقف، مشيراً إلى أن كفاءة الأجهزة الأمنية ومهنيتها قد حالت دون تمكن الإرهابيين من دخول المسجد وقتل المزيد من المصلين الآمنين.

وفي هذا الصدد أشاد مجلس الشورى ببسالة ومهنية الجندي السعودي، سواء أولئك الأشاوس المرابطين على الحدود الجنوبية أو زملائهم الأبطال في الأمن الداخلي الذين يسطرون يوماً بعد يوم، ومعركة بعد أخرى أسمى ملاحم البطولات وأشرفها على الإطلاق، وهم يبذلون الغالي والنفيس للدفاع عن بلاد الحرمين الشريفين وشعبها.

وعبر المجلس عن التقدير البالغ للدول الشقيقة والصديقة ومجالس الشورى والبرلمانات التي عبرت عن استنكارها وإدانتها للحادث الإرهابي الآثم، وهي مواقف تؤكد وقوف المجتمع الدولي ضد الإرهاب بكافة أشكاله وصوره.

وفي ختام بيانه سأل مجلس الشورى المولى عز وجل أن يوفق هذه البلاد بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- إلى ما فيه الخير والصلاح وأن يحمي المملكة ومواطنيها من كيد أعداء الدين والوطن.

دعا إلى استكمال تنفيذ مشروعات تطوير وإنشاء مدن الحجاج في المنافذ البرية

مجلس الشورى يطالب وزارة الحج بدراسة شاملة لتخطيط مشعر منى

م. مفرح الزهراني
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١ / ٤ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وزارة الحج بالتنسيق مع جهات الاختصاص لإعداد دراسة شاملة ومتكاملة لتخطيط مشعر منى.

وأكد مجلس الشورى في قراره على أن تراعي الدراسة انسيابية حركة النقل بين مشعر منى والمشاعر المقدسة، ورفع الطاقة الاستيعابية للطرق المؤدية إلى منشأة الجمرات، ورفع الطاقة الاستيعابية للسكن داخل مشعر منى، وتقليص المساحات المخصصة للأجهزة الحكومية، ورفع المساحة المخصصة لكل حاج عن المعدل الحالي، بما يضمن زيادة راحة الحجاج، ورفع كفاءة الخدمات ووسائل الأمن والسلامة.

كما دعا المجلس في قراره إلى استكمال تنفيذ مشروعات تطوير وإنشاء مدن الحجاج في المنافذ البرية، والتنسيق مع جهات الاختصاص لمراجعة خطة تفويج الحجاج وتحديثها بما يعالج الصعوبات التي تتكرر سنوياً في حركة تفويج الحجاج.

وطالب المجلس وزارة الحج بتوحيد أعمال الرقابة الميدانية على مساكن الحجاج أثناء موسم الحج مع وضع معايير واضحة يمكن تطبيقها ومراقبة الالتزام بها.

جاء قرار المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ، التي تلاها رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني.

وأوضحت اللجنة أن الدراسات الواردة في تقرير وزارة الحج مصنفة وموزعة على أساس التفريق بين ما تم البدء فيه وما لم يتم البدء فيه ضمن خطة الوزارة، مشيرة إلى أن الوزارة أفادت في تقريرها بأنها تستعين بالجهات الاستشارية المتخصصة للقيام بالدراسات المتنوعة.

وأكدت اللجنة على لسان رئيسها المهندس مفرح الزهراني أنها تتفق مع أهمية الطاقة الاستيعابية للسكن داخل مشعر منى، مبينة أن دعوة اللجنة لدراسة شاملة ومتكاملة لتخطيط مشعر منى يراعى فيها – من بين أمور أخرى- رفع الطاقة الاستيعابية للسكن داخل مشعر منى، وتقليص المساحات المخصصة للأجهزة الحكومية.

وقال الزهراني: إن اللجنة ناقشت مندوبي الوزارة بخصوص إيجاد حلول عاجلة للحج القادم؛ لئلا يكون هناك تزاحم وتكدس كبيرين، ولكي لا تحصل مشكلات في دخول الحجاج إلى المسجد الحرام لآداء طواف الإفاضة وطواف الوداع. وقد أكد المندوبون حرص الوزارة على هذا الجانب.

وأكد رئيس اللجنة أهمية توحيد أعمال الرقابة على عنصر واحد وهو مساكن الحجاج وفقاً لمعايير واضحة ومحددة، وذلك لمعالجة ما ظهر من صعوبات حول تعدد لجان المراقبة وعدم وضوح المعايير. ولإزالة ما قد يكون حصل من لبس.

وأيد المهندس الزهراني القول بأهمية اعتماد مشروع الحل التقني، مشيراً إلى أنه قد سبق للمجلس أن أصدر القرار رقم (١٢/١٨) وتاريخ ١٤٣٦/٤/٢٠هـ، المتضمن في الفقرة (١) من البند (أولاً): "على وزارة الحج بناء نظام الكتروني - بالتنسيق مع جهات الاختصاص- يمنع دخول الحجاج غير النظاميين ووسائط النقل غير النظامية".

الشورى يتمسك بإجازة اليومين للقطاع الخاص و٤٠ ساعة عمل في الأسبوع

م. محمد النقادي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

قرر مجلس الشورى التمسك بقراره السابق الخاص بخفض ساعات العمل في القطاع الخاص إلى أربعين ساعة أسبوعياً بما يتيح إجازة يومين لمنسوبي هذا القطاع.

فقد صوت المجلس بعدم الموافقة على تعديل المادة (٩٨) من نظام العمل، والتمسك بنص المادة في النظام الذي أقره مجلس الشورى في وقت سابق بقراره ذي الرقم (٩/١٤) والتاريخ ٣/٤/١٤٣٥هـ".

جاء ذلك خلال الجلسة العادية السادسة عشرة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٣ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ الموافق ٢ فبراير ٢٠١٦م برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع تعديل المواد (٩٨-٩٩-١٠٠-١٠٤) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ٢٣/٨/١٤٢٦هـ تلاه رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي.

وتنص المادة (٩٨) على: " لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من أربعين ساعة في الأسبوع وبما لا يزيد على ثماني ساعات يومياً، وتخفض ساعات العمل الفعلية خلال شهر رمضان للمسلمين، بحيث لا تزيد على خمس وثلاثين ساعة في الأسبوع وبما لا يزيد على سبع ساعات يومياً "

كما قرر المجلس عدم الموافقة على تعديل المواد (٩٩ و ١٠٠ و ١٠٤) من نظام العمل.

وزارة العمل
المملكة العربية السعودية

وأوضحت اللجنة في تقريرها أن المجلس سبق له مناقشة هذه المواد والتي يأتي من أبرزها المادة (٩٨) من نظام العمل التي تتناول ساعات العمل في القطاع الخاص، في حين أوصت اللجنة بعدم الموافقة على مقترح الحكومة بتعديل المادة (٩٨) وفق النص التالي " لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من تسع ساعات في اليوم الواحد إذا اعتمد صاحب العمل المعيار اليومي، أو أكثر من خمس وأربعين ساعة في الأسبوع إذا اعتمد المعيار الأسبوعي، وتخفض ساعات العمل الفعلية خلال شهر رمضان للمسلمين بحيث لا تزيد على سبع ساعات في اليوم أو خمس وثلاثين ساعة في الأسبوع".

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة تباينت وجهات نظر أعضاء المجلس، بين مؤيد لتوصية اللجنة، وبين مؤيد للتعديلات المقترحة من الحكومة.

خفض ساعات العمل في القطاع الخاص مطلب لتوطين الوظائف

فقد رأى أحد الأعضاء الذين داخلوا على الموضوع أن تخفيض ساعات العمل في القطاع الخاص مطلب مهم لتوطين الوظائف، مطالباً برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٦ آلاف ريال.

فيما رأى آخر أن طول ساعات العمل في القطاع الخاص أحد أسباب عزوف المواطنين عن العمل فيه، مؤكداً ضرورة أن يتحول القطاع الخاص إلى بيئة جاذبة لعمل المواطنين والمواطنات.

رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٦ آلاف ريال

ودعا أحد الأعضاء إلى التمسك بقرار مجلس الشورى الخاص بخفض ساعات العمل إلى ٤٠ ساعة أسبوعياً، مطالباً القطاع الخاص بتحمل مسؤولياته الوطنية.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن خفض ساعات العمل سيزيد من الأخطار الاجتماعية والأمنية بسبب العمالة الوافدة، وأضاف آخر إن خفض ساعات العمل سيدفع بالعمالة الوافدة إلى القيام بأعمال أخرى خلال يومي الإجازة مما سيزيد معه التحويلات المالية للخارج.

وفي السياق ذاته أكد أحد الأعضاء أن خفض ساعات العمل في القطاع الخاص سيزيد من أسعار السلع والخدمات على المواطنين، حيث سيزيد التكلفة إلى (٥٠٪) على النشاط، فالمعروف أن تكلفة العمالة تصل إلى (٣٣٪) من قيمة النشاط، وبطبيعة الحال سترتفع كلفة المشروعات، والسلع.

واتفق معه عضو أخر، مؤكداً أن قطاع المقاولات سيكون من أكثر القطاعات تأثراً بسبب تأثره حالياً من قرارات وزارة العمل.

وطالب أعضاء آخرون بالتدرج في تطبيق قرار خفض ساعات العمل في القطاع الخاص حتى لا تتأثر قطاعات الأعمال، مع وضع آليات محفزة على توطين الوظائف.

ورأى أحد الأعضاء أن هذا التخفيض ينذر بالمزيد من المشكلات على المدى القصير ولن يكون في صالح الاقتصاد الوطني.

من جانبه طالب أحد الأعضاء بأن لا تتجاوز ساعات العمل للمرأة العاملة في القطاع الخاص ٦ ساعات يومياً، مشدداً على ضرورة أن يفرق النظام بين موظفي القطاع الخاص في الأعمال المكتبية والأعمال الميدانية.

عمل المرأة في القطاع الخاص يجب ألا يتجاوز ٦ ساعات يومياً

وأبدى أحد الأعضاء معارضته لتوصية اللجنة، ورأى أن تخفيض ساعات العمل سيخلق مشكلات، وتكاليف إضافية لا حصر لها على القطاع الخاص، وسيدفعها المواطن والمستهلك، متسائلاً عن ما ذا سيعمل المزارع وصاحب المنشأة الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يطالب العامل بيومي إجازة.

وأضاف: إذا كان الهدف توطين الوظائف، فلذلك إجراء آخر وهو إقفال المحلات التجارية عند الساعة التاسعة مساءً، لأن هذا سيحُل الكثير من المشكلات، وسيجعل القطاع الخاص جاذبًا.

وأشار عضو آخر إلى أن هناك خدمات لا يمكن أن تتوقف، مثل: الخدمات الصحية، التي يتوجب عليها العمل لمدة (٢٤) ساعة على طوال العام.

وذهب أحد الأعضاء إلى القول: إننا أمام استحقاق تاريخي لإصلاح منظومة العمل في القطاع الخاص، فالمصلحة الوطنية تستوجب إجراء هذه الإصلاحات الضرورية في نظام وبيئة عمل القطاع الخاص. وليس من المقبول أن يوجد لدينا حوالي (٩) ملايين عامل أجنبي يعملون في القطاع الخاص، ونسبة البطالة بين السعوديين (١١،٥٪)، وتحويلات العمالة الوافدة في ازدياد بشكل سنوي، إلى أن وصلت إلى تريليون ونصف تريليون ريال في لـ(٢٢) عام الماضية.

وقال أحد الأعضاء: إن تعديل بعض مواد نظام العمل جاء في سياق مجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والقانونية، والإجرائية، التي تهدف إلى تنويع بنية الاقتصاد السعودي وتهيئته للتحول إلى الاقتصاد المعرفي، مؤكدًا أن التراجع عن قرار مجلس الشورى السابق حيال تلك المواد يضعف من قوة النظام الجديد في جذب العامل السعودي.

ورأى أن خفض ساعات العمل ومنح العامل يومي إجازة له إيجابيات كثيرة، منها: الأثر الإيجابي على الاقتصاد المحلي، وتوطين الوظائف في القطاع الخاص بالسرعة المطلوبة، والتخفيف من الآثار السلبية على ترابط الأسرة وتربية الأبناء خاصة فيما يتعلق بالمرأة العاملة، كما أنه يزيد من فرص العمل للمرأة، وبالتالي تقليص حجم البطالة.

طالب بإعادة دراسة طريقة التفويج لزيارة الروضة الشريفة

الشورى يدعو رئاسة الحرمين إلى وضع خطة شاملة لمواجهة النمو المتزايد في أعداد الزوار والمعتمرين

د. فالح الصغير
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

طالب مجلس الشورى الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بوضع خطة شاملة لمواجهة النمو المتزايد في أعداد الزوار والمعتمرين بعد انتهاء التوسعات المتوقعة.

ودعا المجلس الرئاسة إلى الاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في التخطيط والاستفادة منها في إعادة تنظيم جهازها بما يتناسب مع احتياجاته المستقبلية.

وأكد المجلس على قراره السابق الذي يطالب فيه الجهات الأمنية بالعودة إلى حراسة مرافق الرئاسة المهمة مثل مصنع كسوة الكعبة، وخزانات مياه زمزم، ومحطات الكهرباء.

وطالب المجلس بإعادة دراسة طريقة التفويج لزيارة الروضة الشريفة بالمسجد النبوي للنساء خاصة، والاستفادة من الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

جاء ذلك في قرار أصدره مجلس الشورى بعد أن استمع خلال جلسته العادية الحادية عشرة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٨ / ٤ / ١٤٣٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير.

وكان معالي رئيس المجلس قد أتاح المجال أمام رئيس اللجنة، لتوضيح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير، ففيما

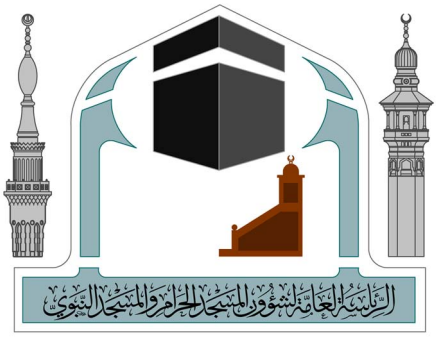

يتعلق بتحويل سقيا مياه زمزم في الحرمين الشريفين (القائمة الحالية) إلى عبوات مياه صغيرة مغلفة من مصنع تعبئة مياه زمزم تحل محل الوضع القائم حاليًا، أوضحت اللجنة أن تعبئة مياه زمزم المغلفة هو من اختصاص مصنع مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – رحمه الله –، لسقيا زمزم، وتشرف عليه وزارة المياه.

وبخصوص إتاحة تلك العبوات داخل المسجد الحرام بكثرة، أشارت اللجنة إلى ما أفادت به الرئاسة العامة للمسجد الحرام والمسجد النبوي بأن هذا الإجراء ربما يزيد من كمية المخلفات في المسجد الحرام وساحاته، وصعوبة رفعها في ظل الكثافة البشرية التي يشهدها الحرمان الشريفان وخصوصًا في المواسم.

وأضاف رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير أن الرئاسة ترى أن التنويع في أساليب السقيا بين مجمعات الشرب والحافظات المعبأة والعبوات الصغيرة هو الأسلوب الأنسب، فلكل موقع ما يناسبه من طريقة توفير الخدمة فيه، لافتاً النظر إلى أن الرئاسة تقوم بتوزيع العبوات الصغيرة (٣٣٠مل) في

بعض المواقع في المسجد الحرام؛ كجسر المطاف المؤقت، والمسعى وغيرهما.

وفيما يتعلق باستثمار مكانة الحرمين الشريفين ومحبة المسلمين لهما؛ وذلك بدعوة عدد من القيادات السياسية والعلمية والثقافية والإعلامية ووجهاء المجتمعات في العالم الإسلامي لزيارة المملكة وأداء مناسك الحج أو العمرة وفق خطة مرسومة تحدد معالمها وأهدافها، أوضح رئيس اللجنة أن هذا العمل تقوم به فعليًا جهات عدة، منها وزارة الثقافة والإعلام، ووزارة الشؤون الإسلامية، ووزارة الخارجية، وهيئة السياحة، وقطاعات أخرى. والرئاسة من جانبها تدرك أهمية هذه الخطوة، وقد رفعت الرئاسة بخطة في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بوضع آليات تنظيمية وإجرائية ثابتة ومدروسة تسهم في تحقيق الأمن والسلامة والعدالة أثناء تقبيل الحجر الأسود.

أشار رئيس اللجنة إلى أن تقبيل الحجر الأسود يخضع لتنظيم ومتابعة واهتمام الرئاسة والجهات المعنية، كما أن هناك دراسات قائمة في عدد من المراكز البحثية والجامعات، ومنها جامعة أم القرى، والموضوع محل اهتمام الرئاسة وعنايتها، حيث يتم ما بين وقت وآخر مناقشة هذا الموضوع في المجلس الاستشاري بالرئاسة لبحث ودراسة الآليات المناسبة والكفيلة بتحقيق العدالة والسلامة أثناء تقبيل الحجر الأسود، وبما يحقق أمن وسلامة الجميع ويحقق العدالة أيضًا.

وفي رد اللجنة على ما طالب به أحد الأعضاء بدراسة إعادة مقام إبراهيم (عليه الصلاة والسلام) إلى مكانه الأصلي بجوار الكعبة على أن يكون تحت سطح الأرض ويساوى سطحه بمستوى المطاف ويغطى بزجاج مقاوم، أو علامة مميزة ليستدل عليه، أوضحت اللجنة أن مثل هذا الإجراء داخل ضمن اختصاص هيئة كبار العلماء، وقد سبق أن صدر قرار هيئة كبار العلماء رقم (٣٥) وتاريخ ١٣٩٥/٢/١٤هـ، حول هذا الشأن.

وبخصوص تكليف الجامعات بمهمات معهد الحرم المكي الشريف وفروعه لضمان جودة المخرجات، أوضحت اللجنة أن هناك تعاونًا وثيقًا ومستمرًا بين الرئاسة وعدد من الجامعات في هذا الشأن، مضيفة على لسان رئيسها أن معهد الحرم المكي الشريف يؤدي رسالته التعليمية ويخرِّج طلابه في المرحلة الثانوية؛ ليواصلوا تعليمهم العالي في جامعات المملكة المتعددة، كما تمت تسمية القسم العالي فيه بكلية الحرم المكي الشريف، وهناك تعاون بين الكلية وجامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية وجامعة طيبة في جميع المجالات المتعلِّقة بالمسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف وبالذات الجانب الأكاديمي.

وبالنسبة لتضمين تقرير تفصيلي سنوي عن إدارة أوقاف الحرمين الشريفين استثمارًا وعوائدَ ومصروفاتٍ من مصادرها المختلفة، أوضح رئيس اللجنة أن الجهة المسؤولة عن إدارة أوقاف الحرمين الشريفين هي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

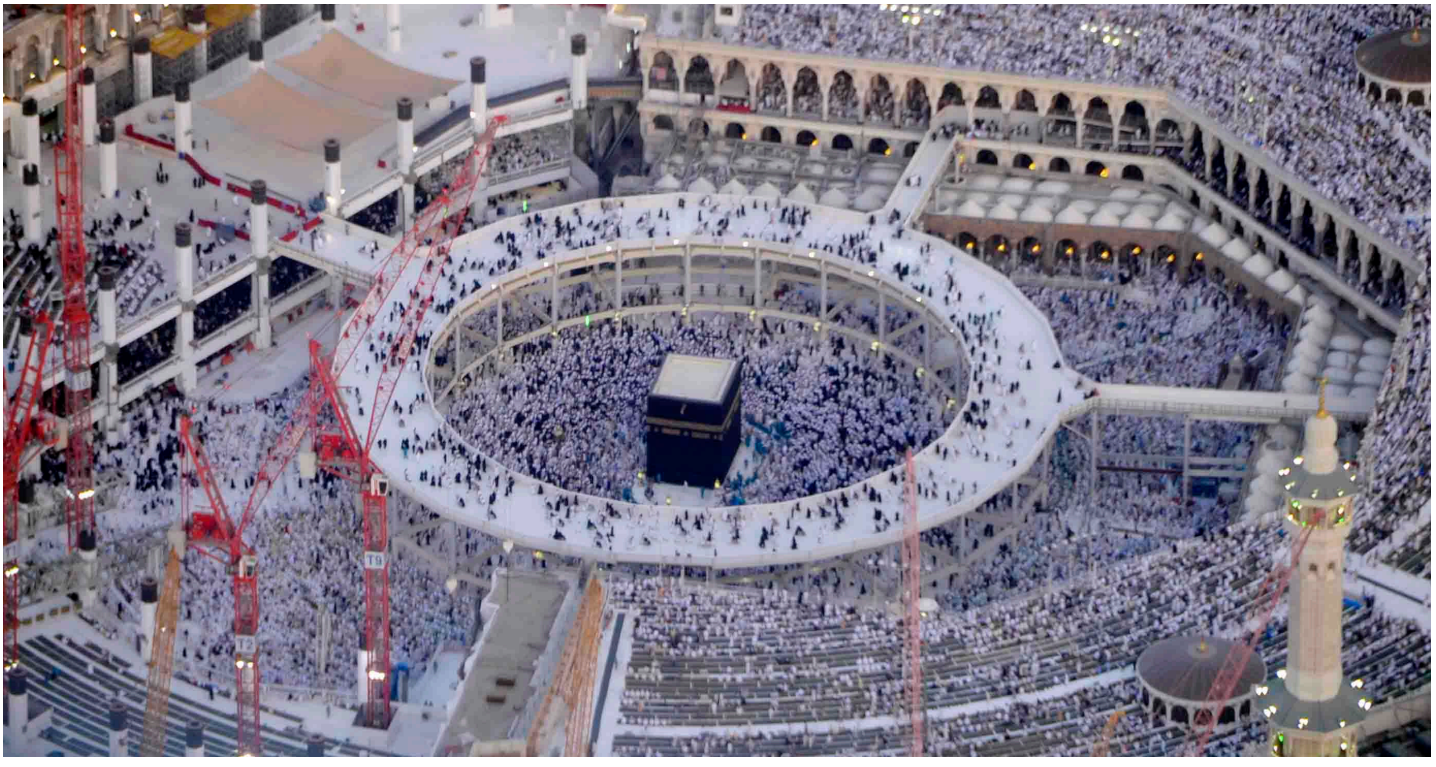

وفيما يتصل بمطالبة أحد الأعضاء بإحداث إدارة للحشود في المسجد الحرام والمسجد النبوي، أوضحت اللجنة أنه تم إنشاء إدارة الحشود في المسجد الحرام وإدارة الحشود في المسجد النبوي، وهي وإن كانت حديثة إلا أنها خطت خطوات جيدة في مجال عملها.

وبشأن إيجاد برامج متخصصة تزيد من حسن التعامل من قبل القائمين على الحج والعمرة مع الحجاج والمعتمرين، أوضح رئيس اللجنة الدكتور الصغير أن الرئاسة العامة للمسجد الحرام والمسجد النبوي أنشأت أكاديمية متخصصة في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة لتدريب العاملين وتزويدهم بالبرامج التدريبية التي تؤهلهم -بإذن الله- ليكونوا واجهة مشرِّفة لهذه البلاد المباركة، في تقديم خدمات مميزة ترقى لتوجيهات وطموحات ولاة الأمر - حفظهم الله - وذلك بالتعاون مع عدد من الجامعات ومعهد الإدارة والمؤسسات التدريبية المختلفة.

وعن استفسار عدد من الأعضاء عن أسباب مطالبة الرئاسة بإحداث وظائف جديدة ووظائف قيادية رغم توافرها، أوضحت اللجنة أنه بالاستفسار من الرئاسة عن هذا الجانب، أوضحت أن سبب المطالبة بإحداث وظائف قيادية يعود إلى أمور عدة منها: ضخامة عمل الرئاسة وتوسع مهامها واختصاصاتها، وخصوصًا مع التوسعات العملاقة والتاريخية بالحرمين الشريفين.

وعن أهمية تدريب جميع العاملين الميدانيين في الرئاسة وإخضاعهم لدورات تدريبية مستمرة؛ نظرًا لأهمية عملهم وما يقومون به تجاه الحجاج والعمّار والزوار وتطوير مهاراتهم وتحسين مستوى أدائهم لمواجهة تلك الأعباء الكبيرة؛ أشار رئيس اللجنة إلى أن هذا الجانب محل اهتمام الرئاسة، حيث أُنشأت لهذا الغرض أكاديمية خاصة؛ وهي أكاديمية المسجد الحرام وأكاديمية المسجد النبوي؛ وذلك لضمان تقديم أفضل وأرقى الخدمات لقاصدي الحرمين الشريفين من الزوّار والعمّار والحجاج، من خلال تكثيف ودعم مجال التدريب للموظفين والموظفات من منسوبي الرئاسة وبالذات العاملون في الميدان.

وعن مدى استثمار رئاسة الحرمين لوسائل الإعلام الحديث وحجم تفاعلها مع المتلقي من خلال تلك الوسائط؛ قال الفالح: إن رئاسة شؤون الحرمين وضعت الشأن الإعلامي في أولويات اهتماماتها، وسعت للوصول إلى الناس وإلى المتلقي أينما كان بشتى السبل، واستثمار كل وسيلة تحقق هذا التواصل والتفاعل مع الجميع، كما تفاعلت بشكل مباشر ومكثف مع كافة وسائل الإعلام وبالذات الإعلام التفاعلي؛ وأنشأت موقعًا موثقًا في (تويتر) و(أنستقرام) و(اليوتيوب) و(الفيس بوك) و(الواتس اب)؛ وبالتالي لدى الرئاسة حضور فاعل في كل وسائل التواصل الاجتماعي، واستثمار لكل مجال وكل جديد في ميدان التواصل الاجتماعي.

الشورى يطالب التأمينات الاجتماعية بدراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي

د. حسام العنقري
رئيس اللجنة المالية

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
General Organization for Social Insurance

دعا مجلس الشورى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى دراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي في سبيل المحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد.

وطالب المؤسسة بتضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن شركة حصانة للاستثمار لتشمل هيكلها الإداري وأداءها التشغيلي والاستثماري.

كما دعا المجلس المؤسسة إلى مراجعة استراتيجيتها الاستثمارية بهدف رفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي، لتكون ضمن أفضل عشر مؤسسات تقاعدية على مستوى العالم.

معلومات تفصيلية عن شركة حصانة للاستثمار لتشمل هيكلها الإداري وأداءها التشغيلي والاستثماري

وأكد المجلس ضرورة اتخاذ المؤسسة الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية، ومراجعة توزيع محفظتها العقارية جغرافياً والحد من التركيز في مدينة الرياض؛ بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق المملكة.

جاء ذلك بعد أن استمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة عشرة، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٥ / ٤ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، لوجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري المؤسسة

وكان رئيس اللجنة المالية قد أوضح للمجلس أن هناك لجنة مشكلة من الجهات المعنية لدراسة مقترح اشتراك ممثل للجمعية الوطنية للمتقاعدين في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

د.العنقري: دراسة مقترح بإشراك جمعية المتقاعدين في مجلس إدارة التأمينات الاجتماعية

وأضاف الدكتور العنقري أن نظام التأمين ضد التعطل عن العمل يُعد من الأنظمة التكافلية التي يلتزم المشتركون بها بمساندة بعضهم البعض بغض النظر عن جهة التوظيف، كما أن المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية سواءً كانوا من الموظفين الحكوميين أو كانوا من موظفي القطاع الخاص، يخضعون لنفس الأحكام والقواعد فيما يتعلق باحتمالية الاستبعاد من العمل أو التعطل، وبالتالي؛ لا يوجد ما يستدعي معاملتهم بشكل مختلف في تطبيق نظام ساند.

وفيما يتعلق بتضمين تقرير المؤسسة لمعلومات عن مخالفات السعودة الوهمية، قال الدكتور العنقري أنه بالرغم من التأثير السلبي للتوظيف الوهمي على نظام التأمينات الاجتماعية؛ إلاّ أن هذا الأمر يعد من مهام ومسؤوليات وزارة العمل.

طالب بإيجاد مراكز للمرضى طويلي الإقامة

الشورى يدعم تحويل مستشفى الملك فيصل التخصصي إلى منشأة مستقلة لا تهدف للربح

د. عبدالله العتيبي
رئيس اللجنة الصحية

دعا مجلس الشورى إلى دعم تحويل المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إلى منشأة مستقلة لا تهدف للربح ومنحها الاستقلالية الإدارية، ودعم المؤسسة لإنشاء مشروعات وقفية تهدف لتنويع مصادر دخل المؤسسة.

جاء ذلك في القرار الذي وافق عليه المجلس – بالأغلبية – خلال جلسته العادية الثانية عشرة، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٧/٤/٩هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ، بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة الصحية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي.

وطالب المجلس في قراره بدعم المؤسسة لإيجاد مراكز للمرضى طويلي الإقامة تلبي احتياجاتهم في مناطق المملكة. كما طالب المؤسسة بزيادة نسبة استقطاب العلماء السعوديين من الجامعات الناشئة في مركز الأبحاث ضمن برامج ما بعد الدكتوراه، ودعم مخصصات الأبحاث في الميزانية العامة للمؤسسة.

ودعا المجلس المؤسسة إلى التنسيق مع وزارة التعليم في برنامج (وظيفتك – بعثتك) لاعتماد بعثات سنوية للمؤسسة ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

وجدد المجلس في قراره التأكيد على قراره السابق الذي ينص على «إعطاء المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المميزين؛ بما يعزز إمكانية استقطابهم والاحتفاظ بهم، وإعطائهم الفرص لشغل المراكز القيادية بالمؤسسة.

مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
King Faisal Specialist Hospital & Research Centre

وكانت اللجنة الصحية قد أفادت في وجهة نظرها تجاه ما أبداه عدد من أعضاء المجلس فيما يتعلق بفتح فرع لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في المنطقة الشرقية لمتابعة ومراقبة العديد من الأمراض التي قد لا تعرف أسبابها؛ أنها استوضحت ذلك من المؤسسة، وأكدت أنها تقدم خدماتها للمرضى عن طريق برنامج التعاون المشترك مع مستشفيات وزارة الصحة من خلال (٢٤) مركزاً في مختلف مناطق المملكة.

وبخصوص استقبال المرضى القادرين مادياً للعلاج على حسابهم الخاص، والاستفادة من التأمين الطبي، أوضح رئيس اللجنة الدكتور العتيبي أن المؤسسة افادت بأنها تستقبل عدداً متزايداً من المرضى السعوديين الذين يحتاجون لرعاية طبية تخصصية وتستدعي حالتهم الصحية علاجاً مكثفاً،

ويتم قبولهم حسب لائحة قبول المرضى المعتمدة من مجلس إدارة المؤسسة، مع اعتذار المؤسسة عن قبول بعض الحالات المستعصية في ظل محدودية الطاقة الاستيعابية، مضيفاً أنه ولكون الدولة تدعم ميزانية المؤسسة، وتكفلت بتحمل تكاليف علاج المرضى السعوديين الذين تنطبق عليهم لائحة قبول المرضى في المؤسسة؛ فإن المواطن بذلك لا يحتاج لأي مصدر مادي آخر لتحمل تكاليف علاجه في المؤسسة.

وثمن رئيس اللجنة اهتمام الدولة بدعم المؤسسة، مفيداً أن المؤسسة تأمل في استمرار دعمها لتخطي الصعوبات والتحديات التي تواجهها في الوقت الحاضر، لزيادة الطلب على الخدمات الصحية التخصصية، وصعوبة توفر أسرّة التنويم نتيجة الإشغال العالي للأسرّة، وصعوبة استقطاب الممارسين الصحيين السعوديين بسبب تطبيق سلم الرواتب الموحد.

وأوضح رئيس اللجنة أن المؤسسة تقدم خدمات تخصصية تقوم بمتابعة مرضاها في تلك المراكز، وتتأثر خدمات المؤسسة بعدم تكامل الخدمات الصحية مثل عدم وجود مراكز طبية للمرضى طويلي الإقامة، وصعوبة إعادة تحويل المرضى لمراكز إحالتهم بعد انتهاء علاجهم في المؤسسة، مشيراً إلى أن إيجاد حلول لهذه الصعوبات سيمكن المؤسسة من قبول وعلاج أعداد أكثر من المرضى الذين هم في أمس الحاجة لها وعلى قائمة الانتظار.

وعن استفسارات بعض الأعضاء عن برنامج (وظيفتك - بعثتك) وما إذا كان يفي بحاجة المستشفى؟، أكد رئيس اللجنة اهتمام المؤسسة بهذا الامر حيث يستقطب المستشفى الكفاءات السعودية من كليات الطب المختلفة وتبعثهم وزارة التعليم على برنامج (وظيفتك - بعثتك)، لأن برنامج الابتعاث يعد أحد أهم البرامج الرائدة بالفكر والاستثمار في الكوادر السعودية المؤهلة بحيث ترقى خدمات المؤسسة من مخرجات هذا البرنامج.

ونقل رئيس اللجنة تثمين المؤسسة لمجلس الشورى على دعمه بالقرارات السابقة لتمكين المؤسسة من تطبيق النظم واللوائح الخاصة بها، وإعطائها مزيداً من المرونة المالية والإدارية لمواصلة دعم استقطاب الكوادر الصحية المتميزة، موضحاً أن التوسعة في العيادات الخارجية والطوارئ لزيادة الطاقة الاستيعابية في الوقت الراهن مستمرة، وتم تنفيذ عدة مشروعات توسعية حسب أولويات الاحتياج والتخصصات الدقيقة المطلوبة، والمتمثلة في مشروع إنشاء مركز الملك عبد الله للأورام وأمراض الكبد (بسعة ٣٠٠ سرير)، ومبنى الطوارئ والعيادات الشاملة، بالإضافة إلى إنشاء المرحلة الأولى للمقر الجديد لفرع جدة.

وأيد رئيس اللجنة الرأي بأن وزارة الصحة ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث كلٌ يعمل على حدة وبمعزل عن الآخر، والمطالبة بدعوة مندوبي الوزارة والمستشفى للتنسيق بينهما لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، مشيراً إلى أنه من المؤمل أن يقوم المجلس الصحي السعودي بهذه المهمة، كما أوضحت المؤسسة أنها تعمل من خلال الأهداف المحددة لها في التنظيم الأساس للمؤسسة، وتقديم أعلى مستوى من الرعاية الصحية المتخصصة، كما أن الحالات التخصصية والحرجة تمثل ما نسبته (٨٠٪) من إجمالي الحالات، وهي بذلك تكون مكملاً لجميع القطاعات الصحية الأخرى بما فيها وزارة الصحة للخدمات التي قد لا تتوفر في تلك القطاعات.

وأوضح رئيس اللجنة أن الطاقة التشغيلية الحالية للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث هي الطاقة القصوى بعد أن تمت زيادة إجمالي عدد الأسرة في المؤسسة (٢٠) سريراً (٤ أسرّة في المستشفى الرئيس بالرياض، و١٦ سريرًا في فرع جدة) تجاوباً مع الطلب المتزايد على الخدمات الصحية التخصصية المقدمة، مضيفاً أن المؤسسة قامت بزيادة في كثير من خدماتها التخصصية، فعلى سبيل المثال في الرياض:

إجمالي زراعة الأعضاء زادت بنسبة (٢٤،٧٪)

تشخيص الأجنة وراثياً (PGD) زادت بنسبة (٢٤،٨٪)

الإجراءات الإشعاعية زادت بنسبة (٢٦،٢٪)

العلاج الإشعاعي لمرضى الأورام زادت بنسبة (١٥،٨٪)

وفي فرع جدة:

إجمالي زراعة الأعضاء زادت بنسبة (١١،٣٪)

العمليات الجراحية (عدا عمليات القلب) زادت بنسبة (٦،١٪)

الفحوص المخبرية زادت بنسبة (١٨،٢٪)

العلاج الإشعاعي لمرضى الأورام زادت بنسبة (١٩،٣٪)

وتابع العتيبي أن المؤسسة تدعم تنمية الكوادر الوطنية وتحرص على الاستثمار فيها وتنميتها لتكون خير معين لها في تشغيل مشروعات التوسعة الكبرى التي تشهدها في الرياض وجدة، بأمل أن تحظى المؤسسة بالمرونة الإدارية والمالية التي ستمكنها من تحقيق ذلك (بإذن الله)، ففي العام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) قامت المؤسسة بابتعاث (٨٨) موظفاً، (٧٩) موظفاً منهم يعملون في المجال الطبي.

وأفاد رئيس اللجنة أن اللجنة طلبت من المؤسسة تضمين تقريرها القادم معلومات عن مركز التوحد، مشيراً إلى أنه سبق للمجلس أن أكد في قراره السابق على تقرير المؤسسة للعام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ على ضرورة دعم مركز أبحاث التوحد في المؤسسة، كما أن المؤسسة أوضحت أن مركز أبحاث التوحد تأسس من خلال منحة مقدمة من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ليتخصص في القيام بأبحاث علمية حول مسببات هذا الاضطراب، وتطبيق وتقنين وسائل التشخيص المبكر المعتمدة عالمياً، والقيام بدراسة وتقنين طرق التدخل المبكر المثبتة علمياً والمعتمدة دولياً، ونشر وتعميم طرق التشخيص والتدخل المبكر على مختلف مراكز المملكة التي تقدم الرعاية اللازمة للمصابين باضطراب التوحد، مؤكداً تطلع المؤسسة لدعم ميزانية مركز الأبحاث وتخصيص بند مالي لأبحاث التوحد أسوة ببرنامج الأبحاث الوراثية للسرطان، وبرنامج أبحاث القلب، وذلك لتأهيل وتدريب القدرات السعودية في المراكز الأخرى بالمملكة لتشخيص الأطفال المصابين باضطراب التوحد والتدخل المبكر، ومساعدتهم كي يندمجوا في المجتمع.

وفيما يتعلق بهيمنة الكادر غير السعودي في جميع الوظائف المشغولة بالمستشفى، ونقص وظائف التمريض، قال العتيبي: إن مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث أوضح تفاصيل الوضع الراهن للقوى البشرية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، حيث تبلغ نسبة الموظفين السعوديين (٤٢٪) من إجمالي الموظفين، وقدم رئيس اللجنة عرضاً لنسب السعودة من إجمالي القوى العاملة في المؤسسة لبعض الفئات الوظيفية المذكورة على النحو الآتي:

(٨٥٪) في وظائف تقنية المعلومات.

(٨٣٪) في الوظائف الإدارية والمالية.

(٧٢٪) في الوظائف الإدارية المعاونة والمساندة.

(٥٨٪) من إجمالي الاستشاريين والاستشاريين المشاركين.

(٤٦٪) في الوظائف الفنية الصحية.

(١١٪) في وظائف التمريض.

وأضاف الدكتور العتيبي أن تطبيق سلم الرواتب الموحد للممارسين الصحيين السعوديين أدى إلى عدم قدرة المؤسسة على الاستقطاب والمحافظة على الكوادر الوطنية المميزة.

ورداً على ما طرحه أحد الأعضاء بشأن زيادة الأمراض في المنطقة الشرقية؛ بسبب آثار الغازات والأبخرة من الصناعات التحويلية والبترولية، وضرورة إنشاء مراكز طبية متخصصة من قبل شركة أرامكو وشركة سابك، والتعاون البحثي بين المستشفى ومستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام فيما يخص الأمراض الشائعة بالمنطقة الشرقية وفتح شراكات مع تلك الجهات، أوضح رئيس اللجنة أن المؤسسة أكدت استعدادها الدائم للتعاون مع شركة أرامكو وشركة سابك، أو أي جهة أخرى في مجال الأبحاث؛ لما فيه خدمة للوطن والمواطن، لافتاً النظر إلى أن المؤسسة أكدت على دعم جميع الجامعات الناشئة في القطاع الصحي، والجهات المختلفة المقدمة للخدمات الصحية في المملكة؛ لإنشاء مراكز بحثية حسب احتياجاتها.

دعا إلى توفير قواعد معلومات متكاملة عن الاستثمار الصناعي

الشورى يطالب برفع رأسمال برنامج (كفالة)

Saudi Industrial Development Fund
صندوق التنمية الصناعية السعودي

دعا مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١ / ٤ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ؛ صندوق التنمية الصناعية السعودي إلى تقديم الخدمات المساندة في المجالات المالية والفنية والإدارية والتسويقية والتقنية للمستفيدين بالتعاون مع جهات متخصصة.

كما دعا المجلس الصندوق لتوفير قواعد معلومات متكاملة عن الاستثمار الصناعي في المملكة، مع تحديثها المستمر وعرضها للمستفيدين بالطريقة المناسبة.

وطالب المجلس الصندوق برفع رأسمال برنامج كفالة ليتناسب مع القروض التي يكفلها وحجم الطلب على خدماته.

جاء ذلك في القرار الذي وافق عليه المجلس -بالأغلبية- بعد أن استمع خلال الجلسة لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي، وبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والحساب الختامي لهما للعام المالي١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

وأوضحت اللجنة المالية في معرض وجهة نظرها أنه بعد صدور موافقة مجلس الوزراء على الترتيبات التنظيمية للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ فإن مهمة دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أصبحت مناطة بالهيئة، وليست من مهام صندوق التنمية الصناعية السعودي. الدور أصبح مناطًا بالهيئة دور الصندوق في دعم ؛ فإنه في ظل.

وأوضح الدكتور العنقري أن الصندوق تلقى خلال عام التقرير (١٨٥) طلبًا لتمويل إنشاء مشروعات صناعية جديدة، أو تطوير مصانع قائمة، وتم خلال هذا العام الموافقة على تقديم (١٤٥) قرضاً بمبلغ إجمالي يقارب ستة مليارات ريال.

أعضاء الشورى يطالبون الخارجية باستراتيجية لمواجهة الهجمات الشرسة ضد المملكة

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية عشرة، التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٩ / ٤ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة معالي الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، طالب أحد الأعضاء بحماية المواطنين السعوديين مما يحصل من العبث في التأشيرات الخارجية؛ وما يترتب عليها من استغلال مادي وإيذاء نفسي، لاسيما الطلاب المبتعثين إلى بريطانيا، الذين ما إن يتغير المعهد أو الجامعة التي يدرسون فيها حتى يطالبون بتأشيرة جديدة، وهذا الأمر يكلف الطلاب مبالغ مالية كبيرة لا يستطيعون الوفاء بها.

وطالب عضو آخر وزارة الخارجية بتوضيح سياسات المملكة تجاه القضايا الحيوية في المنطقة، وتزويد المجلس بذلك بشكل سنوي.

كما طالب العضو بألاّ يزيد عدد الدبلوماسيين المعينين من خارج السلك الدبلوماسي - كسفراء أو ممثلين- للمملكة عن (١٠٪) من مجموع السفراء والممثلين.

وقال أحد الأعضاء: إن المملكة تواجه هجمات شرسة ضد سياساتها، ولابد من وضع استراتيجية ملائمة لمواجهة هذه الهجمات.

وأشار عضو آخر إلى أن وجود هيئة حكومية تشرف على رعاية حقوق الإنسان في المملكة تتمثل في هيئة حقوق الإنسان، إلاّ أن لوزارة الخارجية دورًا محوريًا في إطلاع العالم على وضع حقوق الإنسان في المملكة، مؤكداً ضرورة التنسيق الوثيق بين هيئة حقوق الإنسان ووزارة الخارجية، بحيث تقوم الهيئة بتزويد الوزارة بما تراه مناسبًا لتتولى الوزارة توضيح ذلك في المحافل الدولية المعنية.

ولفت آخر النظر إلى ما تتعرض له المملكة من هجوم إعلامي منظم في الخارج، ولاحظ قصورًا إعلاميًا من قبل وسائل الإعلام التابعة للمملكة لمواجهة هذه الهجمة الشرسة، والدفاع عن المملكة وتوضّيح سياساتها، وكشف حقيقة مواقفها تجاه القضايا الحيوية في المنطقة، مضيفاً أنه على الرغم من أن لدينا وكالة لوزارة الثقافة والإعلام للإعلام الخارجي؛ إلاّ

اقتراح بضم الإعلام الخارجي لوزارة الخارجية

أن هذه الوكالة لا تقوم بالأعمال المنوطة بها على الوجه الصحيح، واقترح أن يكون الإعلام الخارجي تحت مظلة وزارة الخارجية وليس وزارة الثقافة والإعلام لكي تستطيع الوزارة توظيف أدوات الإعلام الخارجي في الدفاع عن سياسات المملكة، وتوضيح مواقفها، والتوافق مع سياساتها الخارجية التي ترمي لتحقيقها.

واستحسن أحد الأعضاء استخدام أدوات المساعدات والمعونات، أو أدوات القروض المالية مثل: الصندوق السعودي للتنمية لتعضيد وتوجيه السياسات الخارجية، وتمكين المملكة من تحقيق أهدافها واستراتيجيتها، وأن يكون هذا الصندوق تحت مظلة وزارة الخارجية.

ودعا آخر وزارة الخارجية للاهتمام بالجانب التوعوي لكل المسافرين خارج المملكة في كل ما يندرج تحت مسمى التحرش الجنسي، والعنف الأسري، والمخالفات المرورية، وأنظمة الهجرة.

وقال عضو آخر: إن مبادئ السياسة الخارجية للمملكة ثابتة منذ تأسيسها، لكنها تتطور بحسب التغيرات الجيوسياسية العالميَّة، وهذان – التطور والثبات– هما ما يعطي للمملكة نكهتها الخاصة في التعاطي مع ملفات السياسة الخارجية، مؤكدًا أن السياسة الخارجية للمملكة تحتاج إلى أن تعمل على عدة مستويات أخرى؛ إضافة إلى المستوى الحكومي.

وأضاف: إن المملكة تحتاج إلى تفعيل الدبلوماسية البرلمانية بالتنسيق مع وزارة الخارجية، ليفعّل دور الدبلوماسية البرلمانية على مستوى البرلمانات العالمية.

ورأى العضو أن من مستويات الدبلوماسية البرلمانية اشتراك المملكة في عضوية أو رئاسة الهيئات والمنظمات واللجان والمكاتب العالمية، والدفع بالطاقات السعودية إلى هذه الهيئات، وإيصال الصوت السعودي إليها، إلى جانب الحاجة إلى ذراع إعلامي خارجي قوي جداً، وأن يكون جهاز الإعلام الخارجي مستقلاً إدارياً ومالياً عن وزارة الثقافة والإعلام، ويكون تحت إشراف وزارة الخارجية.

وطالب العضو وزارة الخارجية بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية بتحديد المواقف الكاملة، وإصدار تقارير دورية توزع على مستوى العالم، وتعطى نسخ منها للبرلمانات العالمية والإعلاميين، توضح فيها جهود المملكة الإنسانية، والسياسية، ومواقفها الرسمية، كما ينبغي تعزيز دور المملكة في قيادة العالم الإسلامي.

وانتقد أحد الأعضاء وجود فارق كبير بين سلم رواتب الوظائف الدبلوماسية مقارنةً بسلم رواتب الموظفين العام، الصادر عام ١٤٣٢هـ مشيراً إلى أنه لم يتم تعديل رواتب الوظائف الدبلوماسية بطريقة عادلة، والفروقات لا تزال موجودة، مشددًا على ضرورة أن تعمل وزارة الخارجية ووزارة الخدمة المدنية على تعديل هذا السلّم، وطالب لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس بدراسة هذا الموضوع.

تعديل رواتب الوظائف الدبلوماسية بطريقة عادلة

واستغرب أحد الأعضاء عدم تحديث موقع وزارة الخارجية على شبكة الأنترنت، مشيراً إلى أنه لم يُحَدَّثْ منذ سنوات، واستشهد بقسم (السياسة الخارجية للمملكة) على الموقع الذي لا يزال يتحدث عن حرب غزة وتموز ووضع لبنان وغيرها في عام ١٤٢٧هـ، كما أن مساعدات المملكة الخارجية على الموقع لم تُحَدَّثْ منذ عام ٢٠٠٨م، وهناك قسم على الموقع بشأن التفجيرات في الولايات المتحدة كان آخر تحديث له عام ٢٠٠٢م، بينما آخر تحديث عن موضوع التفجيرات في الرياض كان عام ٢٠٠٣م.

وتساءل عضو آخر عن ثمرة السياسة الخارجية خلال السنوات الماضية؟ مضيفاً أنه عندما احتجنا في قضية أخلاقية قانونية وهي (إحراق السفارة السعودية في طهران ومشهد) لم نجد إلاّ قلة قليلة من الدول التي نددت بالانتهاك الإيراني للقوانين الدبلوماسية الدولية، وعدها هذه ثغرة من ثغرات السياسة الخارجية كان ينبغي للجنة الشؤون الخارجية الاستفسار عنها.

لاحظ آخر أن وزارة الخارجية لم تتطرق إلى قضية الأحواز في جنوب إيران، وعدها ضمن أدوات السياسة الخارجية مع إيران التي ناصبتنا العداء في كل محفل.

ولاحظت إحدى العضوات أن تقرير وزارة الخارجية لم يتضمن أي معلومات عن مركز معلومات المرأة في وزارة الخارجية الذي تأسس بناء على

الأمر السامي رقم ١٦٩٧٣ وتاريخ ١٤٢٣/٥/١١هـ، وتبع بالأمر السامي رقم (٥٥/ب/٢٧٣٤٤) وتاريخ ١٤٢٥/٥/٢٦هـ، وتم إنشاء المركز عام ١٤٣٥هـ، منبثقاً من وكالة وزارة الخارجية للعلاقات المتعددة الأطراف للاستفادة من الكوادر الوطنية النسائية المؤهلة بهدف مشاركتها في مسيرة التنمية الشاملة، بالإضافة إلى المشاركة في تمثيل المملكة في المحافل والمؤتمرات الدولية، إضافة إلى أهداف ومهام أخرى تتعلق بالمرأة السعودية.

وقد تم تعيين رئيسة لمركز وقاعدة معلومات المرأة في وزارة الخارجية، إضافة إلى عدد من الإداريات؛ مشيرة إلى أن الهيكل الإداري لوزارة الخارجية – تحت وكالة الوزارة للعلاقات متعددة الأطراف- لم يشتمل على مركز وقاعدة معلومات المرأة ضمن الجهات المرتبطة بالوكالة على الرغم من إنشائه منذ عامين.

وأضافت إنه رغم الجهد الكبير المبذول في المركز؛ إلا أن بداياته متواضعة من حيث المكان، وعدد الموظفات، والمخصصات المالية، بالرغم من الحماس الشديد الذي يقوم به المركز، وطالبت الوزارة بتزويد المجلس بتقرير كامل عن المركز، مع الاهتمام بدعمه بالكوادر البشرية والإمكانات ليحقق المركز أهدافه ومهامه.

واقترح عضو آخر أن تتعاون وزارة الخارجية مع الجامعات للاستفادة من خريجي أقسام العلوم السياسية والعلاقات الخارجية.

ولاحظ أحد الأعضاء وجود استبيان على الموقع الإلكتروني للوزارة عن رضا المتعاملين، هدفه استطلاع الرأي لقياس مدى رضاهم عن بوابة الوزارة الإلكترونية، مضيفاً أننا نحتاج إلى أن يكون هناك استبيان عن سفاراتنا في الخارج؛ لأن أغلب عدم الرضا بسبب التعامل مع السفارات، على أن يشمل هذا الاستبيان جميع السفارات، بحيث يقيس مدى رضى المواطنين عن السفارة بعينها.

وقال عضو آخر: إن مرتبة السفير تخوّل من يتعين عليها أن يمثّل المملكة، وينال الثقة الملكية، ويرعى مواطنيها في الخارج، وهي توازي المرتبة الخامسة عشرة، مقترحاً ألاّ تقل مرتبة من يعين عليها عن المرتبة الخامسة عشرة، وفي حال كانت مرتبته أقل من الخامسة عشرة فيُعطى امتيازاتها.

دراسة علمية شاملة لظاهرة إقامة ٥٪ من السعوديين في الخارج

ودعا آخر إلى مطالبة وزارة الخارجية القيام بدراسة علمية شاملة لظاهرة إقامة أعداد كبيرة نسبيًا من المواطنين السعوديين في بعض الدول المجاورة تمهيدًا لاتخاذ السياسات المناسبة المحققة للمصلحة العامة للبلاد؛ وللمصالح المشروعة لهؤلاء المهاجرين، خاصةً أن عدد المهاجرين الدائمين بلغ حوالي مليون شخص، أي ما يعادل ٥٪ من مجموع سكان المملكة.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح لجنة الشؤون الخارجية مزيدًا من الوقت لدراسة ما طرحه أعضاء المجلس من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

الصراع العالمي في وعلى المنطقة ...؟!

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

نستخدم اليوم «مدخلاً» (Approach) مبسطاً للإلمام الأولي بأهم ملامح الصراع العالمي بالمنطقة العربية، بما يجرى فيها من أحداث ووقائع سياسية جسام، سبب معظمها هذا التصارع العالمي في وعلى المنطقة، والذي كان من نتائجه أن أصبحت منطقتنا العربية أكثر مناطق العالم اضطراباً، وعدم استقرار وتخبطاً. هذه المنطقة المضطربة مبتلية بعدم الاستقرار المزمن ، بسبب "عوامل" تكاد أن تكون معروفة للعامة، قبل الخاصة. فما المنطقة فيه من ضعف وتخلف واضطراب وتشرذم، يرد - عادة - إلى العاملين الرئيسيين: العامل الذاتي (الداخلي) وأبرز عناصره ومكوناته السلبية هي: سوء تفسير الدين الإسلامي الحنيف من قبل البعض، المذهبية المتطرفة، الطائفية الاقصائية، الاستبداد....الخ . أما العامل الخارجي، فيتركز في: عداء التحالف الصهيوني - الإمبريالي لهذه الامة، وسعيه لتقويض العروبة والإسلام، بدءاً من عقر دارهما. إضافة إلى صراع القوى العالمية العظمى والكبرى السياسي على امكانات هذه المنطقة المهمة ومقدراتها المختلفة.

وهناك، ولا شك، " تداخل " وثيق بين العاملين الداخلي والخارجي. ولولا الوضع الداخلي والذاتي العربي الرديء، لما تمكن العامل الخارجي من تحقيق أغلب مآربه السلبية في الأرض العربية. فالعامل الخارجي نجح تماماً في " تسخير " الوضع الداخلي (بأغلب معطياته) لخدمة أغراض القوى الخارجية، وتحقيق أهدافها - الواحد تلو الآخر - بسهولة قياسية. بل إن كثيراً من الأهداف الخارجية الضارة تحققت " بيد المعنيين، لا بيد عمرو "...؟!

يأتي هذا التصارع العالمي على المنطقة ليزيد طينها بلة. فالمنطقة ذات موقع استراتيجي فريد، لأنها تربط بين قارات العالم القديم الثلاث، آسيا، أفريقيا، أوروبا. كما أن بها موارد طبيعية هائلة، إضافة إلى كونها تحتوي على أكبر مصادر الطاقة في العالم. حتى أصبح من الصعب على أي قوة دولية كبرى، أو عظمى، أن تكون كذلك ما لم يكن لها نفوذ يذكر بهذا الجزء من العالم. وهذا ما تأكد بوضوح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وللتبسيط، دعونا نسلم أن بالمنطقة العربية الآن تكتلان عالميان كبيران متنافسان.... الأول هو التكتل الغربي بزعامة الولايات المتحدة. أما التكتل الثاني المضاد والمنافس للتكتل الغربي، فهو يتكون من القوى المناوئة حالياً للغرب، وفى مقدمتها روسيا والصين، ومن يسير في فلكيهما. ولكل من هذين التكتلين حلفاء من المنطقة نفسها. وكل من هذين التكتلين يعمل لما يحقق ما يعتقد أنه مصالحه. وكثيراً ما تكون هذه الـ "مصالح" لفئات قليلة في كل تكتل، وغالباً ما يكون حراك هذين التكتلين بالمنطقة في اتجاه سلبى ومضاد بالنسبة للمصالح العليا العربية والإسلامية الحقيقية. فعندما يدعي أحدهم أنه يعمل على استتباب الأمن والاستقرار بالمنطقة، فإنه غالباً ما يعمل ذلك بما يتوافق ومصالحه ومراميه وأهدافه المتغيرة التفاصيل، الثابتة الأهداف تقريباً.

أما أن يعمل على إقامة استقرار قائم على أسس صحيحة وصلبة، عمادها الحرية والعدالة والمساواة والشورى والتكافل الاجتماعي... كي تعيش الأمة كريمة مستقلة، في أرضها، وتتمتع بحقوقها المشروعة، وبإمكاناتها الطبيعية والبشرية، بما يحقق لها الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار، ويجعل لها مكانة مقبولة بين أمم الأرض المعاصرة، فهذا غير وارد من قبل الأغيار، أطراف هذين التكتلين.

ليس في نوايا معظم هؤلاء الأطراف - كما يبدو - خيراً لهذه الأمة، بل إن بعضهم يعمل على استغلال إمكاناتها لصالحه، عبر إضعافها ، وإذلالها وأفضل وسائل إضعافها (في حساباتهم) هي: تخبطها الفكري والعقائدي، وتقسيمها وشرذمتها، وخلق كيانات ودويلات متنافسة ومهترئة ومتهالكة منها، وعلى أسس طائفية ومذهبية ومصلحية خاصة.

إن مسؤولية الإصلاح وتصحيح هذا الوضع تقع على الشعوب والنخب العربية المفكرة المستنيرة، إضافة إلى القيادات المخلصة. لا يفكر الأغيار في التكتلين إلا في ما يحقق مصالحهم الأنانية والانتهازية. ومعظمهم يتبع أسلوب "أنا أكسب، وليخسر غيري، "وليس أسلوب" لأستفيد، وأفيد". صحيح، أن زعماء هذين التكتلين قوى يصعب، إن لم يستحيل، مقارعتها، والتصدي لمخططاتها. ولكن، وبشيء من التنظيم السياسي، وقليل من الحكمة السياسية، يمكن إرغام هذه القوى، أو جعلها مضطرة لاستخدام أسلوب يحقق المصالح المشتركة، ولا يخدم مصالح طرف على حساب طرف آخر.

كان الله في عون ساسة وقادة المنطقة المخلصين لشعوبهم، والأوفياء لأمتهم، العاملين دائماً لخيرها ورفعتها... لأن مهمتهم ثقيلة، وعبئهم تنوء به الجبال ، بسبب هذه البيئة الشرسة التي يفكرون ويعملون فيها.

التعليم في حاجة إلى رؤية جديدة تتوافق مع التحول الوطني

د. مشعل السلمي
رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة عشرة، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٥ / ٤ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، لاحظ أحد الأعضاء أن بعض المدارس الأهلية تفتقد للمبنى المثالي؛ حيث تستأجر بعضها مبنى مخصصًا للسكن ويتم تحويله لمدرسة، مطالباً اللجنة بأن تُلزم المدارس الأهلية بوضع مبانٍ نموذجية للعملية التعليمية.

مشروعات المدارس داخل الأحياء متعثرة

وأشار عضو آخر إلى المشروعات المتعثرة لبناء المدارس داخل الأحياء، ورأى أن هذا يعطل العملية التعليمية في الأحياء التي تحتاج للمدارس، مضيفاً أن هناك مدارس تتعرض لمشكلات في البناء والتشغيل وذلك بعد افتتاحها بسنوات قصيرة بسبب سوء تنفيذ أعمال البناء.

وفي هذا السياق أبدى أحد الأعضاء أسفه لعدم محاسبة وزارة التعليم إدارة المشروعات والصيانة بالوزارة، والمقاول المسؤول عن إنشاء مبان المدارس التي تتعرض للهبوط في البناء، لافتاً النظر إلى أن الشركات التي تُسند إليها أعمال النظافة لا تلتزم بالعقود؛ بل تعطي مديري ومديرات

وزارة التعليم
Ministry of Education

طلبات بعض المعلمين تشكل عبئًا ماليًا متزايدًا على الأسر

المدارس مبالغ مالية ليقوموا بإحضار عمّال النظافة للمدارس، وهذا الأمر يشغل مديري المدارس عن عملهم الأساس.

من جهته أشار أحد الأعضاء إلى مطالبة بعض المعلمين والمعلمات الطلاب والطالبات بإحضار وسائل تعليمية لا تندرج ضمن واجباتهم، مشيراً إلى أن ذلك يشكل عبئًا ماليًا متزايدًا على الأسر متوسطة ومحدودة الدخل.

وطالب العضو الوزارة بأن تضع حدًا لطلبات المعلمين المتزايدة على أولياء الأمور، وإيجاد وسيلة تواصل لأولياء الأمور مع الوزارة لتوضح لهم الطلبات التي ليست من واجباتهم.

وأكد عضو آخر أهمية أن تقوم وزارة التعليم بتعديل أوضاع الخريجين الجامعيين الذين تم تعيينهم على الكادر الإداري لا الكادر التعليمي.

وتساءلت إحدى العضوات عن الإصرار على أن تتشابه الجامعات، لتصبح مثل المدارس؟ ورأت أنه طالما أن نظام الجامعات لم يصدر؛ فمن الأفضل إيقافه وعدم العمل به. مشيرة إلى أن أهم سمات الجامعات التنوع والتمايز.

وعارض أحد الأعضاء استقلال الجامعات في الوقت الراهن؛ مشيراً إلى أنها لا تزال متخبطة من الداخل، ولا يمكن أن تستقل وهي بهذه الحالة.

ولفت عضو آخر إلى أن الجامعات ليس من مسئولياتها دراسة سوق العمل؛ بل هي من مسئوليات جهات أخرى.

وقال آخر: إنه على الرغم من مرور عام على قرار دمج وزارتي التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة؛ إلاّ أن الوزارة لا تزال تائهة ولا تعرف إلى أين تتجه، ورأى العضو أنه من المناسب العودة للوائح الجامعات القديمة؛ حيث كانت إنتاجيتها آنذاك أفضل من الوقت الحالي.

ودعا أحد الأعضاء إلى إعادة النظر في كون وزير التعليم رئيسًا لمجالس الجامعات؛ متسائلاً: هل سيذهب الوزير كل يوم لمجلس يرأسه في (٢٧) جامعة؟، وعد ذلك ضياعًا للوقت والجهد.

وتساءل عضو آخر عن التقصير في تنفيذ المشروعات التعليمية الكبرى (المدارس) التي هي محور الارتكاز في العملية التعليمية، مشيراً إلى ما ورد في تقرير الوزارة بأن المخصص للمدارس بعد الدعم (٢١) بليون ريال، والمنفق منها (٥) بليون ريال، وهذا يعني أنه لم يصرف في هذا الباب إلاّ (٢٠٪) من الميزانية. وطالب العضو لجنة التعليم بالاستفسار عن هذا الموضوع، ومطالبة الوزارة بتفعيل اللوائح المالية التي تحدد آلية الصرف في الإعلانات والمشروعات البحثية والأوقاف.

ورأى أحد الأعضاء أن هناك خمسة تحديات رئيسة لابد لوزارة التعليم من التخطيط لتجاوزها فيما يخص التعليم الجامعي والدراسات العليا، وهي: تنويع مصادر دخل الجامعات لضمان استدامته، وجودة التعليم الجامعي والدراسات العليا، وإعادة هيكلة النظام الإداري للجامعات، ورفع الكفاءة التشغيلية للجامعات، والارتقاء بالتعليم.

واقترح عضو آخر أن يكون هناك شراكة حقيقية للقطاع الخاص في العملية الإدارية والتعليمية للجامعات، والاستثمار الأمثل للبنى التحتية في الجامعات، كما اقترح العضو فتح أبواب الحرم الجامعي لطلاب العلم، والباحثين، والزوّار، والمستفيدين من المرافق العامة والثقافية والترفيهية في الجامعات لمختلف شرائح المجتمع في جميع الأوقات.

واقترح آخر إنشاء مجالس أمناء للجامعات بعضوية ذوي الشأن من خارج المنظومة التعليمية، وتكون هذه المجالس مسؤولة عن رسم سياسة الجامعة المالية والإدارية والتنفيذية، ويشرف على تنفيذها مديرو الجامعات، ويكون ذلك في إطار السياسة العامة للوزارة.

وأكد أحد الأعضاء ضرورة غرس ثقافة الإدارة المرنة وخدمة العملاء، ونقلها من القطاع الخاص إلى الإدارات الجامعية، ورفع كفاءة البنى التحتية في الجامعات، للقضاء على الهدر الكبير في المياه والكهرباء. كما طالب العضو بتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس الاستشاري، ليقوموا بالاستشارات بدل الاستعانة بمكاتب استشارية خارجية.

ورأى عضو آخر أنه من الأنسب عقد الجامعات شراكات مع القطاعات الاستثمارية لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين من مختلف أنحاء العالم لضمان الدعم المالي، وتنوع الخبرات والثقافات، وإثراء الفكر التعليمي والمجتمعي.

واقترح آخر إلغاء التخصصات الجامعية التي لا يحتاجها سوق العمل، مع إيجاد برامج تنفيذية للدراسات العليا، والاحتفاظ بحق الجامعات في تدريس المناهج التي ترى أهميتها، كما اقترح العضو إيجاد نظام للتعاقد مع السعوديين - كما هو الحال مع غير السعوديين- دون الحاجة للتعيين على نظام الخدمة المدنية.

إلغاء التخصصات التي ليس لها حاجة في سوق العمل

وأشار أحد الأعضاء إلى العديد من كليات المجتمع والاقتصاد المنزلي التي تصرف عليها الأموال، ويتخرج منها الآلاف ولا يحصلون على وظيفة؛ مؤكداً أن من مؤشرات قياس الأداء التي يجب مراعاتها في الجامعات تحديد وقت الخريج للحصول على وظيفة.

وتساءل عضو آخر عن إنجازات الوزارة في موضوع رياض الأطفال بشكل واضح، وأضاف أنه يبدو أن الوزارة ليس أمامها استراتيجية واضحة لتطوير رياض الأطفال بُنيت على أساسها خطة عمل محددة بزمن وآليات ومؤشرات أداء، مضيفاً أنه منذ خمس سنوات والوزارة تكرر الدراسات التجريبية وتصل إلى التوصيات ذاتها.

وأشار آخر إلى أهمية أن تعمل وزارة التعليم على وضع استراتيجية عامة للتعليم، ثم يكون لكل من التعليم العام والتعليم العالي نظامه الخاص، فيكون للتعليمين رؤية واحدة يحققها النظامان، مع ضرورة ارتباط هذه الرؤية بالرؤية العامة لبرنامج التحول الوطني، مؤكداً أن التعليم هو الذي سيحقق هذا التحول على المدى البعيد.

وأعرب عن الأمل في أن يكون في قلب هذه الرؤية العمل على بناء شخصية الإنسان السعودي المناسبة لهذا التحول، وعدم التركيز على تلقين مناهج العلوم والرياضيات".

ودعا أحد الأعضاء إلى تشكيل لجنة خاصة لدراسة جميع الفئات من المعلمين الذين تم تعيينهم على كادر، أو مرتبة، أو مستوى غير الذي يتناسب مع مؤهلاتهم، لاسيما أن النظام الأساس للحكم يقوم على العدل والشورى والمساواة حسب الشريعة الإسلامية.

وقال آخر: إن قرار وزارة التعليم القاضي بالسماح للطلاب السعوديين بالالتحاق بالمدارس الأجنبية مخالف لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) الصادر في ١٤١٨/٢/٢٤هـ، المنظم للائحة التعليم الأجنبي الذي ينص في المادة "الخامسة" على: "لا يجوز قبول الطلاب السعوديين في المدارس الأجنبية عدا من تقتضي ضرورة التحاقهم فيها من الطلاب القادمين من الخارج الذين لا تمكنهم ظروفهم الدراسية من الالتحاق بالمدارس السعودية؛ فللوزير النظر في الموافقة على قبولهم مدة تحددها ظروف كل طالب في كل سنة بما لا يتجاوز (٣) سنوات". وقال: إن وزارة التعليم جهة تنفيذية لا تملك في نظامها مخالفة اللوائح الصادرة من مجلس الوزراء، حيث لم يتخذ مجلس الوزراء قراراً بتعديل اللائحة وهي موجودة على موقع الوزارة كما أقرها مجلس الوزراء.

وأضاف العضو: إن الوزارة عززت ذلك، عبر المشرف على الإعلام التربوي فيها، إلى أن قرار الوزارة يهدف إلى منح أولياء الأمور حرية الاختيار في تعليم أبنائهم.

بيد أن عضو المجلس أكد أن القرار سيادي يمس الانتماء والهوية الوطنية، مطالبًا وزارة التعليم بالرجوع عن هذا القرار والالتزام بتطبيق اللائحة الصادرة عن مجلس الوزراء.

وأشار عضو آخر إلى أن ما ترتب على تأخر وزارة التعليم في تطبيق نظام العمل الجزئي وفقاً للتوجيه السامي من خسائر كبيرة في مجال توفير فرص عمل جديدة للخريجات، وحرم المعلمات من حقهن في نظام عمل له إيجابيات كبيرة، مضيفاً أن هذا النظام من الأنظمة المرنة التي تناسب وضع المرأة وأدوارها في الأسرة، ويمنحها الخيار في طبيعة العمل، علاوة على معالجة مشكلة عدم انتظام بعض المعلمات في الدوام، وتحسين مستوى أداء المعلمة عن طريق تخفيف العبء عنها، والحد من الإجازات الطويلة للمعلمة، وتسديد الاحتياج الناتج عن تسرب المعلمات بسبب الاستقالة أو التقاعد المبكر.

تأخر وزارة التعليم في تطبيق نظام العمل الجزئي

مكانة المملكة في ميزان الاقتصاد العالمي

زامل شبيب الركاض
مستشار متخصص في الأنظمة

لاشك أن مكانة المملكة بصفتها موطن الإسلام ومهبط الوحي ومهد الرسالة وبلاد الحرمين وقبلة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وما تتمتع به من وضع سياسي واجتماعي مستقر وحضور ثقافي وإعلامي واقتصادي فاعل، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتوسط الذي جعلها ملتقى الحضارات الإنسانية قديماً وحديثاً، وما حباها الله به من مميزات استثمارية وقوة اقتصادية كمنتج رئيسي للطاقة وشريك أساسي في ميزان الاقتصاد العالمي مما أهلها لتكون واحدة من أكبر عشرين اقتصادًا عالميًا أو ما يعرف بالدول الأكثر تأثيراً في العالم.

والمنظمات الدولية بشكل عام بدأت تتشكل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وانتصار الحلفاء وما صاحبها من تغيرات سياسية واقتصادية أدت إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على السلم العالمي والأمن والتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي؛ والحد من انتشار الأسلحة وحماية حقوق الإنسان، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية؛ وغيرها من الدول التي تعرف بالمعسكر الغربي؛ والتي تبنت نظام الاقتصاد الرأسمالي الذي تكون فيه وسائل الانتاج بشكل عام مملوكة ملكية خاصة للأفراد والشركات؛ ويكون توزيع الانتاج محكومًا بحرية السوق وقوة العرض والطلب؛ وتتيح للملاك الاحتفاظ بالأرباح أو إعادة استثمارها، ومن جهة أخرى نشأت الكتلة الاشتراكية أو ما يعرف بالمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين وكوبا وغيرها من الدول التي تبنت نظام الاقتصاد الاشتراكي الذي يمتاز بالملكية الاجتماعية، وبقيت الكثير من دول العالم خارج نطاق المعسكرين أو ما يعرف بدول عدم الانحياز.

ونعتقد أنه مع تطور الحياة الاقتصادية في العالم وسقوط الاتحاد السوفيتي وتلاشي الأفكار الاشتراكية، بدأ العالم يتجه إلى ما يعرف بالعولمة الاقتصادية، وما تمثله من الانفتاح وإزالة القيود والعوائق التي تعيق حرية حركة التجارة العالمية، وقد انضمت معظم دول العالم إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ولكن مع التطورات السياسية والاقتصادية اللاحقة، والتي أدت إلى إعادة النظر في تكوين قمة للدول التي تتحكم في أكثر من ٨٠٪ من الأنشطة التجارية والاقتصادية العالمية، ومن هذا المنطلق نشأت فكرة قمة العشرين دولة الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي.

ونخلص إلى أن المملكة باعتبارها مركز الحضارة الإسلامية، وما تتمتع به من استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي واستثماري ناجح يستقطب الكثير من الشركات العالمية، ويعيش فيها ملايين الوافدين يتمتعون بحق العمل والحياة الكريمة، ويشاركون في تنمية بلدانهم من خلال تحويلاتهم المالية، والمملكة تسهم في مساعدة الدول النامية والمتضررة ونصرة المستضعفين وتستقبل ملايين اللاجئين داخليًا وتدعمهم خارجيًا، إضافة الى ما حباها الله به من ثروات وقوة اقتصادية كمنتج رئيسي للطاقة مما يجعلها شريكًا أساسيًا في قمة الدول العشرين الأكثر تأثيراً في العالم، ونعتقد أن ما يمر به العالم من صعوبات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية تزيد من مسؤولياتنا جميعًا تجاه الوطن لتطوير وتحديث الأنظمة الأمنية والاقتصادية والقانونية لحماية هذا الوطن ومقدساته ومكتسباته، فالوطن الذي لا نحميه لا نستحق العيش فيه، وبالجملة الاستفادة من الفرص الاستثمارية العالمية لتنويع وتحفيز النمو الاقتصادي في الفترات الصعبة.

شوريون: منظومتنا الرقابية لا تواكب متطلبات التحول الوطني والاقتصادي

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية العاشرة التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢ / ٤ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ، الذي تلته رئيس اللجنة الدكتورة ثريا عبيد.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، رأى أحد الأعضاء أن المجالات الرقابية في الهيئة تؤدي إلى نوع من تشتت الجهد في عملية المراقبة، إضافة إلى أنها تفتقر إلى الرؤية الشمولية الموحدة.

ورأى العضو أن تتم الرقابة في ضوء خطط وسياسات محددة، وبرامج عمل واضحة، بحيث يتعهد المسؤول الأول في الجهاز الحكومي بتنفيذها، لاسيما وأن هذا التوجه هو محور الارتكاز في المنهجيات المعاصرة، والأكثر شيوعاً في التطبيق على مستوى العالم.

وتابع العضو: إن تحسين أداء الأجهزة الحكومية يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين، وتحقيق الكفاءة الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، كما أن نجاح أي جهاز إداري مرتبط بنجاح رئيس الجهاز، ونجاح الجهاز الإداري يتطلب قيادة إدارية تمتلك رؤية واضحة لأهداف الجهاز، لذلك؛ فإن تقديم المسؤول المعين على رأس الجهاز الحكومي خطة عمل تمثل رؤيته لتطوير الجهاز أصبح ضرورة ملحة، مضيفاً أن هيئة الرقابة والتحقيق من أهم الأجهزة الرقابية على المؤسسات الحكومية؛ وحتى تتمكن من إنجاز

هيئة الرقابة والتحقيق
Control & Investigation Board

عملها الرقابي؛ فمن المهم أن تكون لديها خططًا وبرامج تطويرية يتعهد بإنجازها المسؤول الأول في الجهاز الحكومي، وذلك بعد مناقشتها في مجلس الشورى ورفعها لمقام خادم الحرمين الشريفين، وبذلك يتم عمل المراقبة والمحاسبة بناءً على برنامج عمل ناضج وواضح المعالم.

واقترح العضو توصية تنص على: "كل مسؤول قيادي يعين على رأس جهاز حكومي أن يقدم خطة لتطوير وتحسين أداء ذلك الجهاز خلال أول ستة أشهر من تعيينه، بحيث تناقش الخطة في مجلس الشورى، وتُقر من مجلس الوزراء، وتقوم هيئة الرقابة والتحقيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى بمتابعتها وتنفيذها".

بدوره لاحظ عضو آخر أن لجنة الهيئات الرقابية وحقوق الإنسان لم تتطرق إلى كيفية معالجة التعثر في مشروعات خطط التنمية، لاسيما وأن نسبة المشروعات المتعثرة عالية جداً، وعد تعثر المشاريع مؤشرًا على وجود فشل في تحقيق هذه الخطط لأهدافها التنموية، مشدداً على أنه لا يمكن حل هذه المشكلة بمجرد توصية فقط، بل لا بد من بحث ودراسة هذا التعثر الكبير، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك، ووضع الحلول المناسبة لتلافي تكرارها في الخطط القادمة.

استقلالية الأجهزة الرقابية مالياً وإدارياً شرط أساسي لممارسة أعمالها بحياد وتجرد

كما عد العضو استقلالية الأجهزة الرقابية مالياً وإدارياً شرطًا أساسيًا لممارسة أعمالها بكل حياد وتجرد، مشيرًا إلى تشعب عمل هيئة الرقابة والتحقيق وتداخله مع الأجهزة الرقابية الأخرى، مما يؤدي إلى إرباك العمل في الجهات الخاضعة للرقابة، وزيادة التكلفة على الهيئة.

دراسة صلاحيات واختصاصات الأجهزة الرقابية وفك التداخل فيما بينها

واقترح العضو الإسراع في بحث ودراسة صلاحيات واختصاصات الأجهزة الرقابية، وفك هذا التداخل، مشيراً إلى أن معظم أعمال الهيئة يغلب عليها الطابع المهني والفني؛ مما يتطلب أن يكون معظم منسوبيها من المحاسبين والمراجعين المهنيين المؤهلين علمياً ومهنياً، وهذا بخلاف ما هو حاصل الآن وفق ما جاء في تقرير الهيئة.

من جهته قال أحد الأعضاء: إن تقرير الهيئة لم يأت بجديد؛ فتقارير الجهات الرقابية تتوالى على المجلس كل عام متضمنةً معلومات، وشكاوى، وقضايا متكررة، وجهات حكومية لا تستجيب ولا تتعاون معها، ومشروعات أنظمة وتشريعات رقابية حبيسة الملفات والأدراج، وصلاحيات ومهام الأجهزة الرقابية متداخلة، وكوادرها البشرية وإمكاناتها المادية محدودة.

وأضاف العضو: إن المجلس يحاول جاهداً تقديم توصيات طموحة لإحداث نقلة، مع تحريك المياه الراكدة، لكن منظومتنا الرقابية لا تواكب التطلعات، ولا تلامس الاحتياجات، ولا ترتقي لمواجهة التحديات التنموية الراهنة ومتطلبات التحول الوطني والاقتصادي، مشيراً إلى أن الشفافية والمحاسبة والمساءلة كأدوات وآليات مؤسسية لابد أن تكون جزءاً لا يتجزأ من التحول الوطني المنشود، ولا يمكن القبول بأن تكون شبكات التواصل الاجتماعي أكثر تأثيراً من التقارير والآليات الرقابية.

وشدد على ضرورة وجود آليات مؤسسية حاسمة للرقابة وتقييم أداء المؤسسات.

ولفت عضو آخر النظر إلى أن هيئة الرقابة والتحقيق مسؤولة عن الكشف عن المخالفات الإدارية، والمخالفات الناتجة عن التقصير في الرقابة الداخلية في الجهات الحكومية، لكنها مع الأسف تركز على متابعة دوام الموظفين دوناً عن مراقبة الأداء المؤسسي ومتابعة المخالفات الإدارية، مطالباً بمساءلة هيئة الرقابة والتحقيق عن دورها في منع الإخفاقات الكبيرة في بعض القطاعات الحكومية والتي لا تنتج إلاّ بسبب ضعف وقصور الرقابة، أدت في بعض الأحيان إلى كوارث كما حدث في مستشفى جازان.

وزاد العضو: إن ما حدث في جازان كشف عن حجم هائل من المخالفات النظامية والإدارية، والاستهانة بكل معايير السلامة وضوابط التشغيل التي ما كان لها أن تحدث في وجود رقابة محكمة ومحاسبة صارمة، متسائلاً عن دور الهيئة طالما أنها لا ترصد التجاوزات والمخالفات الإدارية إلاّ بعد أن تصبح القضية تحت أنظار الرأي العام.

وأشار العضو إلى أن كلاً من هيئة الرقابة والتحقيق وديوان المراقبة العامة يمتلكان برنامجًا رقابيًا لصحة وسلامة البيئة في القطاع الصحي حسب ما بينه التقرير؛ ومع ذلك شهد العام الماضي عدداً من حالات انتشار العدوى، والحشرات، والقوارض، والحرائق، وتدهور حال المباني في بعض المرافق الصحية، مما يدل على أن هذه الرقابة المزدوجة من جهتين رقابيتين غير فاعلتين.

إلى ذلك رأى أحد الأعضاء أن كل المؤشرات تؤكد أن منظومتنا الرقابية متضخمة، وغير فاعلة، ولا ترتقي لاحتياجنا التنموي، ولم تنجح في حفظ المال العام، مؤكداً الحاجة إلى حلول أكبر من التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة، والتي تقدم حلولاً جزئية، بينما الحاجة تقضي بإيجاد حلول شمولية تعيد هندسة المنظومة الرقابية برمتها، وبجميع مكوناتها من مؤسسات، وتشريعات، وآليات مؤسسية، ومنهجيات رقابية، وإجراءات التحقيق والتقاضي، وتنفيذ الأحكام.

وأضاف إن كنّا نطمح إلى تفعيل هذه المنظومة لتقوم بعملها بشكل مسؤول، ومراجعة أدوار الهيئات الرقابية وأنظمتها من صميم اختصاص المجلس؛ فيجب أن تواصل لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية جهودها بمشاركة المهتمين من المجلس لوضع تصور متكامل لولي الأمر عن وضع المنظومة الرقابية بجميع مكوناتها، متضمنًا توصيات ومقترحات تتجاوز الصعوبات والثغرات القائمة.

ودعا عضو آخر إلى التوقف عند الرقابة على موسم الحج والعمرة، والذي أظهر العديد من السلبيات التي تصب في عمل الحج، مشيراً إلى أن ذلك يعطي صورة سلبية ونظرة غير جيدة عن الحج. وأن هناك عدة مشروعات خدمية متعثرة في الحج منها: مستوى النظافة، وسوء التكييف، وغيرها.

واستحسن أحد الأعضاء إعطاء موضوع إصدار (نظام إساءة استعمال السلطة) حقه من الاهتمام، مضيفاً أن الهيئة بحاجة إلى آلية أكثر علمية في قياس الأداء وفق معايير واضحة.

وطالب العضو اللجنة بدراسة أثر نقل وظائف المحققين الجنائيين من هيئة الرقابة والتحقيق إلى هيئة التحقيق والادعاء العام على أداء هيئة الرقابة والتحقيق، وما إذا سيكون لذلك أثر سلبي على أداء الهيئة.

ورأى عضو آخر أن هناك ازدواجية وتكرار في عمل أجهزة هيئة الرقابة والتحقيق، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وديوان المراقبة العامة، وعد هذه الازدواجية سببًا لمعظم المعوقات التي تشكو منها هذه الأجهزة، حيث توجد لدينا ثلاثة أجهزة رقابية تعددت أسماؤها والعمل واحد؛ فهيئة مكافحة الفساد تسمي التجاوزات المالية والمخالفات الإدارية فساداً، وديوان المراقبة العامة يسميها مخالفات مالية وإدارية، وهيئة الرقابة والتحقيق تسميها مخالفات إدارية.

ورأى العضو أن من الآثار السلبية لهذه الازدواجية اعتماد ثلاث ميزانيات لهذه الأجهزة، بينما الأمر لا يحتاج إلا لميزانية جهاز واحد يحقق

نفس الأهداف التي أُنشئت من أجلها هذه الأجهزة، فهذه الأجهزة بدلاً من أن تحافظ على خزينة الدولة أصبحت عبئًا على الخزينة، ولا ذنب لها إلا أن الصلاحيات واحدة، وبالتالي أصبح عملها مكررًا، مؤكداً في هذا السياق أن تكرار عمل هذه الأجهزة ومخاطبتها للجهات المشمولة بالرقابة أدّى إلى تململ هذه الجهات، وعدم الرد على هذه الأجهزة.

ولاحظ العضو تشتت جهد التخصصات (الفنية، والمالية، والاقتصادية، والقانونية، والهندسية) في أكثر من جهاز رقابي، وقيامها بعمل مكرر، وعدم وجود حل لهذه الازدواجية؛ لأن نقل أي صلاحية إلى جهاز آخر يعني أنه أصبح لدينا جهازان هامشيان.

اقتراح دمج الأجهزة الرقابية في جهاز واحد مرجعه الملك

وأكد أن دمج هذه الأجهزة في جهاز واحد لن ينقص شيئاً من الأهداف التي أُنشئت من أجلها، ودون أن يؤثر ذلك على سمعة المملكة أمام المنظمات الدولية التي تُعنى بمكافحة الفساد مثل: منظمة الشفافية، ما دام يوجد هناك جهاز رقابي يتمتع بكامل الاستقلالية مرجعه الملك، حيث لا يهم هذه المنظمات المسمى بقدر فاعلية الجهاز الرقابي واستقلاليته، وبأنه ليس صورياً.

وختم أحد الأعضاء المداخلات بقوله: إن تقرير هيئة الرقابة والتحقيق لم يوضح عدد الوظائف المعتمدة لها، مشيراً شغور أكثر من (٤٠٠) وظيفة بالهيئة، وأغلبها وظائف إدارية وفنية.

كما طالب العضو بالإسراع في إصدار نظام تأديب الموظفين، ونظام مكافحة سوء استعمال السلطة، ونظام حماية المال العام، لأهمية هذه الأنظمة في تفعيل عمل الهيئة وتطويره.

حقوق المستهلك وتطبيقات حمايته!!

أ. د / زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إذا كان المشرِّع الوضعي الغربي لم يضع حماية للمستهلك في قوانينه الوضعية إلا بعد عام ١٩٤٥م. فإنّ صياغة حقوق المستهلك في الإسلام تمّت في عصر تكوين الرسالة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

لذا، فإن تخلف أكثر النظم الإسلامية المعاصرة في مجال تأصيل حقوق المستهلك وتطبيقات حمايته لا يمثل الاهتمام الحقيقي للفكر الإسلامي. فقد حدّد الإسلام الحقوق التي يتمتع بها الفرد في الدولة الإسلامية تحديداً واضحاً، إذ وجدت أسسها في القرآن والسنة، ثم تولى الفقهاء بيانها وتحديد نطاقها.

فهناك حق الله تعالى، وهناك حق العبد، وقيل :الحق ينقسم إلى حق عام وحق خاص، ومثلوا لما سبق: بحق الإيمان، وحق القذف، وحق القصاص، وحق الملكية، وحق الشفعة، وحق الخيار. وتبرز من هذه التقسيمات عناية الفكر الإسلامي بحقوق الفرد، ومن ضمنها حقوقه المتعلقة باستهلاكه. خاصة أن الفكر الإسلامي قد أفرد للمستهلك ضمن ما يسميه الفقهاء (حقوق العباد) حقوقاً تندرج ضمن الحقوق العينية المالية.

إنّ مدلول مصطلح المستهلك يتسع ليطلق على مَنْ يحصل على متطلباته الأساسية أو الكمالية لسد حاجاته الشخصية والأسرية. ذلك لأن عملية الاستهلاك تنصب على التناول الإنساني المباشر للسلع والخدمات لإشباع رغبات الإنسان وحاجاته. ولذا، اعتبر الاقتصاديون الاستهلاك الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي.

إن الاستهلاك في الإسلام ليس مجرد استهداف لإشباع الغرائز وسد الحاجات الإنسانية، إنه عبادة من العبادات وطاعة من الطاعات وقربة من القرب، وهو تعود فطري حياتي وهو وسيلة مؤدية إلى رضا الله سبحانه، بشرط الإخلاص والنية الصالحة وتحري الكسب الحلال واستهلاك الطيبات والتقوي على عبادة الله ثم العمل المثمر لصالح المجتمع المسلم. يقول تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (البقرة: ١٧٢)، وقد قيل إن النية في الاستهلاك تحوله من عادة ومطلب غريزي إلى عبادة يثاب عليها الإنسان.

إن أهم حقوق المستهلك في الإسلام حقه في الملكية الخاصة الفردية، وحريته المنضبطة، وتوفير حد الكفاية له، وحقه في الخيار، وحقه في الضمان، وتوفير نظام لرقابة الأسواق، ودفع أسباب الضرر، وحقه في الحصول على معلومات كافية.

فالتملك غريزة فطرية للإنسان، وحقٌ للمستهلك من هذا الباب، بَيْدَ أنه ليس حقاً مطلقاً فالإسلام ينادي بمبدأ الإباحة للتملك، ويضع من القيود والحدود ما يضمن قيام الملكية دون ظلم أو استغلال أو إضرار بالآخرين، فهي مقيدة بالطيبات والمباحات. والحرية الاستهلاكية حق للمستهلك بشرط أن تكون منضبطة، بالتزام الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه، فحرية التعامل في الإسلام مقيدة، فلا تصح العقود إلا إذا خضعت للشروط المعتبرة شرعاً.

وتوفير حق الكفاية حق للمستهلك، بحيث تصان هيئته باللباس والزِّينة، وأن يكون له سكن مناسب، ووسيلة مواصلات جيدة، وأن ينال من طيبات المطعم والمشرب، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (الإسراء: ٧٠).

وللمستهلك في عمليات البيع والشراء حق الخيار بأنواعه المختلفة: خيار الشرط، وخيار التعيين، وخيار الرؤية، وخيار العيب، وخيار المجلس، وخيار الغبن، وخيار التدليس، وتفصيلات هذه الأنواع يمكن الاطلاع عليها ضمن بحث معاصر موثق للدكتور: يوسف المرصفي، وبحثه بعنوان: (الخيارات في العقود في الفقه الإسلامي(.

إن من يسر الإسلام وسماحته إقراره حق الخيار، رفعاً للحرج وتيسيراً على الناس، وتجنباً لما قد يلحق بأحد المتعاقدين من ضرر وحرج في حالة لزوم العقد، وهذا هو سبب وحكمة تشريع الخيار في الإسلام. ومن أجل حفظ حقوق المستهلك وتوفيرها له، أقرّ الإسلام ضوابط تحمي المستهلك والمشتري من صور التبادل والبيوع والممارسات التسويقية المحرّمة، التي تستغله أو تجعله فريسة لعقد ضاع حقه فيه بسبب غبن أو تغرير أو غرر أو تطفيف أو خداع أو مكر أو احتكار من البائع أو المنتج.

ومن ثم فقد دعا الإسلام إلى مجموعة من الضوابط والأحكام الضامنة لحقوق المستهلك في عملية البيع والشراء مثل: تجنب الغش والخداع والبعد عن التغرير والتدليس، ومنع الاحتكار.

إنّ من حق المستهلك أن يعرف أفضل ما يمكن أن يتاح له من معلومات تتعلق بما ينفق عليه دخله وذلك حتى يكون في إمكانه تحقيق أمثل درجات الإشباع الاقتصادية والنفسية براحة واطمئنان.

ومن أهم الجوانب التي تدخل ضمن توفير المعلومات الكافية لاتخاذ قرار المستهلك بشكل سليم: وضوح أسعار السلعة المعروضة، وتاريخ صلاحية السلعة، ومكونات السلعة.

وقد توصلت دراسة فقهية خاصة بمجال حماية المستهلك في الفقه الإسلامي إلى أنه يجب على كل من يقدم سلعة للمستهلك أن يبيّن كيفية استعمالها وتاريخ صلاحيتها وإلا كان غشاً محرماً منعه الإسلام. ولأهمية حماية المستهلك في الإسلام، كان على المنتج أن يُعْلم المستهلك بالبيانات الخاصة بصفات وخصائص السلعة.

إن الإسلام نظام كامل للحياة، يشمل النشاطات التي يقوم بها الإنسان، لذا فالإسلام لا يرى حرجاً في سعي الفرد المسلم إلى تكثير ما يحصل عليه من منافع في سلوكه الاقتصادي، بحيث لا إسراف ولا تبذير، ولا ضرر ولا ضرار، ولا ترف ومباهاة.

وفي سبيل ذلك وفر الإسلام للمستهلك الضمانات الكافية والحقوق الضرورية والتنظيمات المناسبة ليستطيع توفير الحياة الكريمة له ولأسرته ولمجتمعه وأمته، وليتمكن من تحقيق رفاهيته وإشباع حاجاته الأساسية ويلبى رغباته وطموحاته.

رابط الموضوع: http://www.alukah.net/web/rommany/0/27673/#ixzz41AAWi3bL

د. ثامر الغشيان لـ «الشورى»:

مناقشة الوزراء تحت القبة .. جرأة في الطرح .. وشفافية في النقاش

أكد عضو مجلس الشورى نائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بالمجلس الدكتور ثامر بن ناصر الغشيان أن نظام مجلس الشورى أقيم على أساس صلب وقاعدة متينة يدل على ذلك أن العمل جار عليه دون أن تكون إحدى مواده، محل نزاع أو تشكل عائقاً أو تعاني من ضعف.

وأشار إلى أن مجلس الشورى يضم كفاءات نخبوية تتميز بتنوع التخصصات والخبرات العملية، فمنهم الوزير، والطبيب، والاقتصادي، ورجل الأعمال، ومديري الجامعات، وعمداء الكليات، ينتظر منهم المجلس الكثير.

ولفت النظر إلى أن عمل مجلس الشورى يختلف عن الجهات التنفيذية التي تباشر هموم المواطن بشكل عملي، فعمل المجلس يقوم على مسارين؛ الأول: العمل الرقابي من خلال دراسة تقارير الأداء السنوي للجهات الحكومية في اللجنة المتخصصة، ومناقشتها تحت القبة، والمسار الثاني: العمل على دراسة الأنظمة الجديدة الواردة من الحكومة، واقتراح أنظمة جديدة من قبل أعضاء المجلس لسد فراغ تشريعي، أو تعديل أنظمة نافذة يستوجبه متغيرات العصر ومستجداته.

جاء ذلك في حوار أجرته مجلة «الشورى» مع الدكتور ثامر الغشيان، تناول نشأته وحياته التعليمية، وعمله في مجلس

الشورى ولجانه المتخصصة، وآداء المجلس في المجالين الرقابي والتنظيمي» التشريعي». فإلى تفاصيل الحوار:

س: الولادة والطفولة متى وأين كانت؟

ج: الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فقد وُلدتُ في مدينة الرياض سنة ١٣٨٦هـ، ونشأت بها نشأة سعيدة ولله الحمد، حيث إن ذكرياتي لمرحلة الصغر لا يكاد يكدرها شيء، فقد منَّ الله عليَّ بوالدَيْن كريمين عظيمين سابقيْن لزمنهما وفَّرَا لي وسائل الحياة الكريمة دون ترف أو إسراف، وغرسا في نفسي حب الفضائل وحسن التعامل مع الناس.

س: أساتذة ومعلمون ما يزالون في ذاكرة الدكتور ثامر؟

ج: قبل أن أعرج على دور المعلمين في حياتي؛ استكمالاً للجواب السابق أقول: إن الفضل بعد فضل الله علي في الحرص على التعلم والرَّغبة في مواصلة الدراسات يعود لوالداي الكريمين حيث سجلاني في مدرسة خاصة أهلية، وكانت المدارس الخاصة تُعد على أصابع اليد الواحدة في الرياض،

وحرصا على غرس حب العلم منذ أن النشأة، ثم جاء دور المعلمين حيث تأثرت في المرحلة الابتدائية بمعلمين يحملون رسالة التعليم، وأثر فيَّ سلوكهم قبل علمهم، ولا أنس أحدهم حينما كان يقص علينا قصة موسى عليه السلام، وكيف ألقته أمه في اليم بالرغم من تعلقها الشديد به يقينا بوعد الله لها، وكان يحكى وعيناها يملؤها الدمع.

ثم إني ولله الحمد وفقت في تلك المرحلة بأساتذة أحسنوا وأخلصوا في أداء أماناتهم، وقد تعجبون أني ولله الحمد بدأت في التدرب على الإعراب في الرابعة الابتدائية بطريقة لا يكاد معلمو اليوم أن يصلوا إليها، حيث كان معلم العربية يقسم الفصل إلى قسمين في الجمل الاسمية يمثل أحدهم الاسم، والآخر الخبر، وأحياناً أخرى ثلاثة أقسام ليمثل كل قسم فعلاً مرة ماض وأخرى مضارع وثالثة أمر، وهكذا فرسخت أسس القواعد في أذهاننا بأسلوب بديع ثم جاءت المرحلة المتوسطة وكانت المدرسة فيها فسيحة الأرجاء ساحات وفصول وملاعب ومختبرات مما أتاح لي ولزملائي فرص إظهار طاقاتهم،

وكان أحد المعلمين الفضلاء دائماً ما يكلفني ببرنامج في الإذاعة الصباحية بعنوان (يعجبني ولا يعجبني) فيه إشارة بالسلوك الحسن وتحذير من السلوك السلبي، وقد غرس هذا البرنامج في نفسي حب الإلقاء واختبار الموضوعات بالنظر في سلوكيات المجتمع.

وهكذا استمر مشوار التعلم من مرحلة إلى أخرى حتى وصلت إلى المرحلة الجامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود والتي يمكن أن أختصر أهم قيمة حرص عليها مشايخنا الكرام وهي أن هذه المرحلة – الجامعة – لا تعطيك سوى مفاتيح لأبواب العلم وما على الطالب إلا أن يواصل نفس المشوار ويكمل الطريق.

أفضل وسيلة للحوار الوصول إلى المعلومة خطوة خطوة

س: كيف برأيك ننمي لغة الحوار في مدارس أبنائنا؟

ج: حينما بدأت التطبيق في المدارس في المستوى الثامن من الدراسة الجامعية رجعت إلى طرق التدريس ومقرر على النفس التربوي وجدت أن أفضل وسيلة للحوار هو أن تجعل الطالب يصل إلى المعلومة خطوة خطوة لا أن تقدم له المعلومة أو النتيجة جاهزة، ورأيت أن أفضل وسيلة لذلك بالسؤال البسيط قبل الوصول إلى السؤال المركب، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستثير أذهان الصحابة بالأسئلة قبل تقديم الجواب، مثل سؤاله عليه الصلاة والسلام: أتدرون من المفلس؟، وسؤاله: أتدرون أي يوم هذا؟ أتدرون ما الغيبة؟ وكان لا يكثر عليهم إجابتهم بل يتدرج بهم حتى يصل وهم إلى الصواب في الجواب.

س: هل حل الإعلام محل البرلمان، لا سيما فيما يتعلق في الدور الرقابي؟

ج: أخشى أن يُغضب جوابي هذا الإعلام، ولكني أحب أن أذكر هنا قاعدة الثابتة؛ إذا لم يقم أهل الشأن الرقابي بمسؤولياته كاملة ولج فيها من يحسن ومن لا يحسن، والأسهل أن يعرف كل إنسان مهمته ويتصرف بموجبها، فالعالم عليه مسؤوليات، والقاضي يقوم بمهمات، وأجهزة الرقابة عليها أدوار محددة ولها أدوات بموجب نظامها لو قامت بها على الوجه الأكمل الأتم لما ترك فرصة لمن يتصرف أحياناً بغير احترافية فيسئ من حيث يظن أنه يُحسن.

زوجتي تفاءلت ليّ بمستقبل كبير ومنصب في الدولة

س: كيف تلقى د. ثامر خبر تعيينه عضواً في مجلس الشورى؟

ج: العجيب أن الأهل ولا سيما د أم عبد الله كانت تتفاءل دائماً وتقول لي منذ أن كنت في المرحلة الماجستير سيكون لك -إن شاء الله-مستقبل كبير ومنصب في الدولة، فأقول لها ضاحكاً كيف؟ وأنا كما تعلمين لست ممن يحب الظهور، وقليل العلاقات وبعيد عن الأضواء، وكنت أظن في تلك المرحلة أن الإنسان مغمور وإن كان جادًا في عمله بعيدًا عن المناصب، حتى جاءني الخبر وكنت والله لا أتوقعه.

ثم تكشّف لي مع أول أيام أنه منصب ثقيل الحمل فحرصت على أدائه على الوجه الأكمل منذ بداية عملي في الدورة الأولى ١٤٣٠/٣/٣هـ، وكان ثمرة تلك البداية استيعاب آلية العمل في المجلس، مما جعل زملائي في الدورة الخامسة السابقة يصرون على أن أكلف بمسؤولية رئاسة اللجنة (لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب) للسنتين الأخيرتين في تلك الدورة.

س د. ثامر عملت في الدورة السابقة في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب وكنت رئيساً لها ثم عملت في لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وأنت الآن نائب الرئيس، ما سر هذا التنوع؟

ج: سؤال في محله، أولاً حينما نظرت في اختصاصات لجنة الشؤون الإسلامية فرأيت أنها تعني بهيئة التحقيق والادعاء العام وديوان المظالم وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها تقارير كثيرة، وكنت في تلك الفترة مهتماً بالشأن الاجتماعي بشكل خاص من مبدأ أن خير الناس أنفعهم للناس، وأن التقارير الخاصة بلجنة الشؤون الاجتماعية تقريران فقط وهما: وزارة الشؤون الاجتماعية والرئاسة العامة لرعاية الشباب، مما أتاح لنا النظر في أنظمة مهمة خرجت من اللجنة في ذلك الوقت وفيها: مشروع نظام العمل التطوعي، ونظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، ونظام جمع التبرعات، إضافة إلى اللوائح ومنها اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية، ومشروع اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري، ومشروع لائحة دور الرعاية الاجتماعية. هذا غير التعديلات على أنظمة الضمان وغيرها ثم إني خلال الدورة السابقة (الخامسة)، كان يلفت نظري أثناء مناقشة تقارير لجنة الشؤون الإسلامية بعض الجوانب التي كنت أتمنى أن أكون في اللجنة للمشاركة فيها بحكم التخصص، فعزمت على العمل في لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في الدورة الحالية، سائلاً الله التوفيق والسداد.

يجب التحضير للتوصية الإضافية وتجويدها بالدراسات والإحصاءات

س: لا يحالف الحظ معظم التوصيات الإضافية برأيك أين يكمن السبب؟

ج: المهم في التوصية تجويدها والتحضير لها بإعداد الدراسات والإحصائية والنظر في القرارات السابقة، وغالب اللجان ولله الحمد تتبنى مثل تلك التوصيات والتي خضعت للكثير من البحث والتأمل، وإن لم تتبناها اللجنة فإنها إذا استكملت تلك الجوانب فهي جديرة بالفوز إذا طرحها أحد الزملاء الكرام وأحسن في طريقة عرضها.

وهناك ملاحظ جديرة بالتأمل وهي أن التوصيات التي تعمل عليها اللجان وتعرضها في تقريرها ويوافق عليها المجلس لم تكن مثار جدل سلبي – هذا في الأعم هو الغالب – والعكس صحيح، وهذا من الطبيعي لأن توصيات اللجان يدرسها بعناية ما لا يقل عن عشرة أعضاء، فيهم المتخصصون وذوو الخبرة في مجال التوصية. بخلاف التوصيات الإضافية التي غالبًا لا توافق عليها اللجان.

س: هل هناك هوة بين طموحات المواطن من جهة، وأداء مخرجات مجلس الشورى من جهة أخرى؟ وأين برأيك يكمن الخلل؟

ج: لو وصلت مهام مجلس الشورى بصورة واضحة إلى المواطن لخف العتب على المجلس، فالمجلس يمكن اختصار عمله في مسارين؛ الأول: العمل الرقابي من خلال تقارير الجهات واللقاء بمسؤولها (المندوبين)، والمسار الثاني العمل على الأنظمة اقتراحاً أو تعديلاً أو دراسة، وبالتالي يتضح أن عمل المجلس يختلف عن الجهات التنفيذية التي تباشر هموم المواطن بشكل عملي، ويبقى على المجلس دور في إيضاح الصورة بالتعاون مع الإعلام، وبيان أن أثر عمله لا يظهر إلا إذا قامت الجهات بتنفيذه بعد الموافقة من المقام السامي.

في الشورى استقلال في الرأي واحترام للرأي الآخر

س: تحت القبة؛ ومن بين أعضاء المجلس هل ثمة قادة للرأي؟

ج: من خلال تعاملي مع الزملاء وجدت فيهم استقلالاً في الرأي، واحتراماً للرأي الآخر، وكلما أتاحت الفرص مزيداً من العمل في اللجان البرلمانية، واللجان الخاصة واللجان المتخصصة يتكشّف للراصد تلك الطاقات الكبيرة تحت القبة، وكل ما يحز في نفسي هو عدم الاستثمار الأمثل لتلك الطاقات بالرغم من خبراتهم وقيادتهم وإدارتهم للجامعات والكليات، أو إدارة للشركات والمؤسسات، ومن بينهم وزراء أو وكلاء، كلهم كفاءات نخبوية كبيرة ينتظر منهم المجلس الكثير.

س: كيف ترى نظام المجلس الحالي، وأداء لجان المجلس، ونقاشات الشأن العام، ومناقشة الوزراء تحت قبة المجلس؟

ج: أقيم نظام المجلس الحالي على أساس صلب وقاعدة متينة يدل على ذلك أن العمل جار عليه دون أن تكون إحدى مواده، محل نزاع أو تشكل عائقاً أو تعاني من ضعف، أما أداء اللجان المتخصصة بالمجلس فمن الصعب الحكم العام عليها، إذ يتفاوت عمل اللجان المتخصصة وحجم إنجازاتها بحسب عدد التقارير وطبيعة العمل، واختصاصات كل لجنة.

ولكن يمكن القول إن اللجنة التي أعمل بها وهي لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية لجنة تتميز بالاحترافية والمهنية، لست لأني أعمل بها، ولكن يدل على ذلك أن القرارات التي صدرت من المجلس بناء على توصياتها قد أُخِذ بغالبها في مجلس الوزراء، وهذا أمر يبعث على الارتياح في عمل اللجنة، كما أن اجتماعات اللجنة عندما تتميز بالنظر إلى القضايا وأهميتها بموضوعية وحيادية دون النظر هل كان منشأها اللجنة أو أحد الزملاء في المجلس سواء كان مداخلة أو توصية.

أما نقاشات الشأن العام فهي طرح من الزملاء لقضايا تهم المواطن للموضوعات العاجلة أو وليدة الأحداث القريبة، ولكن تعدد الموضوعات في الجلسة الواحدة وعدم وجود آلية تضمن الخروج بقرار من المجلس يضعف أهمية الشأن العام.

لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية تتميز بالاحترافية والمهنية

أما مناقشة الوزراء تحت قبة المجلس فقد تطور النقاش خلال السنوات السبع الماضية من حيث قوة الطرح لهموم المواطنين، والجرأة وطبيعة اللقاء، فبعد أن كان الوزراء يأتون إلى المجلس وهم شبه آمنين، خاصة في ظل غياب الإعلام، بل كان يأتي بعضهم ويخصص جزءاً من وقت الجلسة لعرض مشاريع وزاراته.

لكن أصبحنا نرى ونلمس منهم الحرص التام على استكمال جميع الجوانب التي قد تشكل موضع تساؤل على الوزارة، ويفيد من طرح الزملاء، ولو لم تكن توصية، وأنا على يقين أن كثيراً من أصحاب المعالي الوزراء قد ترك لقاؤه بأعضاء المجلس أثراً في أسلوب العمل بشكل إيجابي بمشيئة الله تعالى.

الإسلام والمسلمون في الإعلام الأميركي: الصورة النمطية والمُتخيَّل الراهن (١-٢)

د. محمد الشرقاوي

تعزَّز الخطاب السياسي اليميني في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٥ بتركيز وسائل الإعلام الأميركية على حوادث العنف والهجمات الدموية؛ التي شنَّها أفراد مسلمون، أو جماعات متطرفة، باسم «الدفاع عن الإسلام»؛ وشكَّلت تلك الحوادث محور تغطية إعلامية مستفيضة؛ مثل: مقتل خمسة جنود في ولاية تينيسي برصاص الشاب الأميركي محمد يوسف عبد العزيز، ومهاجمة إلتون سيمسون ونادر الصوفي مقرَّ تنظيم مسابقة للرسوم الكاريكاتيرية في مدينة غارلاند بولاية تكساس.

وازداد سياق التهويل والتشكيك في نوايا المسلمين، ومن بينهم المسلمون الأميركيون، وطبيعة دينهم بعد هجمات باريس في ١٣ من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥، ومقتل أربعة عشر شخصًا بسلاح المسلم الأميركي سيد فاروق وزوجته في سان برنادينو بولاية كاليفورنيا في ١٢ من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥، وتعزَّز هذا السياق المتنامي في التأثير على صورة الإسلام والمسلمين بالخط التحريري لوسائل الإعلام؛ التي قد تتوخَّد في تلويحها بميثاق "الشرف" المهني في تقديم الأخبار وتوفير المعلومات للجمهور بشكل آنيٍّ؛ لكنها تتباين إلى حدٍّ كبير في تفسير ما يحدث، أو بالأحرى تأويله، تبعًا للمنحى السياسي المحافظ أو الليبرالي الذي تميل إليه كل مؤسسة إذاعية أو تلفزيونية أو صحفية.

وَجَدَ بعضُ السَّاعين لتزكية الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة؛ مثل دونالد ترامب (Donald) Trump، ضالَّتهم في تلك الحوادث لبلورة سرديات تتماشى مع حماسة اليمين المحافظ وجماعات المبشِّرين الذين صفقوا لاقتراحاته، ومنها منع المسلمين من دخول الولايات المتحدة. وتمَّ دَمْغُ صورة الإسلام والمسلمين بألوان التطرُّف، والتعصُّب للعنف أيضًا، بالدعوة إلى إقصاء المسلمين الأميركيين من السباق إلى البيت الأبيض في المستقبل؛ فقد شدَّد بين كارسون (Ben Carson)- وهو المرشح الوحيد من أصل

إفريقي- في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ على أن "الإسلام لا يتماشى مع قيم الدستور الأميركي"، مُعلنًا معارضته تولِّي "أي مرشح مسلم زعامة الولايات المتحدة"؛ وإنْ كان الدستور الأميركي لا يشترط اعتناق الرئيس دينًا بعينه.

ومع تداول هذه التصريحات المثيرة عبر وسائل الإعلام المختلفة على مدار الساعة، أصبح الخطاب العام في أميركا يميل نحو اليمين، ويتخلَّى تدريجيًّا عن قيم التسامح والتعدُّدية والبوتقة الثقافية المنفتحة على العالم؛ ليُكرِّسَ دعوات التمييز العنصري، ودَمْغ المسلمين بأوصاف التعصُّب والإرهاب ومنافاة قيم الدستور الأميركي. وبدا جليًّا أن بعض وسائل الإعلام الأميركية تعاملت مع الإسلام والمسلمين بشكل يختلف عن تعاملها مع فئات اجتماعية وديانات أخرى، وبرز هذا المنحى خلال تغطية حوادث راح فيها بعض المسلمين الأميركيين ضحايا التصفية الجسدية؛ مثل: قتل أحد المتعصبين البيض غريغ هيكس ثلاثة طلاب مسلمين في جامعة نورث كارولينا الشمالية في فبراير/شباط ٢٠١٥.

ونتيجة لهذا المنحى، تدنَّت معايير التوازن والحياد والمصداقية في وسائل الإعلام اليمينية بفعل تنامي الغزْل الصحفي «Spin Journalism» وغلبة إعلام الرأي حاليًّا على إعلام الخبر أو الوقائع، أو إعلام الاستقصاء؛ الذي اشتهرت به الصحافة الأميركية في الستينات والسبعينات، عندما كانت تُشكِّل قوة النقد الرئيسة في وجه المؤسسات السياسية، وأسهمت بالتالي في إنهاء حرب فيتنام واستقالة الرئيس نكسون مرغمًا بفعل فضيحة ووترغيت.

وفي هذا السياق، يأخذ الخطاب الإعلامي أحيانًا أبعادًا سياسية وأيديولوجية وثقافية غير متناهية في تعزيز المُتخيَّل الذهني والناتج المعرفي بين الـ"نحن" الأميركيين، كهوية جماعية وقيمة حضارية إيجابية، و"الآخر" الذي يشمل المسلمين؛ باعتبارهم مجموعة اجتماعية "مجبولة دينيًّا وثقافيًّا" على التطرُّف والعنف؛ "تنحرف" عن مسار الهوية والقيم الأميركية المعاصرة.

وتكمن القضية المحورية هنا في تفكيك التفاعل بين الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي ضمن تركيب صورة الإسلام والمسلمين في أذهان الأميركيين خلال عام غير اعتيادي في مستوى حوادث العنف، وصيرورة حملات انتخابات الرئاسة الأميركية؛ ومن التحوُّلات المثيرة في هذا التفاعل -مثلًا- ارتفاع شعبية دونالد ترامب - أقوى المرشحين الجمهوريين - بعد تمرُّده على منطق اللياقة السياسية؛ الذي حوَّله إلى محور تغطية إعلامية دسمة يستغلُّها كأداة فعَّالة ضمن استراتيجيته الإعلامية للفوز بتزكية الحزب الجمهوري على أمل الوصول إلى البيت الأبيض في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦.

الإطار المنهجي للدراسة

أ. مشكلة الدراسة

تراجعت صورة الإسلام والمسلمين في أعين الأميركيين من صورة نمطية مرجعية صاغتها هوليود خلال القرن العشرين إلى صورة متداولة أكثر قتامة ينسُجُها الإعلام اليميني؛ وذلك في ظلِّ تزايد أعمال العنف واستخدام السلاح اليدوي خلال عام ٢٠١٥، ولا تختلف الصورة الراهنة للإسلام والمسلمين في أذهان الأميركيين كثيرًا عمَّا لاحظه الراحل إدوارد سعيد قبل خمسة وثلاثين عامًا في كتابه تغطية الإسلام: كيف يحدد الإعلام والخبراء رؤيتنا إلى بقية العالم، عندما قال: "قد تكون مبالغة طفيفة إذا قلنا: إن تغطية المسلمين والعرب ومناقشة أمورهم وفهمهم لا تخرج عن صورتيْ مُوردِّي نفط أو إرهابيين محتملين، ولم يصل سوى القليل جدًّا من التفاصيل وكثافة البعد الإنساني وشغف الحياة العربية والإسلامية إلى وعي أولئك الأفراد الذين تقوم وظيفتهم على تغطية العالم الإسلامي»(١).

واليوم تتشبَّع الصورة المتداولة حاليًّا عن الإسلام والمسلمين بالعلاقة الجدلية بين ما يُقدِّمه الخطاب السياسي لبعض مرشحي الحزب الجمهوري، وبين ما تُنتِجُه وسائل الإعلام خلال موسم حملات انتخابات الرئاسة؛ ونتيجة لهذا التحوُّل انقلبت الصورة المعيارية التي كانت تُقدِّم الولايات المتحدة؛ باعتبارها بوتقة ثقافية منفتحة على العالم، أو تعايشت فيها مختلف الأقليات والثقافات والأديان، إلى حلبة صراع اجتماعي مفتوح؛ يقوده التيار المحافظ؛ الذي يسعى إلى تطهير "مناقب" أميركا من "رذائل" المسلمين؛ وذلك حفاظًا على ما يتغنَّى به كثيرون بشأن "الاستثناء الأميركي" و"صفاء" المرجعية المسيحية - اليهودية لقيام أميركا في منتصف القرن الثامن عشر.

وظهرت متغيرات جديدة لهذا التحوُّل في صورة الإسلام والمسلمين في أعين الأميركيين مع تزايد تأثير وسائل الإعلام على توجيه الفضاء العام

نحو تكريس أنماط ذهنية معينة في تركيب تلك الصورة وتداولها دون تحفُّظ، أو مُسَاءَلة أخلاقية، في أغلب الأحيان؛ وقد يتساءل المرء عمَّا إذا كان الإعلام لا يزال مجرّد أداة لنقل معلومات أساسية عن الأحداث باستخدام قاعدة الأسئلة الخمسة؛ أم أن هناك سرديات مُبطَّنة تقف خلف السردية الإعلامية ويتعيَّن تفكيكها لمعرفة النَّسق الذهني والثقافي الذي ينطلق منه القائم بالاتصال في بلورة الخطاب العام.

وتبعًا لهذا التحوُّلات، تركِّز الدراسة على تحليل السياق السياسي والثقافي الذي يُغطِّي بظلاله عمل المؤسسات الإعلامية في تقديم الخزَّان الإخباري والمعرفي الذي يستند إليه الأميركيون في متابعة شؤون الساعة وبلورة فهمهم لما يحدث من حولهم وبقية العالم.

ب. تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة من متابعة الخطاب الإعلامي الأميركي وتفكيكه لفهم مُحدِّداته في تركيب صورة الإسلام والمسلمين خلال عام مضطرب بفعل العدد القياسي لحوادث العنف، وتحليل حالات تتقارب في مداها الزمني وإطارها السياسي؛ خاصة خلال حملات الانتخابات الرئاسية؛ التي تُغذِّي حيوية التنافس بين المؤسسات الإعلامية؛ وتبعًا لهذه التحولات تبرز التساؤلات الآتية:

كيف أسهمت وسائل الإعلام الأميركية في تغيُّر الصورة الذهنية للإسلام والمسلمين خلال عام ٢٠١٥؟

ما قوة الدفع الرئيسة وراء تنامي الخوف من المسلمين والإسلام، أو ما يُعرف بـ"الإسلاموفوبيا"، إلى مستوى أعلى مما كان عليه الحال عقب هجمات سبتمبر/أيلول ٢٠٠١؟

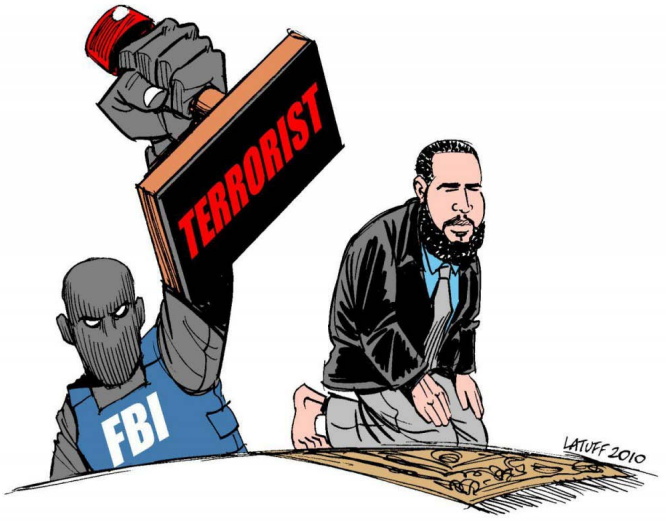

كيف تَعَزَّز الخطاب الإعلامي الأميركي بالأبعاد السياسية والأيديولوجية في تعميق الهوة بين "الأنا" الجماعية الأميركية، و"الآخر" المسلم الذي "ينحرف" عن مسار الهوية والقيم الأميركية المعاصرة؟

وتتشابك هذه التساؤلات فيما بينها بالنظر إلى أن عام ٢٠١٥ اتَّسم بتحوُّل أكثر سلبية بين ما يمكن تسميَّته بـ"الصورة المرجعية" للإسلام والمسلمين في أعين الأميركيين، كما ركَّبتها أفلام هوليود بعد استبدال "العدو الأحمر" من صورة الشيوعي السوفيتي، إلى صورة المسلم المتعصِّب؛ خاصة عقب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والصورة المتداولة حاليًّا والملازمة للخطاب اليميني في فترة الحملات الانتخابية؛ وذلك من خلال التلويح بما يعتبره أغلب اليمينيين الأميركيين "تعارُضًا" بين الإسلام من جهة، وبين الحرية والديمقراطية والحداثة والقيم الكونية من جهة أخرى.

ج. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تفكيك المُتخيَّل الأميركي الراهن عن المسلمين بدلًا من اجترار الصورة النمطية التقليدية؛ التي نسجتها هوليود أكثر من وسائل الإعلام خلال العقود الثمانية السابقة؛ وبالنظر إلى التقاطع بين الإعلامي والسياسي ضمن مجاراة الخط التحريري لدى مختلف وسائل الإعلام الأميركية، ترصد هذه الورقة البحثية عددًا من السرديات الإعلامية، وما تنطوي عليه من حمولة سياسية تبلور التصوُّر الذهني والناتج المعرفي عن الإسلام والمسلمين. وتُفكِّك في الوقت ذاته عينات من التغطية لحوادث تتباين بين المسلم المهاجم والمسلم الضحية، وبين السردية الإنسانية مقابل السردية الأمنية في التعامل مع تفاصيل كل حادث على حدة.

د. مجتمع الدراسة

يتشكَّل مجتمع البحث من ثلاث قنوات تلفزيونية: "سي إن إن CNN"، و"فوكس نيوز Fox News"، و"إم إس إن بي سي MSNBC"؛ وقد بلغ عدد وحدات أو مفردات العينة القصدية ٦٤ تقريرًا ومقابلة إخبارية ومقالًا؛ بثَّتها أو نشرتها مؤسسات إعلامية أميركية في ذروة السِّجال السياسي حول المسلمين خلال الفترة الممتدة من الأول من يونيو/حزيران إلى ٣١ من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، وتوزَّعت هذه الوحدات بين ١٥ تقريرًا إخباريًّا و٥ مقابلات من "سي إن إن"، و١٨ تقريرًا إخباريًّا و٦ مقابلات من "فوكس نيوز"، و١٥ تقريرًا إخباريًّا و٥ مقابلات من "إم إس إن بي سي". وجرى -أيضًا- مسح أكثر من ٨٠ تقريرًا إخباريًّا، ومقابلات أخرى تم بثُّها على الهواء؛ فضلًا عن ٢٠ مقالًا منشورًا على المنصات الإلكترونية المتخصِّصة في تقييم أداء الإعلام الأميركي؛ منها مركز بيو لاستطلاع الرأي العام

(Pew Research Center)، ومؤسسة أهمية الإعلام بالنسبة إلى أميركا (Media Matters For America)، ومؤسسة السبق الصحفي السليم (The Right Scoop)، ومجلة جامعة كولومبيا للصحافة (Columbia Journalism Review)، وصحيفة نيويورك تايمز (The New York Times).

وتتصدَّر تلك القنوات التلفزيونية المراتب الثلاث الأولى من حيث شعبيتها وإقبال الأميركيين على مشاهدتها، وتتمتَّع بتأثير قويٍّ ليس في توجيه الرأي العام فحسب؛ بل -أيضًا- في صياغة الخطاب العام بين الطبقة السياسية في الولايات المتحدة؛ وذلك خلال عام غزير بأحداث العنف وتصادم السرديات السياسية لمرشحي الانتخابات.

وهناك سبب آخر لاختيار هذه القنوات؛ التي قدَّمت أكبر قدر من تغطية الحوادث المتصلة بالمسلمين؛ سواء داخل الولايات المتحدة أو بقية العالم بشكل منتظم خلال ساعات وأيام على الهواء، مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى (تلفزيونات، وإذاعات، أو صحف)؛ كما يُعزى اختيار هذه القنوات بعينها -أيضًا- إلى تباين خطِّها التحريري، ومرجعيتها الفلسفية بين ثلاثة أبعاد رئيسة: مستقلة، ومحافظة، وليبرالية:

سي إن إن؛ التي تجمع بين مخاطبة الجمهور الأميركي والدولي من خلال قنوات قومية وأخرى دولية، وتتوخَّى الاستقلال والحياد في تعاملها مع الشؤون الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء.

فوكس نيوز؛ التي موَّلها روبرت مردوخ (Rupert Murdoch)، ويديرها روجر أيلز (Roger Ailes) منذ عام ١٩٩٦ لتُشكِّل جناحًا إعلاميًّا للحزب الجمهوري؛ وذلك للردِّ على ما اعتبره بعضهم "سيطرة الروح الليبرالية" على وسائل الإعلام وقتها؛ غير أن القناة أظهرت ميولًا متزايدة منذ ستِّ سنوات نحو حركة الشاي (Tea Party Movement)؛ التي انبثقت من رحم الحزب، واستقطبت أصوات اليمين والجماعات الدينية المتشدِّدة، وساعدت بالتالي في وصول عدد من مرشحي الحركة إلى عضوية مجلس النواب ومجلس الشيوخ داخل الكونغرس؛ منهم تيد كروز أحد أقوى الساعين إلى تزكية الحزب الجمهوري لسباق البيت الأبيض خلال عام ٢٠١٦.

إم إس إن بي سي؛ وهي حديثة الولادة هي الأخرى عام ١٩٩٦ نتيجة التنافس بين التيارين الليبرالي والمحافظ في الحقل الإعلامي؛ وتتبنَّى القناة منطلقًا ليبراليًّا معلنًا في تعاملها مع القضايا القومية والدولية، وتحافظ على علاقات حميمية مع التيارَيْن الديمقراطي والمستقلِّ في السياسة الأميركية.

المدخل النظري للدراسة

التَّحكُّم الإعلامي

أصبح الإعلام بصنفيه القديم والجديد قوة الدفع الرئيسة أو أكثر المؤسسات تأثيرًا من خلال حيويته وتفاعله ضمن الفضاء العام إذا سلَّمنا بنظرية التَّحكُّم الإعلامي (Mediatization Theory)؛ التي ظهرت قبل ثماني سنوات فقط؛ وذلك كحصيلة للتفاعل بين المدرستين الألمانية والإسكندينافية في نظرية التواصل. وتسعى هذه النظرية لتفكيك دور الإعلام المتنامي بالنظر إلى أن الإعلام القديم والجديد أصبحا حاضرَيْن باستمرار "ضمن النظام الاجتماعي والثقافي؛ الذي يُنتج رموزًا وعلامات وبلاغات ومعاني وقيمًا معينة، ويتولَّى بثَّها ونشرها والترويج لها بين الجمهور»(٢).

غير أن النظرية لا تقتصر على التقدُّم التكنولوجي للإعلام فحسب؛ بل تشمل -أيضًا- التحوُّلات التي تطرأ على كيفية التواصل بين الأفراد عندما يَبْنُون (من البنائية) الواقع الداخلي والخارجي في أذهانهم؛ وذلك من خلال الاعتماد على ما يتلقَّوْنه من وسائل الإعلام(٣)؛ وتشمل النظرية شقَّيْن أساسين؛ أولهما: أوجه التحوُّل المجتمعي بين الشعوب المعنة في الحداثة، وثانيهما: دور الإعلام في نقل تلك التحوُّلات المجتمعية ونشرها.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبارها على غرار موجات التحوُّل التاريخية الكبرى؛ مثل الثورة الصناعية وعصر التنوير والحداثة والعولمة؛ وتبعًا لهذا التحول أصبح الإعلام يتولَّى وظائف أكبر في حياة الأفراد من خلال التفاعل المستمرِّ عبر أدوات التواصل المتطوِّرة، وهنا يلاحظ فريدريك كروتز (Fredrik Creutz) من جامعة بريمن الألمانية أن "تركيب المعرفة عن العالم ومعناه يتغيَّرا باستمرار(٤).

ويلاحظ بعض الباحثين أن نظرية التَّحكُّم الإعلامي لا تقتصر على مدى تأثير الخطاب السياسي العام فحسب؛ بل تتعقب -أيضًا- مختلف عمليات التحوُّل المجتمعي بشكل شامل(٥)؛ وعلى هذا المنوال ينطوي تحكُّم الإعلام على "مدى الاختراق والاندماج والتشبُّع و"استعمار" مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية من قِبَل وسائل الإعلام المختلفة" حسب رؤية نورم فريسن (Norm Friesen) وتيو هاغ (Theo Hug)(٦)؛ ونتيجة لهذا الاختراق الإعلامي لأذهان الأفراد، يتقوَّى مستوى التلقين الذاتي والطوعي في عصر التَّحكُّم الإعلامي.

الحتمية الإعلامية

مع تطوُّر الثورة الرقمية، أصبح الطرح الإعلامي لشؤون الساعة يلازم حياة الأميركيين على مدار الساعة؛ إذ تملك نسبة ٦٤٪ منهم هواتف ذكية، وتأتي متابعة الأخبار العاجلة على رأس قائمة أوجه استخدام تلك الهواتف بنسبة ٦٨٪؛ مما يعكس تحرُّرهم من شرط المكان ومرونة خدمات الإنترنت(٧).

على هذه الوتيرة، يتَّسع سوق استهلاك المادة الإخبارية على مدار الساعة إلى حدٍّ أن نسبة ٤٦٪ من الأميركيين لا يستطيعون العيش دون هواتفهم الذكية؛ وهكذا تصبح الحاجة لمتابعة شؤون الساعة والتواصل مع الآخرين عبر اللغة النصية ضمن مصافِّ الحاجات البشرية الأخرى؛ كالمأكل والملبس والعلاقات الأسرية. وهذا ينمُّ عن تحوُّل سلوكي وثقافي أصبح مغروسًا في حياتهم اليومية بفعل تغلغل الثورة الرقمية، ويُجسِّد بالتالي ما يعتبره يورغن هابرماس "استعمار عوالم الحياة من قِبَل الإعلام" تبعًا لتفكيك الأشكال التقليدية للحياة، وتغيُّر الأدوار الاجتماعية، ودور الحداثة في انتشار مفاهيم فردية متباينة بشأن العقلانية؛ وذلك تحت وطأة المال والقوة(٨).

ويعني لفظ "استعمار" في هذا السياق عرقلة قدرة الأفراد العاديين على بلورة فهم خاصٍّ بهم لما يدور من حولهم في العالم، وتوجيه سلوكهم ومواقفهم في ذلك الاتجاه، ويلاحظ هابرماس -أيضًا- كيف أن "تركيب الفضاء العام كنسق في حياتنا الاجتماعية يضمن الدخول إليه من قِبَل جميع المواطنين، ويتجلَّى جزء من هذا الفضاء العام من خلال كل محادثة تجمع أفرادًا عاديين ضمن تشكيل هيئة عامة»(٩).

غير أن الخطاب الذي ينتجه إعلام المال والقوة يحلُّ محلَّ العقلانية في تلك المحادثات؛ وذلك من خلال الاستناد إلى آراء المحلِّلين على شاشات التلفزيون والمنابر الصحفية المختلفة، ويلاحظ وليام غامسن (William Gamson) وأندريه موديغلياني (Andre Modigliani) كيف يتبنَّى الأفراد المادة الإعلامية على أساس أنها "تركيبة تفسيرية تُقدِّم المعنى لأي حدث أو قضية". وتشمل هذه التركيبة التفسيرية لخطاب الإعلام بنية داخلية قائمة بذاتها؛ إذ تنطلق من "فكرة أو إطار تنظيمي رئيس في تحديد معنى لقضية ما في ضوء سلسلة من الأحداث»(١٠).

في الوقت ذاته تتحوَّل هذه التركيبة التفسيرية إلى مرجعية للاستيعاب المعرفي، ونسج المتخيَّل الذهني لدى كل فرد، ويشير الباحثان غامسن وموديغلياني إلى أننا "نتحرَّك في المجتمع ونحن نحمل في أذهاننا صورًا أنتجها الإعلام عن العالم، ونستخدمها في بناء مفهومنا للقضايا السياسية والاجتماعية؛ بيد أن العدسة التي ننظر من خلالها إلى تلك الصور ليست محايدة بل تُجسِّد وجهة نظر النخب السياسية والاقتصادية التي تصيغها، وتشجِّع التركيز عليها»(١١).

كمثال على مدى تأثير تلك العدسة والصياغة الصحفية، أو ما يُسمِّيه الباحث "الحتمية الإعلامية» (Media Determinism) على المتخيَّل الذهني لدى الأميركيين، يتذكَّر باراك أوباما كيف نسج الأميركيون تصوُّراتهم عن "المرشح أوباما" عام ٢٠٠٦؛ إذ يقول في كتابه بعنوان "جرأة الأمل": "بالنسبة إلى الرأي العام، أتحدَّد أنا بما تقوله وسائل الإعلام عنِّي؛ فأنا أقول ما تُقَوِّلُنِي إيَّاه، وتتغيَّر صورتي حسبما تنشره وسائل الإعلام عنِّي»(١٢).

ويميل بعض الباحثين نحو إلغاء فكرة المجتمع كوجود مادي أو بشري غير مرتبط بالتفاعلات بين الأفراد، ويعتبرون المجتمع ذاته نتاج تلك التفاعلات، وكيف أن المجتمع يقود طبيعة التواصل بيننا، وهذا ما يُفَسِّر "فن البناء الاجتماعي (ذهنيًّا) الذي يظل غير ظاهر" كما يقول وليام غامسن وأندريه موديغلياني(١٣)؛ وإذا اعتمدنا فكرة الحتمية الإعلامية في بعدها المعرفي وقوتها السيكولوجية عبر الصوت والصورة والنص الملائم لهما، يصبح إدراك الفرد محكومًا بعنصرين أساسين؛ أولهما: البنائية كمفهوم للتركيب الذهني للواقع بدلًا من وجوده المادي بشكل مستقلٍّ عن تصوُّراتنا، وثانيهما: ما اصْطُلِحَ عليه بالعلائقية؛ وأعني بذلك أهمية العلاقة بين الفرد ووسائط التواصل، وكيف يرتاح لمؤسسة إعلامية دون الأخرى أكثر من تقييم المحتوى الإعلامي؛ الذي يتحوَّل إلى خزَّانه المعرفي بشكل متدفِّق.

بين المال والإعلام

يظل نشاط كل مؤسسة إعلامية مرتبطًا بملكية رأسمالها، والتركيبة البنيوية التي تقوم عليها، وقد تَقَلَّص عدد الشركات الخمسين التي كانت تملك وسائل الإعلام المختلفة عام ١٩٨١ إلى ستٍّ شركات كبرى فقط عام ٢٠١١: جي إي (General Electric)، ونيوز كورب (News

Corp)، وديزني (Disney)، وفياكوم (Viacom)، وتايم وارنر (Time Warner)، وسي بي إس (CBS). وتحتكر هذه الشركات الإعلامية صياغة ما يستهلكه ٢٧٧ مليونًا من الأميركيين مقابل عائدات ضخمة بلغت قرابة ٢٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٠؛ وهي بالتالي تتقاسم الفضاء الإعلامي بكافة أبعاده المالية والسياسية والثقافية أيضًا.

وقد لاحظ إدوارد سعيد تبعية تغطية الإسلام والمسلمين لاعتبارات بنيوية واستراتيجية، أو ما يمكن أن نسمِّيَه الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام حتى بعض الجامعات الأميركية؛ فهو يُوَضِّح كيف أن تكوين المعرفة عن العالم الإسلامي وتغطيته الإعلامية "يتحدَّدان من خلال المصالح الجيوسياسية والاقتصادية بالنسبة إلى الفرد على وتيرة ضخمة للغاية؛ وذلك بمساعدة وتحريض بنية معينة لإنتاج المعرفة؛ وهي بنية شاسعة ولا يمكن التَّحكُّم فيها»(١٤)؛ وذلك في إشارة إلى بعض المتخصِّصين الأكاديميين والكتاب الصحفيين عن شؤون العالم الإسلامي؛ الذين تستند إليهم الدوائر الرسمية في تحديد سياساتها العامة إزاء الدول الإسلامية.

وفي ظل هذه العلاقة الحميمية بين المال والإعلام، تكبر فرص الغزْل السياسي الذي بلوره وليام سفاير؛ الذي كان محرِّر خطب الرئيس نيكسون وكاتب تعليقات في نيويورك تايمز، كنواة لصحافة الرأي منذ عام ١٩٨٦، وهو القيام بوصفٍ أو تأويلٍ بشكل انتقائي لحدث ما بما يتمشَّى مع مصلحة حزبية معينة؛ وعلى هذا المنوال أصبح الإعلام الأميركي يميل نحو صحافة الرأي والغزل السياسي؛ الذي أصبح العملة الأكثر رواجًا بفعل المنافسة المحتدمة؛ خاصة بين محطتي فوكس نيوز وإم إس إن بي سي، ومن خلفهما التياران المحافظ والليبرالي.

ويقول وليام بينيت في كتابه بعنوان "الأخبار: سياسة الوهم": إن "علاقة الدفء الجديدة (بين السياسة والإعلام) أدَّت إلى مزيج تافه لآراء في الأخبار تضرب الحسبة من أجل تحقيق توازن بين المصالح المباشرة للزبون وبعض المصالح المتضاربة أحيانًا لزبائن آخرين وبين سمعة المستشار (أو المحلل) الذي يعرف بواطن الأمور ويسعى المراسلون للتعاون معه في تغطياتهم»(١٥). ويشير تيموتي كوك من جامعة لويزيانا إلى أن "الإعلام يُشَكِّل نتاجًا للسياسة، وأنه في الوقت ذاته يُغذِّيها ويُؤَثِّر فيها"، ويؤدِّي هذا الوضع إلى أن عملية صياغة الأخبار "تشمل ممثلي الحكومة كمشاركين أساسيين في صنع منتوج الأخبار»(١٦).

يعتقد بعض محلِّلي الإعلام أن التغطية -خاصة التلفزيونية- ركَّزت على كافة أوجه ممارسة القوة؛ سواء على المستوى السياسي أو غيره؛ مما يُعزِّز العلاقة الحميمية بين صُنْع السياسة وصُنْع الأخبار وصُنْع المال. وقد ارتفعت التبرعات المالية للمرشح بين كارسون بعد تصريحه بأن "الإسلام لا يتمشى مع قيم الدستور الأميركي" إلى عشرين مليون دولار نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥.

ويتعزَّز تحليل هذا المدِّ المتنامي لإعلام المال والقوة على الرأي العام بدراسات حديثة تُظهر تقسيم المجتمع إلى مجموعة شبكات تواصُلٍ وحركات اجتماعية تضمُّ مجموعات من ذوي تصوُّرات متشابهة ومواقف سياسية وفلسفية متقاربة، يقول نيك كولدري وجيمس كوران: "إن قوة الإعلام تُجَسِّد شكلًا ناشئًا للقوة الاجتماعية في مجتمعات مركَّبة، تتوقَّف بنيتها الأساسية بشكل متزايد على سرعة الانتشار والمعلومات والصور»(١٧).

من هذا المنطلق تصبح وسائل الإعلام آلية مؤثرة في بلورة التفكير؛ فهي "لا تقدم الشرط السابق للمعرفة في ممارساتنا اليومية فحسب ضمن أنظمتنا السيميائية؛ بل تُحدِّد -أيضًا- ما يمكن معرفته، وكيفية التفكير بشأنه" كما يقول أستاذا دراسات التواصل نورم أفريسن وتيو هاغ(١٨).

استراتيجيات الإعلام الأميركي في تغطية الإسلام والمسلمين

أ. فوكس نيوز: صوت الاستثناء اليميني وشَيْطَنَة المسلمين

يسعى الخطُّ التحريري لقناة فوكس نيوز منذ تأسيسها قبل عشرين عامًا إلى خدمة الفكر اليميني وتعزيز دور المحافظين الجدد وجماعات المبشِّرين البروتستانت في السياسة وبقية مجالات الحياة العامة؛ ولا يُخْفي أغلب مذيعي ومُحلِّلي هذه القناة مُيولَهم إلى التشكيك في "النوايا المبيتة" لدى المسلمين، والتلويح بوجود قرينة قوية بين التعصُّب والإرهاب والإسلام، ويستندون في ذلك إلى نظرية "صراع الحضارات"؛ التي جعلت من فكرة صمويل هانتنغتون منذ ١٩٩٣ نسقًا ملائمًا للدفاع عن خطاب اليمين المتشدِّد ضدَّ المهاجرين والأقليات والمسلمين؛ وذلك للردِّ على "قناعتهم" بنشوب حروب ثقافية ودينية يتعيّن كسبها باستخدام القوة وإلغاء الآخر وتعزيز مركزية الحضارة الغربية كمحور ثقافي وحضاري عالمي.

بعد هجمات سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ أَوْجَدت هذه القناة منبرًا للمُشكِّكين والمنتقدين؛ حتى المتحاملين على الإسلام والمسلمين، ويقول غريغ سارجانت في الواشنطن بوست: "إننا لن نعرف ما إذا كان مشاهدو فوكس نيوز يحملون تلك الأفكار بسبب أنهم يتابعون تلك المحطة؛ أم أنهم يشاهدونها بسبب تمسُّكهم بتلك الأفكار. هذه قضية مثل السؤال عن أصل الدجاجة والبيضة؛ ومن الأفضل تركها للفلاسفة، وقد يكون الاحتمالان متداخلَيْن يُعزِّز كلٌّ منهما الآخر؛ ومهما كان الأمر، فإذا كان هدف فوكس العلني هو تأسيس واقع بديل يحافظ على استمراره بذاته كما يدِّعي الكثيرون، فإن هذه المحطة قد حقَّقت نجاحًا بارعًا بشأن تصورات الأميركيين عن المسلمين»(١٩).

أسهمت القناة في الترويج لبعض السرديات المتطرفة عن الإسلام والمسلمين ردًّا على ما تعتبره "تطرفًا إسلاميًّا" من منطلق أيديولوجي؛ تُكرِّس من خلاله حمولة سياسية وثقافية سلبية خلال تغطية الأحداث التي تتعلَّق بالمسلمين كما سنرى لاحقًا في هذه الدراسة، كما وجَّهت اللوم مرارًا إلى الرئيس باراك أوباما لعدم استخدامه عبارة: "إرهاب الإسلام الراديكالي".

تتباين المعايير المهنية المتبعة لدى هذه القناة في التعامل مع حوادث العنف أحيانًا حسب هوية الشخص الذي نفَّذها من خلال التلويح المبكر بالاشتباه في الإرهاب، أو معاناة الاضطرابات النفسية؛ ففي حادث مقتل خمسة جنود في مركز تجنيد في ولاية تينيسي بمسدس الشاب محمد يوسف عبد العزيز في منتصف يوليو/تموز ٢٠١٥ -مثلًا- حاولت التقارير الأولية التي قدَّمتها فوكس نيوز تقديم صورة عن هوية المهاجم وخلفيته الاجتماعية؛ وذلك من منطلق الاشتباه في "ميوله الإرهابية" قبل إجراء التحرِّي المطلوب؛ وعلى الرغم من شُحِّ المعلومات وقتها، يجد المرء عدَّة جمل تفتح الباب أمام مجموعة من التخمينات التلقائية حول علاقته هو أو تورُّط والده في الإرهاب؛ يقول التقرير: "لقد قال المركز القومي الأميركي لمكافحة الإرهاب: إنه لم يجد شيئًا يدلُّ على علاقة عبد العزيز بأي منظمة إرهابية. لكنه أشار إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وأرض الشام يشجِّع المتطرفين على شنِّ هجمات في الولايات المتحدة»(٢٠).

وتنمُّ مثل هذه العبارات المفتوحة عن زرع ذكي لبذور الشكِّ في ذهن المشاهد، وتعزيز احتمالات أن يكون المهاجم من "خلية إرهابية"، وإن كان المركز القومي الأميركي لمكافحة الإرهاب قد نفى كلية علاقة الشاب محمد يوسف عبد العزيز بأية منظمة إرهابية. ويزداد إمعان محرر فوكس نيوز في الغزْل السياسي عندما يُقحم والد المهاجم في دائرة التشكيك المبطَّن بالقول: إن "نيويورك تايمز نقلت عن بعض ضباط الأمن قولهم: إنه تمَّ التحقيق قبل عدَّة سنوات بشأن والد عبد العزيز حول احتمال علاقته بأي منظمة إرهابية أجنبية، وأنه تمَّ شطب اسمه بعد ذلك من قائمة المراقبين المشتبه فيهم»(٢١).

وهذا مثال آخر على التحايل على معلومات النفي حتى تُمهِّد للمعنى المعاكس في محاولة لتركيب معلومات تُعزِّز "الرتوشات الإرهابية" ليس بشأن المهاجم فحسب؛ بل -أيضًا- والده رغم ما توصلت إليه السلطات الأميركية. وهنا لا تقبل المحطة لغة اليقين التي عبَّر عنها رجال الأمن والتحقيقات على ما يبدو؛ بل تَدَع الباب مفتوحًا أمام اجتهادات ذاتية تجد تبريرها في الصورة المرجعية السلبية أصلًا عن المسلمين.

في مشهد أكثر اندفاعًا نحو استخدام "وصمة الإرهاب"، كان المراسل جون روبرس يشرح على الهواء كيف أن عبد العزيز تمكَّن من إخفاء معاناته من كآبة مستحكمة وإدمان على المخدرات؛ لكن إحدى مذيعات فوكس نيوز غريتا فان سوستيرن قاطعته قائلة: "إن حالة الكآبة لا تغفر له فعلته الإرهابية، وإن عائلته لا تريد أن تواجه حقيقة أنه إرهابي عبر أفكاره المعادية لأميركا ذلك اليوم عندما قرَّر إزهاق أرواح خمسة من الأفراد»(٢٢).

ومثل هذا التسرُّع في إصدار أحكام جاهزة على المسلمين يظلُّ أمرًا عاديًّا في سلوكيات بعض وسائل الإعلام؛ التي لا تتورَّع في التدقيق أو مراعاة مشاعر المسلمين الأميركيين؛ بل لا تقيم حسابًا لردود فعل المنظمات الإسلامية؛ وعلقت مارينا فانج في صحيفة هاف بوست بالقول: "مراسل فوكس نيوز يقول لمذيعة فوكس نيوز: إنها أصبحت من منظِّري المؤامرة»(٢٣)!

وبعد مهاجمة إلتون سيمسون ونادر الصوفي مكان انعقاد مسابقة للرسوم الكاريكاتيرية في ولاية تكساس، ذكر تقرير فوكس نيوز أنه "تمَّ التعرُّف على هوية المهاجمين؛ هما: إلتون سيمسون ونادر الصوفي"، وأوحى بوصمة الإرهاب بشكل ضمني: "على الرغم من أنه لم يمكن تأكيد علاقة المشتبه فيهما بأية منظمة إرهابية محدَّدة؛ فإن سيمسون كان معروفًا لدى المخابرات الأميركية، وإنه كان موضع تحقيق إرهابي مؤخرًا بسبب ما زُعم عن محاولته السفر إلى إفريقيا معقل جماعة الشباب الموالية للقاعدة؛ وفقًا لمصادر فوكس نيوز»(٢٤). وبجرة قلم تصبح نية السفر "مخططًا إرهابيًّا"، وتغدو إفريقيا كقارة مترامية الأطراف "معقلا" لتنظيم إرهابي؛ وهذه سردية جامعة شاملة تُقدِّمها فوكس نيوز عمَّا تعتبره إرهابًا دوليًّا؛ ومن خلالها تختزل حصيلة الصورة التي ستتولَّد في أذهان جمهورها.

وفي الوقت الذي أبدت فيه المحطات الأخرى بعض التريُّث؛ سارع مذيعو فوكس نيوز إلى تسمية مسابقة الرسوم الكاريكاتيرية بأنها "تجمُّع لحرية التعبير". وظهرت باميلا غارنر -رئيسة مبادرة الدفاع عن الحريات الأميركية- على الشاشة تقول لثلاثة من محاوريها على الهواء: إن "التجمع كان حيويًّا بمشاركة ثلاثمائة من مناصري حرية التعبير، وكانت الحاجة تدعو إلى عقده بالنظر إلى الحرب العنيفة على حرية التعبير... وسأواصل عقد هذه التجمعات في الولايات المتحدة»(٢٥).

يتحوَّل حادث ولاية تكساس -أيضًا- إلى فرصة مواتية للدخول في سجال سياسي مع البيت الأبيض؛ فقد استغلت المذيعة غريتا فان سوستيرن الحادث للنيل من موقف الرئيس أوباما قائلة: "إلى الآن لم يصرِّح البيت الأبيض بوجود علاقة بين المهاجمين وتنظيم الدولة الإسلامية، ولم يصف الحادث بأنه إرهابي؛ هل حكومة أوباما على هذا القدر من الاحتراس، ويمكن بالتالي أن تُلحِق الضرر بالأمن القومي»(٢٦).

تُظهر دراسة بعض العينات من تغطية فوكس نيوز الميول نحو ترجيح الاضطرابات النفسية لدى مَنْ يهاجمون المسلمين الأميركيين في أغلب الحالات؛ فقد أطلق غريغ هيكس البالغ من العمر ٤٦ عامًا النار على جيرانه المسلمين الثلاثة (ضياء بركات وزوجته يسر وأختها رزان) بولاية نورث كارولينا في منتصف فبراير/شباط ٢٠١٥، وكان بركات يدرس في قسم الدكتوراه في الكيمياء في جامعة نورث كارولينا قبل أن يسقط جثة هامدة إلى جانب زوجته وشقيقتها، وتباينت التفسيرات حول أسباب الجريمة بين ما اعتبره بعضهم "خلافًا" على استخدام موقف السيارات، وبين "جريمة كراهية" لهؤلاء الطلاب المسلمين.

كان هيكس قد نشر على الفيسبوك أنه "ضد الإيمان"، وأنه يريد "نهاية الدين"، وأضاف: "منذ اللحظة التي تُعلن فيها ديانتك.. فإنك تُوجِّه إليَّ الشتيمة إلى حدٍّ لا تستطيع فهمه؛ حتى إذا كانت معتقداتك تقوم على مضمون جيد؛ فإن غطرسة تلك المعتقدات تكون بما يكفي لتشكِّل شتيمة بحقي؛ لكن عندما لا تنمُّ تلك المعتقدات عن أي مضمون جيد، وليست سوى مجموعة شفَّافة من الأكاذيب والأوهام؛ فإن ذلك يقوي الشتيمة إلى حدٍّ كبير»(٢٧).

تناولت فوكس نيوز الحادث ضمن تقارير مقتضبة؛ ذكرت فيها أن سبب الحادث كان "خلافًا على موقف السيارات" بين القاتل والضحايا، ومن تجليات الغزْل السياسي التي خضعت له تغطية هذا الحادث ما جاء في مقدمة "نقاط الحديث" لبيل أوريلي مقدم أشهر برنامج على محطة فوكس نيوز بعنوان (The O'Reilly Factor) قائلًا: "فقرة نقاط الحديث اليوم تحزن للشبان الثلاثة الذين تعرَّضوا للقتل؛ إنهم أبرياء قضى عليهم شخص يعاني اضطرابات نفسية، تمامًا ككل البشر الأبرياء الذين يقتلهم الجهاديون في شتى أرجاء العالم»(٢٨).

ثم ينتقل أورلي إلى الدفاع عن حاكم ولاية لويزيانا بوب جندل؛ الذي تعرض لبعض الانتقادات؛ فقد صرح شفيع خان صديق الضحايا الثلاثة قائلًا: "أريد أن أستغل هذه اللحظة لأقول للعاملين في فوكس نيوز ولبوبي جندل أن يتوقفوا عن تجريد المسلمين من صفات الإنسانية. لقد أصبح هذا الفعل يأتي بعواقب وخيمة»(٢٩). فردَّ أوريلي قائلًا: إن "حاكم ولاية لويزيانا جندل رجل جيد، ويتمتع بروح وطنية، ويساعد ملايين المواطنين»(٣٠).

إذا وضعنا ما قاله أوريلي على الهواء على مشرحة تحليل السرديات، فثمة عبارة مهمة للغاية تُجسِّد فنَّ التركيب الذكي لصورة مقابل أخرى؛ فهو عندما يقول: "إنهم أبرياء قضى عليهم شخص يعاني اضطرابات نفسية". فإنه يرمي أولًا بورقة البراءة التي قد توحي بالإنسانية، وربما بالتعاطف مع ذويهم كتخفيف للفاجعة؛ لكنه في الجملة ذاتها يصف الجاني بأنه يعاني "اضطرابات نفسية"؛ وهنا يتخيَّل المتلقي مشهد المختل العقلي الذي يقوم بأعمال العنف بشكل غير إرادي كصورة مرجعية تظل مخصصة للبيض من الأميركيين.

يأتي هذا المشهد في متخيَّل الأميركيين مناقضًا للصورة المرجعية عن الجاني المسلم في حالة عبد العزيز عندما شدَّدت المذيعة الأخرى في فوكس نيوز غريتا فان سوستيرن على أن "حالة الكآبة لا تغفر له فعلته الإرهابية، وأن عائلته لا تريد أن تواجه حقيقة أنه إرهابي عبر أفكاره المعادية لأميركا ذلك اليوم، عندما قرَّر إزهاق أرواح خمسة من الأفراد". ويقول والد الضحية أبو صالحة: "بالنظر إلى أن وسائل الإعلام تمطر كل أميركي كل يوم بأخبار عمَّا تعتبره إرهابًا إسلاميًّا، وهو ليس إسلاميًّا البتة؛ فإنها تحضِّر الأميركيين لمثل هذه الفواجع وتحرِّض عليها»(٣١).

على منوال هذا التعامل مع تغطية الحوادث المتصلة بالمسلمين أو المسلمين الأميركيين، تغلب سرديات الاتهام في مضمون فوكس نيوز أكثر من السرديات الوصفية المحايدة، وينطوي هذا البعد على حقيقة أن القناة تمزج الرؤية السياسية والأيديولوجية مع قواعد العمل الإعلامي.

ب. إم إس إن بي سي: صوت اليسار المدافع عن التعدُّدية

سخَّرت هذه القناة -وهي المعروفة بتوجُّهها الليبرالي وأسلوبها النقدي- قدرًا وافرًا من بثِّها على الهواء على مدار عام ٢٠١٥ للتعامل مع السرديات المؤيدة للمسلمين، وأيضًا المعادية لهم، والتهديدات التي لاحقتهم كأفراد أو مؤسسات دينية، وفي مقدمتها المساجد، ودخل عدد من مذيعات ومذيعي القناة أحيانًا في سجالات حادة مع بعض السياسيين وأنصار اليمين المتشدِّد لتوجيه الخطاب العام نحو تحليل الوقائع والحقائق بدلًا من مجاراة منطق الاتهام والنيل من سمعة المسلمين وقيم الإسلام، وخلال شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ بثت القناة سلسلة تقارير حول تنامي النزعة المعادية للمسلمين الأميركيين بعد هجمات باريس وكاليفورنيا، واستعرض أحدها ثلاثة تسجيلات

صوتية تتوعَّد اثنين من المساجد فيما يسخر الثالث من موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالية بسبب حمايتهم لتلك المؤسسات الإسلامية(٣٢).

كثيرًا ما أثارت تغطية القناة بعض الجدل، وأحيانًا الاحتجاج من بعض مناصري التيار اليميني؛ كما حدث عندما استضاف تشاك تود في برنامجه التحليلي (Meets the Press Daily) الناشطة المسلمة داليا مجاهد؛ التي أوضحت أن أغلب الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة وقعت على أيدي أشخاص مسيحيين بيض»(٣٣).

فقد أجرى تشارلز كورزمان من جامعة نورث كارولينا وديفيد شانجز من جامعة ديوك خلال شهر يونيو/حزيران ٢٠١٥ مقابلات مع ٣٨٢ من مديري ورجال الشرطة من مختلف أرجاء الولايات المتحدة لمعرفة تصوُّراتهم حول مصدر التهديدات الرئيسة بأعمال العنف.. وأظهرت الدراسة التي أشرفت عليها مؤسسة نيو أميركا (New America) أن قرابة ضعف عدد الضحايا نتيجة أعمال العنف خلال الأعوام الأربعة عشر؛ التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، قُتلوا على أيدي العنصريين البيض، أو النازيين الجدد، أو المتعصبين المناهضين للحكومة الأميركية والمتطرفين من غير المسلمين؛ الذين نفذوا تسعة عشر هجومًا مقارنة مع سبعة هجمات أقدم عليها بعض المتطرفين المسلمين(٣٤).

يقول كورزمان: إن وكالات تنفيذ القانون في الولايات المتحدة أكدت أن مخاطر العنف من المتطرفين المسلمين لا تصل إلى مستوى ما هو عليه من متطرفي الجناح اليميني(٣٥)، وأن أعمال العنف المناهضة للحكومة تشكِّل نسبة ٧٤٪ مقابل ٣٩٪ من أعمال العنف المستوحاة من سلوكيات تنظيم القاعدة. وتأتي في المرتبة الثالثة أعمال العنف التي تستهدف البيئة بنسبة ٣٣٪(٣٦).

أسهمت القناة إلى حدٍّ كبير في نشر السرديات المعيارية التي تتعامل مع المسلمين والإسلام على غرار سائر المجتمعات والأديان؛ وسعت -أيضًا- لتذكير الأميركيين بدور المسلمين الأميركيين عبر التاريخ للتخفيف من خشية اليمين المحافظ من التعدُّدية والاختلاف العرقي والديني في الولايات المتحدة.

ج. سي إن إن: التحقُّق والأسئلة العميقة

دأبت قناة سي إن إن على إبداء تريُّث مهني ملموس في التعامل مع حوادث العنف التي تورَّط فيها أو راح ضحيتها بعض المسلمين، ولم تُسقط أحكام القيمة عليها، أو تُجاري بعض الضيوف من خبراء الدراسات الأمنية، أو محلِّلي شؤون الشرق الأوسط ممن يدفعون أحيانًا بعيدًا بتأويلاتهم في نسج علاقة مباشرة بين المسلمين والتطرف والإرهاب، وتمسَّكت القناة -أيضًا- بتصوير المسلمين الأميركيين كبقية الأقليات دون استخدام عبارات تنمُّ عن استبعادهم نحو خانة الآخر، أو شَيْطَنَتِهم كما فعلت بعض القنوات اليمينية؛ وفي عدة مناسبات، اعتمدت سي إن إن تقنية التحقُّق من بعض الوقائع في وجه بعض التصريحات غير الموضوعية حول الإسلام والمسلمين، وفي ذروة الجدل حول دعوة دونالد ترامب منع المسلمين من الدخول إلى الولايات المتحدة -مثلًا- نشرت القناة مقالًا على موقعها الإلكتروني في التاسع من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ بعنوان: "الحقيقة حول المسلمين في أميركا"، قالت فيه: إن "تلك الحقيقة قد تكون مفاجئة؛ ولكنها ليست بالطريقة التي يتصوَّرها ترامب ومؤيدوه»(٣٧).

سرد المقال عددًا من الخصائص التي يتسم بها المسلمون الأميركيون؛ مثل: مستوى تحصيلهم الدراسي الذي يفوق متوسط الحصول على درجات جامعية متقدمة بين سائر الأميركيين؛ فهم يأتون في المرتبة الثانية في قائمة الأقليات الأكثر تعلُّمًا بعد اليهود الأميركيين، وأوضحت القناة أن أغلب المسلمين الأميركيين متدينون جدًّا، وأن تشبثهم بعقيدتهم على غرار تمسُّك المسيحيين بديانتهم.

استضافت القناة عددًا ليس بالقليل من النشطاء وزعماء الجالية المسلمة في الولايات المتحدة؛ وذلك لتحقيق التوازن والردِّ على تصريحات ترامب، ووضعت على الشاشة عنوانًا عريضًا ذات مرة خلال البرنامج الصباحي (Newsday) يقول: "المسلمون الأميركيون يردُّون على خطة ترامب المقترحة". وقالت سعدية خالق التي كانت من بين ضيوف البرنامج: "إنها خطة تتنافى مع الدستور، وتتعارض مع روح أميركا، وهي ليست ما يتوقَّعه المرء من رئيس الولايات المتحدة؛ بسبب أنه يهاجم قانون الحريات الذي يضمن الحرية الدينية، وهذا أمر خطير»(٣٨).

ومن الأمثلة الأخرى على توخي القناة مواجهة الغزل السياسي اعتماد تقنية السؤال المفتوح في التعامل مع تأويلات بعض الضيوف؛ كما فعلت المذيعة أليسين كاميروتا عندما وجهت هذا السؤال إلى ضيفيْها في البرنامج: "استخدم ترامب ألفاظًا قد تكون مربكة، أو أحيانًا مخيفة بالنسبة إلى الأميركيين من غير المسلمين؛ فهو يُردِّد لفظ الجهاد والشريعة بطريقة تجعلهما يتساويان مع التطرف؛ فما الذي لا يفهمه الأميركيون العاديون عندما يسمعون الشريعة والجهاد. ماذا يتعين أن يعرفه الأميركيون عن كيفية اتباع المسلمين الأميركيين مثل هذه الأمور". وفسحت المجال أمام ضيفيها من نشطاء الجالية المسلمة لتوضيح معنى تلك العبارات، وتجاوز المنطقة الضبابية التي أثارتها تصريحات ترامب في أذهان مؤيديه من الأميركيين.

سعت القناة في عدة مناسبات إلى تحفيز أذهان ضيوفها وجمهورها لعقد مقارنة بين وضع المسلمين ووضع أقليات أخرى في الولايات المتحدة؛ فقد سألت المذيعة أشلي بانفيلد -مثلًا- أحد مؤيدي ترامب: "إنْ كان يتعين منع إصدار تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة إلى المسلمين بالنظر إلى أعمال العنف التي قام بها بعضهم". وعندما ردَّ الضيف قائلًا: "إن المسلمين يحاولون السيطرة على العالم". في إشارة إلى احتمال وجود مؤامرة إسلامية؛ تساءلت أشلي: "هل أفهم من كلامك أن هناك مؤامرة يهودية دولية للسيطرة على

العالم؟!»(٣٩). وتتكرَّر مثل هذه الأسئلة التحفيزية للتفكير المتأنِّي بدلًا من الانجراف خلف بعض السرديات المعادية للمسلمين. "يتبع"

---

* أستاذ تسوية النزاعات الدولية في جامعة جورج ميسين، وزميل في مركز تحليل السرديات وتسوية النزاعات – واشنطن

المصدر – مركز الجزيرة للدراسات

1. Said, E. Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How to See the Rest of the World, (Vintage Books, Random House, First edition 1981), p. 26.
2. Stromback, J., Esser, F., "Shaping Politics: Mediatization and Media Interventionism", in Knut Lundby (ed.) Mediatization, (Peter Lang Publishing, 2009), p. 209.
3. Krotz, Friedrich, "The Meta-process of 'Mediatization' as a Conceptual Frame", Global Media and Communication,(2007,3),p.259.
4.Ibid,p.256.
5. Stromback, J.,Esser,F.,"Shaping Politics: Mediatization and Media Interventionism",op,cit,p.208.
6. Friesen, N., Hug, T.,"The Mediatic Turn: Exploring Concepts FOR Media Pedagogy",in Lundby Knut, (ed.) Mediatization: Concept, Changes, Consequences, (Peter Lung Publishing, 2009), p. 70.
7. Smith, Aaron, "U.S. Smart Phone Use in 2015", Pew Research Center, 1 April 2015 (Visited on 25 December 2015):
http://www.pewinternet.org/201501/04//us-smartphone-use-in-2015/
8. Habermas, J. The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society, Translation by T Burger with F Lawrence, (Polity Press, Cambridge, 1989), p. 136.
9. Ibid, p. 136.
10. Gamson, William A, Croteau, David, Hoynes, William and Sasson, Theodore, "Media Images and the Social Construction of Reality", Annual Review of Sociology, (Vol. 18, 1992), p. 374.
11. Ibid, p. 374.
12. Obama, B. The Audacity of Hope: Thoughts on Reclaiming the American Dream, (Random House Large Print, 2006), p. 121.
13. Gamson, William A, Croteau, David, Hoynes, William and Sasson, Theodore, "Media Images and the Social Construction of Reality", op, cit, p. 374.
14. Said, E. Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How to See the Rest of the World, (Vintage Books, Random House, Revised edition 1997), p. 154.
15. Bennett, William L. News: The Politics of Illusion, (University Of Chicago Press; Ninth Edition, 2015), p. 208.
16. Timothy, Cook, "The News Media as a Political Institution: Looking Backward and Looking Forward", Political Communication, (2, 2006), p. 159171-.
17. Couldry, N. Curran, J. Contesting Media Power: Alternative Media in a Networked World, (Rowman and Littlefield, Maryland, 2003), p. 4.
18. Friesen, N., Hug, T., "The Mediatic Turn: Exploring Concepts FOR Media Pedagogy", op, cit, p. 66.
19. Sargent, Greg, "Poll: Fox News watchers far more likely to have negative views of Muslims", The Washington Post, 16 February 2011, (Visited on 25 December 2015): إضغط هنا.
20. "Gunman identified in shooting deaths of 4 Marines at Tennessee Navy Facility", Fox News, 17 July 2015, (Visited on 25 December 2015):
http://www.foxnews.com/us/201517/07//shooting-reported-at-chattanooga-army-recruiting-center-college-on-lockdown/
21. Ibid.
22. Fang, Marina, "Fox News Reporter Tells Fox News Host She Might Be A Conspiracy Theorist", Huffpost, 20 July 2015, (Visited on 25 December 2015)
http://www.huffingtonpost.com/entry/greta-van-susteren-conspiracy-theorist_55ad9825e4b065dfe89f35bc
23. Ibid.
24. "Texas Officer saved Lives in Shooting Outside Muhammad Cartoon Context", Fox News, 4 May 2015, (Visited on 25 December 2015):
http://www.foxnews.com/us/201504/05//police-shooting-at-muhammad-cartoon-contest-in-texas
25. Ibid.
26. Williams, Jimmy, "The Day Fox News Blatantly Lies About Barack Obama. Wait, That's Every Day", Blue Nation Review, 6 May 2015, (Visited on 25 December 2015):
http://bluenationreview.com/the-day-fox-news-blatantly-lies-about-barack-obama-wait-thats-every-day/#ixzz3nZS88deD
27. Talbot, Margaret, "The Story of a Hate Crime", The New Yorker, 22 June 2015.
28. O'Reilly, Bill, "Three Muslims Murdered in North Carolina. Was it a Hate Crime?", Fox News, 16 February 2015, (Visited on 25 December 2015):
http://www.foxnews.com/transcript/201516/02//bill-oreilly-three-muslims-murdered-in-north-carolina-was-it-hate-crime/
29. Ibid.
30. Ibid.
31. Ibid.
32. "Backlash! MSNBC Reports 'Uptick' In 'Attacks' On Muslims, Cites Mean Voicemail", 9 December 2015, (Visited on 24 January 2016)
http://www.truthrevolt.org/news/backlash-msnbc-reports-uptick-attacks-muslims-cites-mean-voicemail
33. "MSNBC guest says Muslims are the LEAST terrorist faith group in America", The Right Scoop, 27 November 2015, (Visited on 25 January 2016)
http://therightscoop.com/msnbc-guest-says-muslims-are-the-least-terrorist-faith-group-in-america/#ixzz3yxJ7t150
34. Shane, Scott, "Homegrown Extremists Tied to Deadlier Toll Than Jihadists in U.S. Since 911/", The New York Times, 24 June 201, (Visited on 25 December 2015):
http://www.nytimes.com/201525/06//us/tally-of-attacks-in-us-challenges-perceptions-of-top-terror-threat.html?-r=0
35. Ibid.
36. Kurzman, Charles, Schanzer, David. "Law Enforcement Assessment of the Violent Extremism Threat", The Triangle Center on Terrorism and Homeland Security, 25 June 2015.
37. Yan, Holly, "The truth about Muslims in America", CNN, 9 December 2015, (Visited on 24 January 2016):
http://www.cnn.com/201508/12//us/muslims-in-america-shattering-misperception/
38. "On CNN, Two Muslim Activists Explain How Trump's Rhetoric Can Lead To Backlash Against Muslims And Other Minorities", Media Matters for America, 8 December 2015, (Visited on 24 January 2016):
http://mediamatters.org/video/201508/12//on-cnn-two-muslim-activists-explain-how-trumps/207317
39. Chariton, John, "CNN's Ashleigh Banfield Asks Trump Supporter If Jews Should Be Banned Like Muslims", The Wrap, 8 December 2015, (Visited on 24 January 2016)
http://www.thewrap.com/cnns-ashleigh-banfield-asks-trump-supporter-if-jews-should-be-banned-like-muslims-video/

قصور الإعلام الخارجي .... غياب الإستراتيجية ... أم ضغف الكوادر الإعلامية

تحقيق- عادل الحربي

تواجه المملكة استحقاقات دولية تفرض واقعًا جديدًا من التعامل الدبلوماسي والإعلامي، وفي ظل النشاط الدبلوماسي المحموم يواصل إعلامنا الخارجي سباته، وتتقاذف الآراء المسؤولية عن ذلك، حيث برزت مؤخراً الكثير من الانتقادات التي تناولت غياب «الإعلام الخارجي السعودي»، وسلمت بتقصيره وعدم قدرته على شرح وتفسير الكثير من القرارات السعودية التاريخية والمؤثرة في الصورة الذهنية للمملكة العربية السعودية في الخارج.

وعندما واجهت المملكة سيلاً عرمًا من الهجوم الإعلامي سواء في بعض وسائل الإعلام العربية، أو وسائل الإعلام الفارسية، والحزبية التابعة للنظام في إيران، أو وسائل الإعلام الغربية، كان من المفترض أن يكون للإعلام الخارجي دور كبير في الذب عن المملكة العربية السعودية، والدفاع عن مواقفها تجاه مختلف القضايا العربية والإسلامية، والدولية، وشرح السياسة الخارجية للمملكة، ومواقفها السياسية والاقتصادية، إلا أنه وللأسف وقف الإعلام الخارجي السعودي عاجزًا، عن القيام بدوره في خدمة المملكة ومواقفها العادلة، ومما خفف من وطأة القصور الإعلامي الخارجي بعض الشيء، الدور الذي تقوم به وزارة الخارجية وبخاصة معالي وزير الخارجية الأستاذ عادل الجبير، الذي بذل ويبذل جهوده لبيان حقيقة الموقف السعودي تجاه الكثير من القضايا، التي يحاول إعلام النظام الإيراني تزييف الحقائق، وتجييش بعض الإعلاميين المرتزقة، لشن الهجوم على المملكة.

المملكة العربية السعودية تمثل ثقلا دينيًا بالنسبة للعالم الإسلامي، وعربيًا بالنسبة للدول العربية، وثقلًا سياسيًا واقتصاديًا على المستوى الدولي.. المملكة ليست دولة هامشية، هي دولة محور، ودولة مؤثرة في الاقتصاد والسياسة وحتى في المجال العسكري. ودولة بهذا الحجم والمكانة الإقليمية والدولية، لا بد أن يكون لها إعلام قوي يساند سياستها الخارجية، وهذا ما دعا بعض المراقبين والمحللين، وعدد من أعضاء مجلس الشورى إلى المطالبة بنقل وكالة الإعلام الخارجي من وزارة الثقافة والإعلام إلى وزارة الخارجية.

الأمير سلطان بن سلمان: المملكة دولة عالمية.. تستحق إعلام عالمي

مجلة «الشورى» استطلعت آراء بعض المهتمين بالشأن الإعلامي، والمتخصصين في مجال الإعلامي، حول الإعلام الخارجي السعودي. حيث كان لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، رأي في هذا الخصوص، فقال: «إن المملكة العربية السعودية أضحت دولة عالمية؛ تحتاج إلى إعلام عالمي، ولا يكفي أن يخرج عدد من المسؤولين للحديث عن المملكة وشرح مواقفها والتعريف بها.. فالمملكة دولة عالمية وإعلامها لابد أن يكون عالمياً».

وأكد الأمير سلطان بن سلمان أن الإعلام السعودي مطالب بأن ينهض ويرتقي لمستوى دولته، موضحاً أن المملكة العربية السعودية لم تعد تلك الدولة الإقليمية؛ بل أصبح لها دور دولي مؤثر وقوي، وأنظار العالم اليوم منصبة عليها بصفتها أحد اللاعبين الأساسيين في السياسة والاقتصاد الدوليين، ولأنها بلد عظيم فيها الحرمان الشريفان قبلة المسلمين، وفيها الكثير من الشواهد التاريخية، وتستحق إعلاماً موازياً لهذه المكانة.

وعن مساهمة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في هذا المجال يقول سموه: «إن المواطن لكي يكون سفيراً لبلده ومدافعاً عنها هو أحوج ما يكون لمعرفة تاريخه، وأن يدرك أنه وريث حضارات عظيمة، ليكون السفير الأول في علمه وفي علاقاته وفي كل جهد يقدمه، ومن هذا المنطلق فإن جهود الهيئة جميعها تصب في هذا الاتجاه»، مشيراً إلى أن الهيئة عملت طوال الخمسة عشر عاماً الماضية على إنهاء حالة الجفاء بين المواطن وتاريخ وطنه وملحمة تأسيسه، وهذا التاريخ لا يترسخ بالقراءة في الكتب بل بمعايشة المواقع التي شهدت قصص وملاحم تأسيس وتوحيد هذه البلاد.

وأضاف سموه: « إن الهيئة تسهم من خلال مكتبة الصور وبرنامج ألوان السعودية والعديد من البرامج الأخرى بدعم المحتوى العربي والإنجليزي عن المملكة العربية السعودية على الشبكة العنكبوتية، وجرى ضخ كمٍّ كبير من المواد السمعية والبصرية؛ لخدمة أي باحث عن مواد سمعية أو بصرية عن المملكة، وهذه مساهمة نعتقد أنها كبيرة ضمن جهود تصحيح الصورة الذهنية عن المملكة التي يجب أن تشارك فيها جميع الجهات كل حسب اختصاصه».

من جانبه أشار د. علي القرني القائم بأعمال سفارة المملكة في فرنسا سابقا وأستاذ الإعلام إلى القصور في أداء إعلامنا الخارجي في الوقت الذي تلعب فيه المملكة دورًا قياديًا مميزًا على كافة المستويات، ولا يمكن أن نعزو هذا القصور لسبب واحد أو لجهة واحدة، بل القصور هو قصور المنظومة الإعلامية الكاملة للمملكة في كل الجهات الداخلية والخارجية.

الأمير سلطان بن سلمان

د. القرني: إلحاق وكالة الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية أصبح ضرورة

فصل وكالة الإعلام الخارجي عن وزارة الإعلام

وأكد د. القرني ضرورة تجنب ردة الفعل الإعلامية المؤقتة والتي تتوقف بزوال أو بتناقص الحملات الإعلامية المغرضة، لافتاً النظر إلى أهمية البدء في عملية تصحيحية للمنظومة الإعلامية الخارجية بدءاً بفصل وكالة الإعلام الخارجي عن وزارة الإعلام وإلحاقها بوزارة الخارجية، حيث يرى أنها المعني بصورة المملكة في الخارج، وهي الأعرف بالواقع الإعلامي في الدول الأخرى من خلال سفاراتنا في الخارج والتي يفترض أنها تراقب المشهد الإعلامي في الدول المضيفة بصفة مستمرة ودقيقة.

السفارات نشطة في الرصد الإعلامي فقط

وتابع د. القرني: إن السفارات السعودية في الخارج نشطة في مجال الرصد الإعلامي، ولكنها تتوقف عند ذلك، مع أنه من المفترض أن تبادر السفارات في تكثيف نشاطها الإعلامي واتخاذ زمام المبادرة من أجل بناء صورة ذهنية جيدة وتصحيح المفاهيم والرد على المغالطات الإعلامية، وصنع الأصدقاء، وهذا ما تنص عليه كافة توجيهات القيادة الرشيدة، وتعليمات وزارة الخارجية.

د. علي بن محمد القرني

إعادة النظر في منظومة الإعلام الخارجي

وطالب د. القرني بإعادة النظر في المنظومة الإعلامية الخارجية، والاستعانة بالخبرات المؤهلة تأهيلاً عالياً ولديها القدرة على التعامل مع وسائل الإعلام، وعلى الحوار باللغات الأجنبية المهمة.

د.الخريجي: المشهد الإعلامي الجديد يفرض تجديد الخطاب الإعلامي السعودي داخلياً وخارجيا

بدوره أوضح د. عبدالرحمن بن سالم الخريجي أستاذ الإعلام الذي عمل مسؤولاً إعلامياً ومتحدثاً رسمياً لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وكبير الإعلاميين في صندوق الأوبك للتنمية الدولية في فيينا أن العلاقات الدولية والإعلامية خاصة لا يمكن إدارتها وتطويعها من خلال وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وعبر الرسائل الإعلامية المقننة فحسب، بل أصبح من الضرورة توظيف مفردات ولغة الخطاب الإعلامي بشكل تقدمي (وخارج الصندوق السحري) لتسليط الأضواء بشفافية مطلقة على الحقائق وإعلان المواقف التي تم تبنيها واحتضانها؛ وفق استراتيجيات محسوبة؛ وخطط اتصالية تأخذ في الحسبان النمو غير المسبوق للوعي الجمعي وهيمنة وسائل التواصل الاجتماعي التي أحدثت نقلة ثورية في تعاطي الجماهير مع الأحداث السياسية داخلياً وخارجياً.

تمكين الطاقات البشرية «الوطنية»

وأضاف د. الخريجي أنه «بالرغم من أن العمل الاعلامي المؤسسي يعد من الحتميات لنجاح السياسة الخارجية والدبلوماسية الناعمة، إلا أن هذا التفوق مرهون أولاً وأخيراً بحشد وتمكين الطاقات البشرية «الوطنية»، ذات الحرفية العالية؛ التي تملك الأدوات المهنية المتطورة؛ وتتبنى من خلال عملها أفضل الممارسات الحديثة في الاتصال والتواصل».

وأضاف إن «هذه الكفاءات يقع على عاتقها إدارة المنصات الإعلامية المؤثرة لإيضاح المواقف المعتمدة والخطوات المتخذة من خلال «مأسسة» الرسائل الاتصالية بلغة مبتكرة وعصرية تتواكب مع التقاطعات السياسية الجديدة، والتفاعل مع القضايا الحاسمة والآنية الدولية بخطاب إعلامي متغير؛ ومدلولات لفظية متجددة يتسقان مع المعطيات الإعلامية الجديدة للخروج من جلباب اللغة النمطية الرتيبة والمملة والتي فقدت تأثيرها وصدقيتها».

إعادة صياغة وتطوير المهام الإعلامية للسفارات

وزاد د. الخريجي أن «وزارة الخارجية تمثل واجهة الاتصال الدولي للمملكة انطلاقاً من مهامها كأحد اذرع الحكومة المختصة في إدارة السياسة الخارجية للمملكة، ورعاية مصالح المواطنين في الخارج، ومن خلال ممثلياتها في الخارج التي يتجاوز عددها المائة والخمسة عشر ممثليه.

إلا أن الحاجة باتت ملحة، ومن خلال التنسيق العالي المستوى مع وزارة الثقافة والإعلام والجهات ذات العلاقة، لإعادة صياغة وتطوير المهام الإعلامية للسفارات والممثليات السعودية في الخارج بشكل يواكب المتغيرات الدولية وروح العصر، مع الوضع في الاعتبار التأثير المضطرد والشعبية الجارفة لمنصات التواصل الاجتماعي في المملكة بين جميع أطياف المجتمع باختلاف أعمارهم ومرجعيتهم الفكرية والاجتماعية».

استراتيجيات جديدة للتوضيح المتواصل

ودعا د. الخريجي وزارة الثقافة والإعلام إلى «أن تتبنى استراتيجيات جديدة للتوضيح المتواصل، وبأساليب مؤثرة وجذابة ومبتكرة، لمواقف المملكة حيال الكثير من الموضوعات والقضايا الحرجة والحاسمة على الصعيدين الداخلي والدولي»، مضيفاً «أن المشهد الإعلامي الجديد يفرض التعاطي مع القضايا الساخنة بقالب اتصالي متفرد؛ بحيث يعكس ديناميكية السياسة الخارجية السعودية وقدرتها الخلاقة على محاكاة الواقع والتفاعل مع ديناميكية الإعلام».

خطاب إعلامي يليق بمكانة المملكة

وأشار د. الخريجي إلى أن ما تتمتع به المملكة من مكانة إقليمية ودولية، لما لها من ثقل ديني وسياسي واقتصادي، يستحق أن يكون لها خطاب إعلامي مدروس ومبني على أسس علمية تحدد الحد الأدنى من إطار وأسلوب عرضه حتى يسهم في إحداث التغيير المطلوب، موضحاً «أن كل ما يصدر عن الدوائر الرسمية، وخصوصاً المؤسسات الدينية والمدنية، يشكل أهمية كبرى للمجتمع الدولي والإقليمي والمحلي، كما أن مكانة المملكة على الخريطة السياسية الدولية يرفع سقف التوقعات لما يمكن أن يصدر من ردود أفعال من الأوساط رفيعة المستوى».

الاتفاق على «دليل إرشادي»

واعتبر د. الخريجي: «أن بداية الطريق للتصحيح تنطلق من استنباط الموضوعات والقضايا الحرجة التي يعتقد وبالضرورة أن يكون للمملكة موقف منها، ودراستها بعناية، واقتراح مدخل اتصالي إقناعي لتوضيح موقف المملكة حيالها بما يتناسب وواقع العالم المعاصر؛ ولا يتعارض مع ثوابت المملكة الشرعية والثقافية والسياسية»، واقترح إعداد «دليل إرشادي»، بقالب اتصالي جذاب، ولغة إعلامية غير نمطية لسياسة المملكة ومواقفها الداخلية والخارجية، يسهم في توحيد الخطاب السياسي والحيلولة دون ازدواجيته.

التعاون مع المهنيين السعوديين المتخصصين

وطالب د. الخريجي وزارة الثقافة والإعلام بالتعاون مع المهنيين السعوديين المتخصصين في الاستراتيجيات الاتصالية، وتصحيح الصورة الذهنية، والبدء في إجراء دراسات تأسيسية لحصر وتحديد الموضوعات والقضايا التي تهم المملكة.

كما اقترح دراسة تحليل محتوى لعينة من المواد الإعلامية، ومواقع الانترنت، للسنتين الأخيرتين، لتحديد طبيعة خطاب ما ينشر عن المملكة، وتحليل نماذج من التصريحات الصادرة من الوزرات والجهات الحكومية ذات العلاقة؛ لتحديد مواقف المملكة حول الموضوعات الشائكة محلياً ودولياً».

د. محمد بن سليمان الأحمد

د. الأحمد: الإعلام لا يعمل بمفرده.. وأضرار «الإرهابيين» عميقة

لقاءات مع المراكز الاستراتيجية الدولية

واقترح د. الخريجي أيضًا عقد لقاءات مع أكبر المراكز الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا للتعرف على طبيعة الصور النمطية والانطباعات عن المملكة وسياساتها الخارجية، والالتقاء بممثلي الأندية الطلابية السعودية في الخارج؛ وبعض القيادات الصحفية في الولايات المتحدة وأوروبا.

الإعلام لا يعمل منفرداً

من جانبه قال د. محمد بن سليمان الأحمد عضو هيئة التدريس بقسم الإعلام في جامعة الملك سعود: «إن الإعلام ووسائله ورسائله لا يمكن أن تصنع المواقف الدولية منفردة، فهي جزء من منظومة متكاملة؛ تشمل الأبعاد السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية»، موضحاً أن الإعلام الغربي والإسرائيلي لن يستطيع مهما بذل أن يغير الصورة الذهنية للصهيونية لدى المواطن العربي والمسلم والفلسطيني على وجه الخصوص.

«الإرهاب» أضر بالصورة الذهنية

وأضاف د. الأحمد: أن الإعلام سواء الخارجي أو الداخلي وحده لن يصنع أو يغير الصورة الذهنية لأي شعب عند الشعوب الأخرى، مشيرًا إلى أن ما قامت به الجماعات الإرهابية مثل داعش وحزب الله والقاعدة وغيرها، والتي ينتمي لبعضها عدد من الشباب السعوديين ممن خرج على ولي الأمر وتنكر لأسرته ومجتمعه، قد أساءت للمملكة بشكل خاص وللعرب بصفة عامة، ووقفت بكل أسف حائلًا ضد نجاح أي حملة إعلامية يقوم بها الإعلام الداخلي أو الخارجي العربي أو السعودي لتغيير الصورة الذهنية لدى الكثير من الغربيين تجاه المملكة والعرب والمسلمين «.

وأكد د. الأحمد أن إعلامنا الخارجي بذل ويبذل جهودًا على كافة المستويات.. إلا أن الصورة الذهنية بشكل عام، والخارجية على وجه الخصوص يصعب تغييرها اعتمادًا على المبادرات الإعلامية وحدها أو الإعلام الخارجي فحسب.

ندفع ثمن تجاهلنا للعالم الخارجي

من جانبه قال الدكتور إبراهيم البعيز ـ أكاديمي أن الوضوح والشفافية تحتم علينا الاعتراف بأننا ندفع اليوم ثمناً باهضاً لتجاهلنا أهمية العالم الخارجي في خطابنا الإعلامي، وعدم قدرتنا على إدراك ما يشهده العالم من نقلة وتغير في المشهد الإعلامي والبيئة الاتصالية بشكل عام.

د. أبراهيم البعيز

ولفت د. البعيز النظر إلى أن الزمن تجاوز الأساليب التقليدية في الإعلام الدولي، مشيراً إلى أن الإذاعات الموجهة؛ أو المكاتب الإعلامية في السفارات لم تعد مقبولة أو مؤثرة في الوقت الحاضر.

التغيير لا يحدث بين عشية وضحاها

ودعـا د. البعيز إلى وجـوب التفـكير في مبادرات جديدة ضمن سياق استراتيجية اتصالية ذات أهداف محددة وواضحـة، تنطلق مع قناعة بأن تغيير الصورة النمطية لا يحدث بين عشيـة وضحـاها؛ بل هو نتيجة لعمل وجهد تراكمي متواصل.

وأشار د. البعيز إلى أن «الدبلوماسية العامة تأتي كأحد أبرز المنهجيات الحديثة في العمل الاتصالي والإعـلامي، حيث لا بـد من إتاحـة الفرصة للمؤسسات الثقافيـة؛ ومؤسسـات المجتمـع المدني للحـضور والمشـاركة في فعاليات التواصـل بكل أبعـاده السياسيـة والاقتصادية والثقافية، وبما يعزز من فرص الديمومة في هذه العلاقـات ويبعدها عن المؤثرات الطارئة للمواقف السياسية المتباينة.

الندوات المشتركة بين الجامعات السعودية والغربية

وأضاف د. البعيز أن من المبادرات التي يمكـن الأخذ بها في هذا المجال عقد سلسلة من الندوات المشتركـة بين الجامعـات السعوديـة والجامعات الغربية، وخاصة في المراكز المتخصصة في الدراسـات الإسلامية والعربية والشـرق أوسطيـة، مع العمل على ابتعـادها عن كل مظهر قد يفسر بأنها دعاية الحكومية».

واقترح تنظيم سلسلـة من الزيـارات الطلابيـة لأبناء بعض الـدول، وبخاصة الكبرى منها للمملكـة مع التركيـز بشـكل خـاص على الطـلاب المتخصصين في الدراسات والعلوم الاجتماعية بما في ذلك القانون، العلوم السياسية، الاقتـصاد، الإعـلام، والدراسات المناطقية، بحيث تشمل هذه الزيارات لقاءات مع شباب (من الجنسين) من الجامعات السعودية.

د.البعيز: الخط الفاصل بين الخطابين الداخلي والخارجي انتهى

ودعـا د. البعـيز إلى حـث مـؤسسات المجتـمع المدني في المملكـة (مثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسـان، هيئة الصحفيين، الأندية الأدبية، الجمعيات الخيرية، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني) على فتح قنوات للتواصل مع نظرائها في الخـارج، وطالب هيئة الإذاعة والتلفزيون بتطوير قنواتهـا من حيث المضـمون والشكـل، بحيث تكـون مرجعية إعلامية في قضايا وأحدث المنطقة العربية.

وأن يشـمل التطويـر توظيـف معديـن وإعلامـيين من أبنـاء الدول والمناطـق المستهدفـة، وبناء جـسور من الثقـة والمصداقيـة بين القـناة وجمهورها المستهدف.

لا يوجد خط فاصل بين الخطابين

وأكد د.البعيـز أن الخـط الفاصـل بين الخطـاب الداخلي والخطاب الخارجي قد انتـهى، مما يستـوجب التأكد بأن لا يكون هناك أي تناقض بين الخطـابين، لأن شبكـات التواصـل الاجتماعي والقنوات الفضائيـة قـادرة على كشـف ذلك التناقـض مما سيكـون له نتائـج سلبيـة على المستويين المحلي والخارجي.

نطاق اكتساب الشخصية المعنوية للشركات

سلطان بن عبدالله العمري
قانوني - الإدارة العامة للمستشارين
بمجلس الشورى

نص نظام الشركات السعودي في مادته (الأولى) على أن الشركة «عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة».

وعرفت مجلة الأحكام العدلية الشركة (شركة العقد) في المادة (١٣٢٩) بأنها « عقد بين اثنين أو أكثر على كون رأس المال والربح مشتركاً بينهما ».

وبالرغم من ذلك فإن تحديد الطبيعة القانونية للشركة هو مثار خلاف ؛ فالفقه التقليدي يرى أن الشركة قائمة على فكرة العقد ، بينما يرى الاتجاه الحديث أن الشركة قائمة على فكرة النظام. (القانون التجاري للدكتور عبدالهادي الغامدي والدكتور بن يونس محمد، ص ١٣١ - ١٣٢).

وبهذا يتبين أن هناك خلافاً بين الشراح في مصدر اكتساب الشركة للشخصية المعنوية، هل هو العقد، أو النظام، وفيما يأتي بيان للمراد بكل من العقد والنظام وعلاقته باكتساب الشركة للشخصية المعنوية.

الفرع الأول : العقد كمصدر لاكتساب الشخصية المعنوية.

باعتبار الشركة عقداً كما ورد بنص المادتين السابق ذكرهما من نظام الشركات ومجلة الأحكام العدلية؛ فإن حرية المتعاقدين واسعة في تحديد وتنظيم ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات؛ فالفقه التقليدي يرى أن المعيار الذي يحدد الطبيعة القانونية للشركة يكمن في التصرف الإرادي المنشئ لها، وهو عقد الشركة الذي يوجِد الشركة ويحدد العلاقة بين الشركاء بما لهم من حقوق وعليهم من التزامات.

يقول الدكتور مصطفى كمال طه: « تعتبر الشركة شخصاً معنوياً بمجرد تكوينها ولو لم تستوف إجراءات الشهر التي يوجبها القانون، ذلك أن الشهر مقصود به مصلحة الغير، وهو بمثابة إشهاد على قيام شخص معنوي كشهادة الميلاد بالنسبة للشخص الطبيعي، ويلاحظ أن للشركات المدنية شخصية معنوية رغم أنها لا تخضع لأية إجراءات شهر خاصة؛ مما يؤكد انتفاء العلاقة بين الشخصية المعنوية والشهر، وأن الشخصية المعنوية لا تتوقف على استيفاء إجراء الشهر والنشر « (القانون التجاري، تأليف الدكتور مصطفى كمال طه، الدار الجامعية، بيروت، ص ٢٦٧ - ٢٦٨).

وبهذا الرأي أخذ المنظم المصري؛ حيث نصت المادة (الثانية والخمسون) من القانون المدني المصري صراحةً على أن « الشركات التجارية تعتبر من الأشخاص الاعتبارية، ويستثنى من ذلك شركة المحاصة إذ ليست لها شخصية معنوية ولا وجود لها بالنسبة للغير وتقتصر آثارها على أطرافها فحسب « والأصل أن الشركة تكتسب الشخصية القانونية بمجرد إبرام العقد، ويستوي في ذلك الشركات المدنية والشركات التجارية، وقد نصت المادة (٥٠٦) من القانون المدني المصري على أنه:» تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتباريا»، ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد استيفاء إجراءات النشر التي يقررها القانون، ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها، وهذه القاعدة التشريعية خاصة بالشركات التجارية فقط، لم يستلزمها القانون المدني بالنسبة للشركات المدنية حيث يجوز الاحتجاج على الغير بالشخصية القانونية لها بمجرد تكوينها دونما اعتبار لاتخاذ إجراءات الشهر.

وإن كان أمر اكتسابها للشخصية كقاعدة عامة لا يتوقف على إجراءات الشهر القانوني؛ إلا أن المشرع ذهب إلى أن شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة لا تكتسب الشخصية المعنوية إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ قيدها في السجل التجاري « موسوعة الشركات التجارية، تأليف أحمد أبو الروس، المكتب الجامعي الحديث بالإسكندرية، سنة النشر ٢٠٠٢م ، ص ٣٧ - ٣٨ ..

وبهذا أيضا أخذ المنظم السعودي، يقول الدكتور محمد الجبر: « وموقف نظام الشركات السعودي وإن كان يتفق مع موقف معظم التشريعات العربية إلا أنه يخالف اتجاه التشريعات الحديثة والتي تجعل من القيد في السجل التجاري شرطاً لاكتساب الشركة الشخصية المعنوية» (القانون التجاري السعودي، تأليف محمد بن حسن الجبر، ص ٢٠٤).

وذكر أيضاً في كتاب (القانون التجاري - الأعمال التجارية - التاجر - الشركات التجارية) ما نصه: « يعتبر التوقيت الذي يكتمل فيه تكوين الشركة من الأمور المهمة؛ إذ ما إن يكتمل تكوين الشركة حتى تكتسب الشخصية المعنوية، ويلاحظ أن تكوين شركات الأشخاص يتم بمجرد موافقة الشركاء على تأسيسها وعلى كل بنود عقد التأسيس، وشركات الأموال يتم تكوينها بانتهاء إجراءات التأسيس القانونية، أما شركات المساهمة التي تطرح رأس مالها للاكتتاب العام لا يتم تأسيسها إلا إذا اكتتب بكل رأس مالها ».

إلا أن هذا المفهوم تقليدي أخذ في التراجع وواجه نقداً يتمحور حول الفوارق الكبيرة بين قواعد قانون الشركة وقواعد العقود بصفة عامة، ويمكن إيجازها في الآتي :

أولاً : لا يقتصر عقد الشركة كبقية العقود على ترتيب آثار على أطرافه متمثلة في الحقوق والالتزامات، بل يتجاوز ذلك بأن ينشأ عنه شخص معنوي مخاطب بأحكام القانون، فكلمة (الشركة) تعني التصرف المنشئ لها، والشخص المعنوي الناتج عنه.

ثانياً : بخلاف سائر العقود القائمة على تضارب وتعارض مصالح عقدية؛ يقوم عقد الشركة على اتحاد مصالح أطرافه نحو تحقيق هدف واحد وغرض مشترك هو تحقيق الربح وقسمته بين الشركاء.

ثالثاً : فكرة العقد لا تتماشى مع بعض أنواع الشركات، كشركة المساهمة، التي تَدَخّلَ المنظم بالتنظيم والرقابة وبشكل مباشر في كثير من إجراءاتها وقواعدها، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

لذلك ظهر اتجاه آخرُ حديثٌ يرى أن الشركة قائمة على فكرة النظام وليس العقد.

الفرع الثاني : النظـام باعتبـاره مصـدراً لاكتساب الشخصية المعنوية للشركة.

أدى ضعف الفكرة التعاقدية إلى إنكار الفقه الحديث الصفةَ التعاقدية للشركة، وإضفاء الصفة النظامية.

ويقصد بالنظام مجموعة القواعد القانونية التي تهدف إلى غرض مشترك يقتصر دور الأفراد معها على الإفصاح عن الرغبة في الانضمام إليها.

فالتدخل المباشر والمستمر للمنظم بطريقة آمرة أحلّ المنظِّم محل المؤسسين وأدى إلى إضعاف مبدأ سلطة الإرادة وما يترتب عليه من حرية المتعاقدين في إنشاء الشركة وتنظيمها – الشركات عموما وشركة المساهمة خصوصا – ؛ إذ لم يعد مجرد العقد كافياً لتأسيس شركة المساهمة، بل يلزم صدور الترخيص بها، كما أن المنظم خصها بالعديد من الأحكام والقواعد المتعلقة بالتأسيس والإدارة والرقابة والاكتتاب وغيره؛ بذلك حل التنظيم القانوني محل التنظيم التعاقدي، وقد أخذ بهذا الرأي كل التشريعات الحديثة التي جعلت من القيد في السجل التجاري شرطاً لاكتساب الشركة للشخصية المعنوية ، كالقانون الفرنسي والألماني والأردني. (القانون التجاري السعودي، تأليف محمد بن حسن الجبر، ص ٢٠٤).

فقد نصت المادة (الرابعة) من قانون الشركات الأردني على أنه « يتم تأسيس الشركة في المملكة وتسجيلها فيها بمقتضى هذا القانون، وتعتبر كل شركة بعد تأسيسها وتسجيلها على ذلك الوجه شخصاً اعتبارياً أردني الجنسية ويكون مركزها الرئيسي في المملكة ».

« وهذا يعني أن الشركات لا تكتسب الشخصية المعنوية أو الحكمية أو الاعتبارية كما يطلق عليها القانون الأردني إلا بعد الانتهاء من إجراءات تأسيسها وتسجيلها في سجل الشركات الموجود في وزارة الصناعة والتجارة». (القانون التجاري، تأليف الأستاذ الدكتور فوزي محمد سامي، سنة النشر ٢٠٠١م ، ص ١٥١)

ومع ذلك فإنه يعاب على الفكرة التنظيمية للشركة افتقارها إلى التحديد، كما أن تدخل الدولة لا يعني إلغاء فكرة العقد تماماً، فهذه الأخيرة لاتزال أساس إنشاء الشركة، إضافة إلى أن فكرة العقد تبدو أكثر قوةً ووضوحاً في شركات الأشخاص.

وبعد هذا يمكن الخروج من هذا الاختلاف القانوني في تحديد الطبيعة القانونية لاكتساب الشركة الشخصية المعنوية بالقول: إن فكرة العقد وفكرة النظام تقومان وتتعايشان معاً داخل الشركة فلا يمكن الأخذ المطلق بإحدى الفكرتين منفردةً، حيث تسود الفكرة التقليدية التعاقدية للشركة في شركات الأشخاص، بينما تسود الفكرة النظامية للشركة في شركات الأموال، فإذا تجلت إحداهما توارت الأخرى دون أن تنعدم.

بقيت الإشارة إلى أن نعلم أن الأثر المترتب على اكتساب الشركة للشخصية المعنوية عن طريق العقد يختلف عن الأثر المترتب لاكتساب الشركة للشخصية المعنوية عن طريق النظام. ويقتصر هذا الأثر على مدى الاحتجاج بالشخصية المعنوية في مواجهة الغير.

رئيس مجلس الشورى يبحث مع رئيس البرلمان القيرغيزي تطوير العلاقات البرلمانية بين البلدين

عقد معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض اليوم اجتماعاً مع معالي رئيس البرلمان في جمهورية قيرغيزستان اسيلبيك جيينبيكوف خلال زيارته للمملكة مؤخراً، وذلك بحضور معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري وعضو مجلس الشورى العضو المرافق الدكتور عبدالعزيز الشامخ وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية قيرغيزستان الأستاذ عبدالرحمن الجمعة وسفير جمهورية قيرغيزستان لدى المملكة عبداللطيف جمعة باييف وأعضاء البرلمان القيرغيزي المرافقين لمعالي رئيس البرلمان القيرغيزي.

ورحب معالي رئيس المجلس في مستهل الاجتماع بمعالي رئيس البرلمان القيرغيزي شاكراً له إجابة الدعوة وزيارة المملكة.

ونوه معاليه بالعلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية قيرغيزستان في شتى المجالات، وأشاد في ذات الصدد بعلاقات التعاون البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان القيرغيزي .

وعبر معالي الدكتور آل الشيخ عن تطلعه بأن تتوج هذه الزيارة بنتائج تعكس الرغبة المشتركة بين البلدين لتطوير العلاقات الثنائية بينهما، مؤكداً

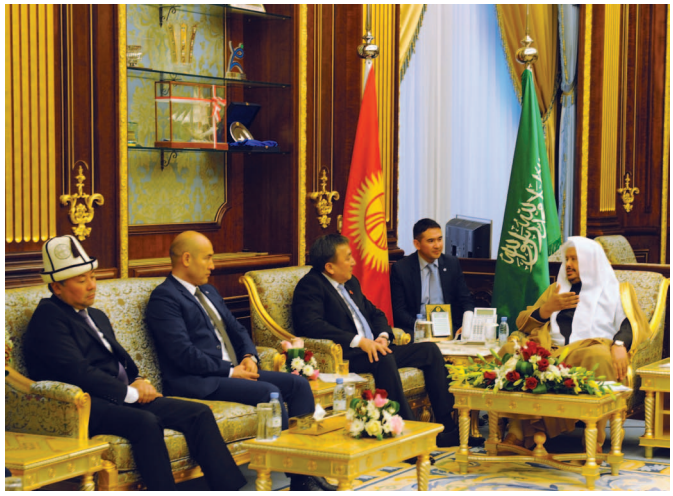

حرص مجلس الشورى على تعزيز وتطوير هذه العلاقة وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يسهم في تطوير العلاقات البرلمانية بينهما ويحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية، والدور الذي يقوم به المجلس في المجالين التشريعي والرقابي، ومناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جانبه أعرب معالي رئيس البرلمان القيرغيزي عن سعادته بزيارة المملكة بصفة عامة، ومجلس الشورى بصفة خاصة، والالتقاء بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله- ومعالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، منوهاً بحسن الاستقبال والحفاوة التي أحاطت بالوفد منذ وصوله إلى المملكة.

وأشار رئيس البرلمان القيرغيزي إلى الزيارة التي قام بها معالي رئيس مجلس الشورى لجمهورية قيرغيزستان عام ٢٠١٣م، وما حققته من نتائج إيجابيه أسهمت في فتح مجالات للتقارب والتعاون وتطوير العلاقات بين البلدين.

وأكد رئيس البرلمان القيرغيزي حرص بلاده على تطوير العلاقات مع المملكة في شتى المجالات لما تمثله من ثقل سياسي واقتصادي، منوها بدعم المملكة للتنمية في بلاده، وإسهامها في بناء العديد من المساجد وإنشاء الطرق والمستشفيات مقدما شكره والشعب القيرغيزي للمملكة على هذه المساعدات. وقد جرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات الرامية إلى فتح أفاق جديدة من التعاون بين البلدين خاصة في المجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية وسبل تطويرها، كما تم بحث العلاقات بين مجلس الشورى والبرلمان القيرغيزي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بينهما.

وفي نهاية الاجتماع تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة. من جهة أخرى حضر معالي رئيس البرلمان القيرغيزي والوفد المرافق له جانباً من الجلسة العامة التي عقدها مجلس الشورى، وقام معاليه ومرافقوه بجولة في أروقة المجلس والقاعة الكبرى والقاعة الأندلسية واستمع لشرح عنها.

رئيس مجلس الشورى يستقبل وفد أعضاء الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)

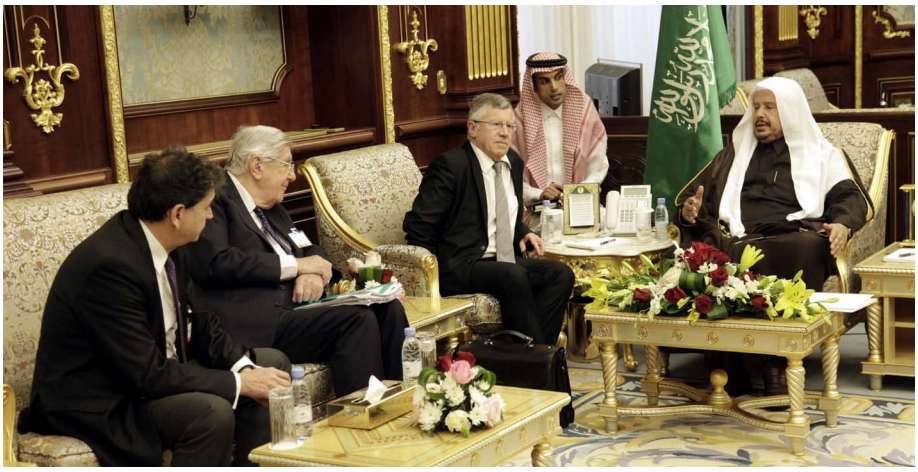

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن المملكة العربية السعودية قامت على الشريعة الإسلامية، تلك الرسالة التي تحمل السلام للعالم كله، وهو دين التسامح وقبول الآخر ومعايشته بالرحمة، بل ويدعو إلى حماية المدنيين حتى في حال الحرب فضلاً عن الحالة الطبيعية السلمية.

وأشار معاليه إلى أن أعمال العنف والتطرف التي تقع من بعض الفئات التي تدّعي انتماءها للإسلام لا تمثل الدين الإسلامي الصحيح، بل إن الإسلام منها براء، ولطالما أكدت المملكة أن الإرهاب ليس له دين، أو عرق، أو طائفة. جاء ذلك خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس في الرياض رئيس وفد الجمعية البرلمانية في منظمة حلف شمال الأطلسي، (الناتو) اللورد جوبلنق، يرافقه عدد من رؤساء وفود دول الجمعية البرلمانية في منظمة الناتو في إطار زيارتهم للمملكة مؤخراً.

وقال معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ: إن المملكة العربية السعودية تعي خطورة الإرهاب، وهي من أوئل الدول التي تضررت منه، لذا فإنها لم تألُ جهداً في سبيل التصدي لكافة أشكال الإرهاب، والمشاركة في أي جهد دولي يسعى إلى محاربته، وترجمت المملكة هذه السياسة بإجراءات مشددة من خلال سن التشريعات المجرِّمة له، وتجفيف مصادر تمويله، ووضع القوائم بأسماء التنظيمات الإرهابية. من جانبهم أعرب رئيس وأعضاء الجمعية البرلمانية في منظمة حلف الناتو خلال اللقاء عن سعادتهم بزيارة المملكة ومناقشة القضايا المشتركة. وقدموا نبذة عن الجمعية البرلمانية في منظمة حلف شمال الأطلسي، (الناتو) ولجانها المتخصصة ودورها في مناقشة القضايا الإقليمية والدولية. وأشادوا بالدور الريادي للمملكة العربية السعودية في المنطقة وفي العالم وأكدوا نجاحها في التصدي للإرهاب.

وفي نهاية الاستقبال تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة. حضر الاستقبال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة بلجيكا ودوقية لكسمبورغ ورئيس بعثة المملكة لدى الاتحاد الأوروبي عبدالرحمن بن سليمان الأحمد.

و يتلقى دعوة لزيارة اليابان

تلقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رسالة من معالي رئيس البرلمان الياباني تادا موري أوشيما تتضمن دعوة معاليه لزيارة اليابان .

وقام بنقل الرسالة سفير اليابان لدى المملكة نوريهيرو أوكودا خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى له في مكتبه بمقر المجلس في الرياض .

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية واليابان واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات .

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الياباني وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون في شتى المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين .

رئيس مجلس الشورى يستقبل سفير اليونان

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية اليونان لدى المملكة بوليخرونيس بوليخرونيو.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة واليونان وسبل تعزيزها في شتى المجالات، خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان اليوناني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية اليونانية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

ونوه السفير اليوناني خلال اللقاء بالعلاقات الثنائية التي تربط جمهورية اليونان والمملكة العربية السعودية، مشيراً إلى الزيارة التي قام بها معالي رئيس مجلس الشورى لجمهورية اليونان عام ٢٠١٤م، وما حققته من نتائج إيجابيه أسهمت في فتح مجالات للتقارب والتعاون وتطوير العلاقات بين البلدين الصديقين وبين مجلس الشورى والبرلمان اليوناني.

د. آل الشيخ يستقبل سفيري خادم الحرمين الشريفين المعينين لدى المغرب وموريتانيا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفيري خادم الحرمين الشريفين المعينين حديثاً وهما معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه السفير المعين لدى المملكة المغربية، والدكتور هزاع بن زبن بن ضاوي المطيري السفير المعين لدى الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بالسفيرين متمنياً لهما التوفيق في أداء مهام عملهما.

وأشار معاليه إلى دور مجلس الشورى في صناعة القرار الوطني المتمثل في دراسة الأنظمة والقضايا الوطنية الملحة، والدور الذي يقوم به المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

وحمل معالي رئيس المجلس السفيرين تحياته وتقديره لأصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية في المغرب وموريتاني، وحثهما على بذل مزيد من الجهد في توثيق علاقات التعاون والصداقة بين المملكة وكل من المغرب وموريتانيا ولاسيما في المجال البرلماني بما يخدم المصالح المشتركة للمملكة والدولتين الشقيقتين، وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله-.

ويستقبل سفير خادم الحرمين الشريفين لدى إندونيسيا

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض،

سفير خادم الحرمين الشريفين لدى إندونيسيا الأستاذ مصطفى بن إبراهيم المبارك.

وتم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز علاقات التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان الاندونيسي من خلال الزيارات المتبادلة بين لجنتي الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى والبرلمان الإندونيسي.

وحمل معالي رئيس مجلس الشورى السفير المبارك نقل تحياته لمعالي رئيس وأعضاء البرلمان الإندونيسي.

نائب رئيس مجلس الشورى يجتمع بوفد لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي

عقد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً أمس مع وفد لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي برئاسة اندريه بلنكوفيتش يرافقه رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة آدم كولاخ، في إطار زيارتهم للمملكة.

وفي مستهل الاجتماع رحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى بالوفد مشيراً إلى أهمية مثل هذه اللقاءات في تعزيز العمل المشترك بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي .

وأكد معاليه أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – يحفظه الله – تنتهج في سياستها عدم التدخل في شؤون أي دولة، وتسعى دائماً لحل جميع المشاكل في المنطقة، وتقريب وجهات النظر، وتقديم يد العون والمساعدة الإنسانية للدول المحتاجة، وسعيها لإحلال السلام في العالم .

وبين معاليه مواقف المملكة العربية السعودية الثابتة تجاه مختلف قضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقضية الشعب السوري، والتدخلات الإيرانية السافرة في شؤون المملكة ودول المنطقة.

وأشار إلى ما تقوم به قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية من جهود لإعادة الشرعية للجمهورية اليمنية ونصرة الشعب اليمني على ميليشيات الحوثي وقوات الرئيس المخلوع علي صالح التي انقلبت على الشرعية، واستولت على مؤسسات الدولة بقوة السلاح، مؤكداً أن تدخل قوات التحالف في اليمن جاء وفق القانون الدولي واستجابة لنداء الرئيس الشرعي لليمن فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي .

من جانبه أكد رئيس وفد لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي على أهمية هذه الزيارة للبرلمان الأوروبي الذي يتطلع لتعزيز العلاقات المشتركة مع المملكة في كافة المجالات البرلمانية والاقتصادية.

بعد ذلك دار نقاش حول تطور الأحداث في المنطقة والجهود المبذولة لإعادة الاستقرار للمنطقة وموقف المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي تجاه تلك الأحداث .

كما تم خلال الاجتماع استعراض سبل تطوير وتعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي من خلال تفعيل لجان الصداقة البرلمانية وتبادل الزيارات بينهم .

حضر الاجتماع معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وأعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية مع البرلمان الأوروبي برئاسة معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم.

نائب رئيس مجلس الشورى يجتمع مع رئيس وفد الجمعية البرلمانية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

عقد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع رئيس وفد الجمعية البرلمانية في منظمة حلف شمال الأطلسي، (الناتو) اللورد جوبلنق، يرافقه عدد من رؤساء وفود دول الجمعية البرلمانية في منظمة (الناتو) في إطار زيارتهم الحالية للمملكة.

وفي مستهل الاجتماع رحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى بالوفد، مشيراً إلى أهمية مثل هذه اللقاءات في تعزيز العمل المشترك.

وقدم معاليه تعازيه لأعضاء الوفد من الجنسيتين الألمانية والتركية في ضحايا الحادث الإرهابي الذي وقع في مدينة اسطنبول التركية مؤخرا متمنيا للمصابين الشفاء العاجل، مؤكداً أن مثل هذه الاعتداءات الآثمة دخيلة على مجتمعاتنا العربية والإسلامية ولم تكن أبدا جزءاً من التاريخ الحضاري الإسلامي.

وتطرق معاليه إلى جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب وتسخير مواردها وإمكانياتها وسن العديد من التشريعات لدحر الإرهاب ومحاربة التطرف.

ولفت الدكتور محمد الجفري النظر إلى الخطوات الواسعة التي قامت بها المملكة في مجال الإصلاحات في كافة المجالات السياسية والقضائية، ومنها الخطوات التي اتخذتها المملكة في مجال إعطاء المرأة السعودية المزيد من الفرص وتوسيع المجالات التي من الممكن للمرأة السعودية المشاركة فيها للإسهام بدورها في نمو ورفعة المجتمع السعودي حيث تشارك المرأة اليوم في كافة مناحي الحياة وهذا الأمر أصبح واقعاً ملموسا ومن ذلك المشاركة في الانتخابات البلدية التي جرت مؤخراً ترشحاً وانتخاباً، ودخول المرأة عضواً في مجلس الشورى بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من إجمالي أعضاء المجلس.

وأشار معاليه إلى أن المملكة العربية السعودية منفتحة على ثقافات الأمم والشعوب الأخرى وتشارك العالم اهتماماته في نشر المحبة والسلام والتحاور بين أتباع الأديان السماوية والحضارات المختلفة وتشكل جزءاً حيوياً وفاعلاً في الجهود الدولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين، كما أسهمت المملكة في دعم وتنمية التنمية المستدامة في العديد من البلدان النامية.

من جانبه أعرب رئيس وفد الجمعية البرلمانية في منظمة حلف شمال الأطلسي، (الناتو) اللورد جوبلنق عن سعادته ووفد الجمعية بزيارة المملكة مؤكداً أن مثل هذه الزيارات المتبادلة ستعزز التعاون والعمل المشترك بين مجلس الشورى والجمعية البرلمانية لحلف الناتو.

وقدر اللورد جوبلنق للملكة العربية السعودية إسهامها وسعيها لاستقرار منطقة الخليج العربي والعالم، معرباً عن قلقه لما يحدث في سوريا التي باتت حاضنة للإرهاب والإرهابيين.

وأشاد بمستوى التعاون بين مجلس الشورى والجمعية البرلمانية في منظمة حلف شمال الأطلسي.

بعد ذلك دار نقاش حول تطور الإحداث في المنطقة والجهود المبذولة لإعادة الاستقرار للمنطقة.

حضر الاجتماع رؤساء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى وعدد من أعضاء المجلس.

مساعد رئيس مجلس الشورى يستقبل وفداً تشريعياً قطرياً

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان في مكتبه بمقر المجلس بالرياض وفداً من إدارة التشريع في مجلس الوزراء القطري.

ورحب معالي مساعد رئيس مجلس الشورى في مستهل الاستقبال بالوفد الزائر منوهاً بأهمية الزيارات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي تهدف للإطلاع على الممارسات التشريعية لمختلف هذه الدول بما يعزز التكامل والتعاون بينها.

ولفت الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان إلى أن العمل التشريعي في دول مجلس التعاون يتشابه في أغلب مرافقه مما يؤكد أهمية تبادل الخبرات بين الأشقاء الخليجيين.

واستعرض معاليه اختصاصات مجلس الشورى في سن الأنظمة وإصدارها بعد مناقشتها وموافقة المجلس عليها، مبيناً ما تتيحه المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى لعضو المجلس من مجال لسن الأنظمة الجديدة أو التعديل على نظام نافذ.

من جانبه عبر الوفد القطري عن سعادته بزيارة مجلس الشورى والتعرف على جهوده في المجال (التنظيمي والتشريعي)، مشيداً بما يقوم به المجلس من جهود في المجالين التشريعي والرقابي.

ويستقبل وفداً من محاكم دبي

كما استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى وفداً من محاكم مركز دبي المالي العالمي التابع لحكومة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة برئاسة القاضي علي بن شامس المدحاني.

ورحب معالي مساعد رئيس مجلس الشورى في مستهل الاستقبال بالوفد الزائر منوهاً بأهمية الزيارات المتبادلة بين الأجهزة التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تهدف للاطلاع على الممارسات التشريعية لمختلف هذه الدول بما يعزز التكامل والتعاون بينها.

ولفت الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان إلى أن العمل التشريعي في دول مجلس التعاون يتشابه في أغلب مرافقه مما يؤكد أهمية تبادل الخبرات بين الأشقاء الخليجيين.

وأكد اهتمام وحرص المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -يحفظه الله- بمرفق القضاء إرساءً للعدالة، لافتاً النظر في هذا الصدد إلى مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء الذي بات اليوم داعماً لمرفق القضاء.

واستعرض معاليه اختصاصات مجلس الشورى في سن الأنظمة وإصدارها بعد مناقشتها وموافقة المجلس عليها، مبيناً ما تتيحه المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى لعضو المجلس باقتراح نظام جديد أو تعديل نظام نافذ .

من جانبه عبر القاضي علي المدحاني عن سعادته بزيارة مجلس الشورى والتعرف على جهوده في المجال التنظيمي (التشريعي)، مشيداً بما يقوم به المجلس من جهود في المجالين التشريعي والرقابي.

بعد ذلك قام الوفد الزائر بجولة داخل المجلس شملت القاعة الرئيسة والمعرض التاريخي للمجلس.

لجنة الشئون الاجتماعية بالشورى تعقد اجتماعاً بحضور د . القصبي

عقدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب إحدى اللجان المتخصصة بمجلس الشورى اجتماعاً في مقر المجلس بالرياض بحضور معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي ومعالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور/ محمد بن أمين الجفري.

ورحب معالي نائب رئيس مجلس الشورى في كلمة افتتح بها أعمال الاجتماع بمعالي وزير الشئون الاجتماعية مثمناً مبادرته بعقد اجتماع مع أعضاء المجلس أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب انطلاقاً من حرصه لشرح كل ما له علاقة بالشؤون الاجتماعية وما يقع تحت إشراف الوزارة من مرافق حكومية أخرى بطبيعة رئاسته لها.

وأكد معالي الدكتور الجفري حرص مجلس الشورى على دعم ومساندة جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية للارتقاء بأداء عملها وتطوير خدماتها التي تقدمها للمواطنين.

من جهته أطلع معالي وزير الشئون الاجتماعية أعضاء اللجنة على محددات البرنامج الذي تزمع الوزارة تنفيذه وعنوانه (التحول من الرعوية إلى التنموية) الذي يهدف إلى رفع مستوى الإنتاجية في المجتمع، وهي موجهة للمواطن للإسهام فيها سواء المستفيد من خدمات الوزارة أو المواطن العادي، مبيناً أن هذا البرنامج يأتي وفق خطوات عملية قادرة بإذن الله على تحقيق رفع مستوى التنمية الاجتماعية من خلال العمل الجماعي والذي ستكون الجمعيات والمؤسسات الأهلية جزءاً أساسياً في البرنامج.

وأوضحت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتوره حمده العنزي أنه تم خلال الاجتماع استعراض القضايا الملحة في المجتمع، وتصورات اللجنة لتلك القضايا، وأهمية وضع خطط مبنية على دراسات علمية للقضاء عليها، وتنفيذ المشروعات وجدولتها خلال بضع سنوات وفق الأولويات التي تراها الوزارة، وجعلها أولوية من أولوياتها.

وأشارت إلى أن الاجتماع تطرق إلى تطوير البرامج التي تنفذها الوزارة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي لمساعدة القادرين منهم في تطوير قدراتهم، والحصول على دخل من خلال القيام ببعض الأعمال المنتجة بعد تدريبهم وصقل مهاراتهم وتوجيههم نحو الأعمال المناسبة لهم، والتي تساعدهم في رفع المستوى المعيشي لأسرهم، وتفعيل دورها في عملية التنمية بتحويلها من أسرة مُعَالة إلى أسرة منتجة، وترسيخ مفهوم التنمية الاجتماعية بشكل عام في المجتمع لتأكيد هوية المجتمع وذاتيته وإبداعه؛ والمشاركة الجماعية الإيجابية من قبل الأفراد عن طريق الجهات الأهلية، وتكثيف البرامج في هذا الاتجاه على نطاق واسع.

في رسالة لرئيس مجلس الشورى رئيس مجلس الأمة الكويتي يستنكر الاعتداءات الإيرانية على سفارة المملكة في طهران

تلقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رسالة من معالي رئيس مجلس الأمة بدولة الكويت الشقيقة الأستاذ مرزوق بن علي الغانم عبر خلاله عن استنكاره الشديد للهجوم الذي تعرضت له سفارة المملكة العربية السعودية في طهران وقنصليتها في مدينة مشهد في إيران.

وقال معالي الأستاذ مرزوق الغانم: إن هذا العمل يعد انتهاكاً واضحاً للمواثيق والأعراف الدولية ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ والتي تكفل أمن وحماية البعثات الدبلوماسية وأعضائها، وطالب الحكومة الإيرانية بتوفير الحماية اللازمة للبعثات الدبلوماسية وأعضائها، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المعتدين على مقر البعثة الدبلوماسية السعودية.

كما طالب الغانم في رسالته إيران باحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والتي من حقها المشروع الحفاظ على أمن مواطنيها والسلم الأهلي ووحدة نسيجها الاجتماعي، مشيراً في هذا الصدد إلى أنه ليس من حق أي طرف التعليق على الأحكام القضائية للدول.

وأشاد معالي رئيس مجلس الأمة الكويتي بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لمكافحة الإرهاب وإرساء الأمن والاستقرار في المملكة وفي المنطقة.

وأعرب معالي الأستاذ مرزوق الغانم عن الدعم التام لكافة الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية لمواجهة مختلف التهديدات التي تواجه المملكة والمنطقة، معرباً عن تضامن مجلس الأمة الكويتي مع ما تتخذه المملكة من إجراءات لتعزيز الأمن والاستقرار.

لجنة الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى تجتمع بوزير الدولة البريطاني

التقى معالي وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية السيد توبياس الوود خلال زيارته للمملكة مؤخراً أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البريطانية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة صاحب السمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله بن مشاري آل سعود وذلك في مقر المجلس بالرياض.

وتم خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات إضافة إلى الأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلسي اللوردات والعموم البريطانيين،

وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

حضر الاجتماع سفير المملكة المتحدة لدى المملكة السيد سايمون كوليس والوفد المرافق للوزير البريطاني .

تجدر الإشارة إلى أن لجان الصداقة البرلمانية السعودية بالمجلس تهدف إلى تنمية وتوثيق روابط الصداقة والتواصل بين المجلس، والمجالس التشريعية والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة بما يعزز علاقات المملكة خارجياً، ولتحقيق اكبر قدر من التواصل والتنسيق في مختلف المحافل البرلمانية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لجنتا الصداقة والخارجية بمجلس الشورى تجتمع بوفد برلماني فرنسي

عقدت لجنتا الصداقة البرلمانية السعودية الفرنسية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم، و الشؤون الخارجية في المجلس برئاسة معالي الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود اجتماعاً مشتركاً مع وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية السعودية في مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة السيدة ناتالي غولي رئيسة اللجنة ونائبة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة في مجلس الشيوخ وذلك في إطار زيارتهم الحالية للمملكة.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

وتطرق المجتمعون إلى الأوضاع التي تشهدها المنطقة، إضافة إلى سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الفرنسي وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

حضر الاجتماع السفير الفرنسي لدى المملكة السيد برتران بزانسنو .

وفد من أعضاء مجلس الشورى يزور مركز المعلومات الوطني

قام وفدٌ من أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في المجلس برئاسة رئيس اللجنة اللواء مهندس ناصر بن غازي العتيبي بزيارة مركز المعلومات الوطني، حيث كان في استقبالهم مدير عام المركز اللواء الدكتور طارق بن عبدالله الشدي.

واستمع الوفد إلى شرح عن المركز وما يسعى إليه نحو تحقيق التميز في تقديم خدمات ذكية، مستدامة وآمنة، ورسالته التي تتمثل في إتاحة حلول وخدمات تقنية ريادية لوزارة الداخلية والجهات الحكومية لحماية أمن الوطن وتسهيل تقديم خدمات ذكية للمواطنين والمقيمين والزائرين.

كما استمع الوفد إلى شرح عن أهداف المركز الإستراتيجية الذي يسعى إلى إدارة المخاطر وتعزيز الأمن الوطني، ورفع مستوى التنسيق الإلكتروني بين قطاعات وزارة الداخلية وأمارات المناطق، وتعزيز الوعي بالخدمات التي يقدمها المركز على مستوى المملكة، إضافة إلى ما يقدمه المركز من خدمات ذكية للقطاع الحكومي والخاص والأفراد وتحويل الخدمات الذاتية لوزارة الداخلية بآلية مستقلة وغير مرتبطة بالأجهزة أو القنوات المستخدمة لتقديم الخدمة وتحسين الخدمات الإلكترونية الموجهة للجهات الحكومية، وتقديم خدمات فعّالة في مجالي ذكاء الأعمال وإدارة الأداء للمستفيدين من خدمات المركز.

واطلع أعضاء مجلس الشورى خلال الزيارة على مركز الطباعة المركزية للوثائق الشخصية، والمنصة الإلكترونية لبوابة (أبشر) وخدمة تتبع المركبات الأمنية وتوجيهها إلى مواقع البلاغات، والمرصد الوطني للمعلومات الذي يقدم معلومات إحصائية متعددة ونظم حماية البيانات والمعلومات، ومقر الأجهزة المركزية لتخزين معالجة المعلومات(السيرفرات).

من جانبة عبر رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في المجلس المهندس ناصر العتيبي عن سعادته وزملائه أعضاء اللجنة بزيارة مركز المعلومات الوطني والاطلاع على إمكاناته، ونوه بالنقلة النوعية التي حققها مركز المعلومات الوطني وبالتقنيات الحديثة والشبكات ذات القدرة العالية في الكفاءة والكوادر الوطنية التي تدير هذا الصرح .

وأضاف إن مجلس الشورى بصفته التشريعية والرقابية يحرص على دراسة الأنظمة والتنظيمات التي تتعلق بالتقنية والاتصالات، ويقدم ما يسهم في تطويرها ويعزز من كفاءتها بما يخدم الصالح العام للوطن والمواطن، وهذا مما يدعو اللجنة بالقيام بزيارة مراكز تدفق المعلومات وحمايتها .

وقدم شكره لمدير عام المركز اللواء الدكتور طارق الشدي ولمنسوبي المركز على ما أحيط به وفد المجلس من حفاوة وحسن استقبال.

إرهاب داعش، وإرهاب المدارس الأمريكية وجهان لعملة واحدة

مشعل بن عبدالرحمن الشعلان
باحث في مكتب نائب رئيس مجلس الشورى

الإرهاب موجود فعلياً في كل مجتمعات العالم، وإن اختلفت المُسميات، فعلى سبيل المثال تشهد الولايات المتحدة الأمريكية العديد من حوادث إطلاق النار على الطلاب في المدارس، وهذه العمليات متكررة، وبالتأكيد هي شكلٌ من أشكال الإرهاب، يُسمى (School Shooting)، بواقع ١٦٢ اعتداءً منذ عام ٢٠١٣م بحسب موقع Every town for gun safety.

وهناك تشابه كبير بين الأحداث الإرهابية التي شهدتها المملكة مع الاعتداءات المُسلحة في المدارس الأمريكية في عدد كبير من العناصر، منها:

أولاً: صغر سن الجناة، تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ سنة..

ثانياً: الجاني لم تبدو عليه علامة لارتكاب العنف قبل الحادثة.

ثالثاً: قتل الأبرياء بطرق لا تجد في عقل الإنسان السوي أي تبرير.

رابعاً: تشكل هذه الجريمة صدمة لوالدي الجاني والمحيطين به.

خامساً: ارتكاب هذه الجرائم ضمن سلسلة جرائم شبيهة.

سادساً: حصول مثل هذا النوع من الجرائم على تغطية إعلامية كبرى.

سابعاً: نهاية مرتكب الجريمة غالباً ما تكون بالموت أو بالانتحار.

ثامناً: يشهد المجتمع بعد العملية الإرهابية في الحالتين انقساماً واضحاً حول دور قيمة عُليا في المجتمع في ارتكاب الجريمة. (دور الدين في السعودية، ودور الحرية –في حمل السلاح-في الولايات المتحدة الأميركية).

وتشير الدراسات النفسية الأمريكية إلى أن السبب الرئيس للاعتداءات في المدارس الأمريكية هو الخلل العقلي والنفسي، لثلاثة أسباب:

أولاً: أسباب مادية كتعاطي المخدرات.

ثانيا: أسباب سلوكية مثل جنون العظمة، وعدم الاندماج، أو الخجل، أو البحث عن الذات، أو البحث عن المنزلة، أو الأعراض الجانبية لبعض الأدوية، وبعض أنواع مرض التوحد، والفصام، ومتلازمة أسبرجر، وغيرها.

ثالثاً: أسباب مُكتسبة مثل عنف الوالدين، أو أحدهما، أو التهميش، أو الاعتداءات الجنسية في صغره، أو لغياب الأبوة، وغيرها.

وسببين مُساعدين هما توفر السلاح، والقدرة على تنفيذ الجريمة.

ولأن أسباب مرض القلب في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال هي نفس أسباب مرض القلب في السعودية، فبالتالي فإن أسباب استخدام الشباب للعنف في المدارس الأمريكية بالضرورة ستتناسب مع أسباب استخدام الشباب للعنف في المملكة، وهذا يؤدي بنا في النهاية أن نصل إلى أن (الإرهابي) في السعودية أيضاً يعاني من خلل عقلي ونفسي ويستخدم الدين كقناع فقط، نتيجةً لاستغلال قوى الشر و الظلام في إيران وتمثلها داعش والقاعدة لمن يعانون من هذه العلل في منطقتنا.

ولأن هذه الجرائم تعتبر جرائم مروعة، ويصعّب تصديقها، فإن (الإرهابي) من حيث يشعر أو لا يشعر يتحاشى الكشف عن أسبابها الحقيقية لأنها تجلب له الخزي (مثل تعاطي المخدرات)، لذا يقوم بالبحث عن تبرير يلقى تفهّمًا واستجابة من المجتمع لينفي عن نفسه صفة الخلل النفسي والعقلي، وغالباً يكون تبرير الجاني باستخدام قيمة عُليا في المجتمع، مثل استخدام الدين أو المساواة أو الحرية (الحرية في حمل واقتناء السلاح في حالة الاعتداء على المدارس الأمريكية) كمبرر للجريمة.

المُشكلة الحقيقية أن بعض المجتمعات تفشل في التفريق بين المُبرر الواهي الذي يستخدمه الجاني، وبين السبب العلمي للجريمة، نتيجةً لإصدار المجتمع حكماً مُسبقاً يؤدي بالضرورة إلى غياب النقد الموضوعي، لذا يبدأ المجتمع في التبرير للجاني من حيث لا يشعر، ليس لأن مبرر الجاني قوي ومتماسك، بل لأن المجتمع نفسه عنده الاستعداد المُسبق للتعاطي مع الأفكار التي تتماشى مع خلفيته المعرفية مهما كانت الجريمة مروعة.

ومن ذلك ارتكاب جرائم المُختلّين باسم العنصرية، مثل جريمة اطلاق نار من مواطن أمريكي أبيض ضد تسعة من السود في كنيسة في ولاية كارولينا العام الماضي، فالجاني يريد استهداف القيم العليا في المجتمع، بهدف التغطية على السبب الحقيقي للجريمة، وللوصول إلى أعلى نسبة من المُتابعة للحصول على الشهرة، بمعنى أنه يُريد أن يقول «أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها تمييز عنصري»، ودليل ذلك «أن جريمتي المرتكبة ضد السود»، إلاّ أن الإعلام الأمريكي ينجح عادةً في نسب الجريمة لسببها العلمي وهو الخلل العقلي والنفسي، وعندها يفشل الجاني في تحقيق أهدافه.

إلاّ أننا في المجتمع السعودي للأسف لم ننجح في التفريق بشكل واضح بين المبرر الواهي للمجرم، وبين السبب العلمي للجريمة، فلو أننا نسبنا جرائم الجناة الإرهابيين إلى أسبابها العلمية لقلّ الإرهاب باسم الدين، ليس بسبب أن العمليات الإرهابية فعلاً قلّت بل لأن المعنى السابق في أذهاننا وهو (ربط الإرهاب بالدين) اختلف.

فالإرهاب في رأيي عبارة عن عقول إجرامية تخطط في سبيل تحقيق مصالح وأهداف سياسية لدولة إقليمية جارة، وشباب مُختلين عقلياً ونفسياً ينفذون، وفئة من المجتمع تحرّض (تُبرر) للجريمة بدون أن تشعر.

وأعتقد أن استخدام الشباب للعنف (الإرهاب) في أي مكان في العالم سيزود وينقص تبعاً لقدرة الدُول على معالجة الأسباب المذكورة سابقاً، بالإضافة إلى ذلك كلما زادت التغطية الإعلامية لمثل هذه الجرائم كلما زاد خلق المُقلدين (Creating Copycats)، وانتشرت (عدوى التجاوب) وهو سبب تركيز داعش على الجانب الإعلامي لأنهم يعلمون أن له تأثير بالغ في استقطاب الأشخاص المختلين نفسياً وعقلياً من كل دول العالم.

صدور التقرير السنوي لأعمال السنة الثالثة لمجلس الشورى في دورته السادسة

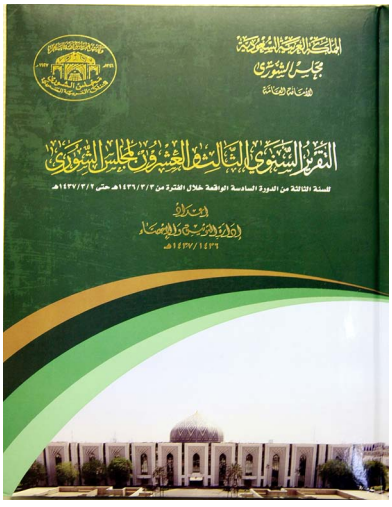

صدر التقرير السنوي الثالث والعشرون لمجلس الشورى الذي يلخص أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة للمجلس التي امتدت من ١٤٣٦/٣/٣ - ١٤٣٧/٣/٢هـ.

وأحصى التقرير الذي أعدته إدارة التوثيق والإحصاء بالأمانة العامة لمجلس الشورى، بالأرقام القرارات التي أصدرها مجلس الشورى خلال عام التقرير، والموضوعات التي ناقشها المجلس، وكذلك الموضوعات التي درستها اللجان المتخصصة والخاصة، والموضوعات الواردة للمجلس خلال السنة الثالثة.

كما أحصى التقرير الموضوعات التي ما تزال قيد الدراسة في اللجان المتخصصة، والزيارات البرلمانية التي قامت بها وفود المجلس، أو الوفود البرلمانية الشقيقة والصديقة التي استقبلها المجلس، ومناشط لجان الصداقة البرلمانية، وزيارات وفود المجلس الداخلية، وزيارات وفود مجلس المناطق للمجلس.

شاركت في ندوة ثقافية بمهرجان القرين

د. حياة سندي ضمن ١٠ علماء لتنفيذ خطة أممية بعنوان « تحويل عالمنا»

اختار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عضو مجلس الشورى الدكتورة حياة سندي كأول عالمة عربية وسعودية ضمن ١٠ علماء لتنفيذ خطة جديدة بعنوان «تحويل عالمنا»، وذلك لخبرتها العلمية الدولية المميزة.

وأوضحت الدكتورة سندي أن الأمين العام للأمم المتحدة قرر تكوين فريق يضم الأعضاء العشرة، لدعم آلية التسهيلات التكنولوجية للعالم بعد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد بمدينة نيويورك في سبتمبر ٢٠١٥.

وقالت «إن الفريق يترجم التقارير إلى آلية تطبيق ستكون نقطة تحول في العالم، وينتظر منه أن يعكس التوازن الجغرافي ويوفر مزيجا من الخبرة في مختلف التخصصات، ما يؤدي لحصر العلم والتكنولوجيا وجوانب الابتكار عبر مجموعة كاملة من الأهداف التنموية المستدامة».

وبينت أن الفريق سيعمل مع مجموعة عمل وكالات الأمم المتحدة المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق هدف التنمية المستدامة، وإصدار التوصيات لتعزيز المشاركة في دعم التنمية وعمليات آلية التسهيلات التكنولوجية عالميا.

من جهة أخرى شاركت الدكتور حياة سندي في ندوة " المرأة المعاصرة في خدمة المجتمعات الإنسانية " التي أقيمت ضمن برامج مهرجان القرين الثقافي بدولة الكويت مؤخراً.

وقد استقبل رئيس مجلس الأمة الكويتي الأستاذ مرزوق الغانم في مكتبه الوفد النسائي الإسلامي المشارك في الندوة ومن بينهم الدكتورة حياة سندي.

د. الجغيمان متحدث رئيسي في مؤتمر عالمي للموهوبة

اختارت اللجنة العلمية في المؤتمر الأوروبي الخامس عشر لذوي القدرات الذهنية الفائقة، عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد الجغيمان رئيس الجمعية العالمية لأبحاث الموهبة والتميز، متحدثاً رئيسيًا في المؤتمر الذي تنظمه الجمعية الأوروبية لفائقي الموهبة في فيينا خلال الفترة من ٣ إلى ٦ مارس ٢٠١٦، بحضور علماء وباحثين ومختصين من أكثر من ١٢٠ دولة حول العالم.

ويشارك الجغيمان في المؤتمر بمحاضرة علمية حول «رعاية المواهب من خلال منهجية التتبع المتوازي متناول المنهجية التي قام بتطويره ا لرعاية المواهب القائمة على أنموذج الواحة الإثرائي»، يستعرض من خلالها تعريفاً عاماً عن تربية الموهوبين في المملكة، ويشرح أنموذج الواحة الإثرائي، والأبحاث العلمية التي قام بها لتطويره، كما يقدم طريقة جديدة عن الجمع بين الأساليب التقليدية في تقديم البرامج الإثرائية والتوجهات النظرية الحديثة في نقد عدم فاعلية بعض منها والبحث عن منهجيات جديدة لتقديم الرعاية لهذه الفئة المهمة من أي مجتمع.

« أبحاث في نظرية اللغة » كتاب جديد للدكتور سعود السبيعي

صدر كتاب جديد لعضو مجلس الشورى الدكتور سعود بن حميد السبيعي بعنوان « أبحاث في نظرية اللغة » تضمن سبعة بحوث، هدفت إلى تأصيل معرفة علمية متصلة بنظرية اللغة الإنسانية، وهي في مجملها بحوث للمؤلف باللغة الإنجليزية تم نشرها في مجلات علمية محكمة في المملكة العربية السعودية والمغرب وبريطانيا.

وتناول البحث الأول الذي حمل عنوان « دور المدخل السمعي البصري في اكتساب اللغة الثانية وتعليمها من منظور إسلامي» أهمية المنظور الإسلامي وسبقه في التركيز على مبدأ السماع، بوصفه الأداة الأساسية لاكتساب اللغة، في حين يبقى البصر – على أهميته – أداة مساعدة في اكتساب اللغة.

وتناول البحث الثاني نظرية النظم للجرجاني باعتبارها منهجًا أدنويًا رائدًا، من خلال أوجه الشبه في نظرية النظم، ومقولات تشومسكي في المنهج الأدنوي، مثبتًا أوجه اتفاق كبيرة بينهما.

وهدف البحث الثالث الذي تناول رؤية نقدية معاصرة للجرجاني، إلى إبراز أهمية ودور الجرجاني ماضيًا وحاضرًا في الفكر اللساني. فيما هدف المؤلف في البحث الرابع إلى تأصيل المفهوم الصوري لبناء النص اللغوي، وعلاقة الارتباط بين ثنائية اللغة والفكر.

ويندرج البحث الخامس وعنوانه « نحو نظرية إسلامية للغة » ضمن إطار التخطيط اللغوي من منظور إسلامي في مسألة تعلم وتعليم اللغة. وتناول المؤلف في البحث السادس نظرية تشومسكي الكونية مع تعلم اللغة الثانية، وخلص المؤلف في البحث السابع إلى أن ابن خلدون هو المؤسس الحقيقي لنظرية الملكة اللسانية، وليس تشومسكي.

رئيس النواب العراقي يستقبل سفير المملكة

استقبل رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري في مقر مجلس النواب سفير خادم الحرمين الشريفين في بغداد ثامر بن سبهان السبهان، الذي نقل له تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله - وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخليه، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - ، كما نقل له تحيات معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ.

وناقش الجانبان مستقبل العلاقات بين البلدين وسبل تنميتها في جميع المجالات بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين وينعكس على أمن استقرار المنطقة. وتطرق الدكتور الجبوري لأهمية العلاقات مع المملكة لما لها من أهمية سياسية واقتصادية ودينية، وأكد حرص العراق على هذه العلاقات، ورغبته في توطيد العلاقات البرلمانية بين البلدين العربيين. وأوضح أن المملكة لما تملكه من مكانة دولية تحظى باحترام المجتمع الدولي وهي تؤدي دوراً مهماً وايجابياً في امن واستقرار المنطقة والحفاظ على مقدرات ومكتسبات الدول العربية والإسلامية.

السلطة التشريعية في مصر تنتقل إلى البرلمان المنتخب

أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن انتقال السلطة التشريعية إلى البرلمان المنتخب بعد احتفاظ رئيس السلطة التنفيذية بها كإجراء استثنائي فرضه الظرف السياسي.

وهنأ الرئيس السيسي خلال كلمته التي ألقاها أمام مجلس النواب بمناسبة انعقاد الدورة التشريعية الجديدة، مجلس النواب على الثقة التي منحها الشعب لأعضائه. وقال إن نتائج الانتخابات البرلمانية كانت تعبيرًا جليًا عن إرادة الشعب المصري واستكمالًا لخارطة المستقبل التي توافقنا عليها جميعا مؤكدًا أن بلاده استعادت بناء مؤسساتها الدستورية في إطار تتوازن فيه السلطات تحت مظلة الديمقراطية التي ناضلت من أجلها الجماهير وحصلت عليها كمكتسب لها لن تفرط فيه أبدا. وشدد على أن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدق بمصر الآن تفرض على الجميع مسؤولية تاريخية وأداء استثنائي تتضافر فيه الجهود وتتكامل فيه السلطات كي يبقى البنيان قائما وشامخا.

رئيس مجلس المستشارين المغربي يستقبل السفير خوجه

استقبل رئيس مجلس المستشارين المغربي حكيم بن شماس في مقر البرلمان المغربي في الرباط.

سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المغربية معالي الدكتور عبد العزيز محي الدين خوجه.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تطويرها، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

مصر تعود إلى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي

أعلن الاتحاد البرلماني الدولي عودة مصر إلى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي ومشاركتها في جمعيته العامة الـ ١٣٤، التي تعقد في مارس القادم في زيمبابوي، وذلك بعد أن كانت عضوية مصر قد علقت منذ حل البرلمان السابق في ٢٠١٣ م.

كما أعلن الاتحاد البرلماني الدولي مواصلته تقديم الدعم للبرلمان المصري، وإنشاء مركز للبحوث والتدريب المستمر يستفيد من برامجه النواب المصريين والموظفين. كما يدرس الاتحاد إنشاء مكتب إقليمي له في القاهرة بعد عرض الاقتراح علي المجلس التنفيذي للموافقة عليه.

1889

Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

النواب الليبي يطالب المجتمع الدولي بالتحقيق في الغارات الجوية على مدينة درنة

طالب مجلس النواب الليبي المجتمع الدولي بالتحقيق العاجل في واقعة الغارات الجوية على مدينة درنة مؤخراً.

ودان مجلس النواب، في بيان له القصف الذي استهدف عدة مناطق بدرنة منها باب طبرق، وأسفر عن مقتل أربعة مواطنين وخسائر مادية.

وصرح النائب عن درنة خير الله التركاوي، أن المجلس أصدر بياناً بعد الاجتماعات الجانبية للنواب، استنكر فيه أغلبية النواب في طبرق القصف الجوي لمدينة درنة.

وأضاف إن النواب تقدموا في بيانهم بالتعازي لأهالي الضحايا، وطالبوا المجتمع الدولي بفتح تحقيق عاجل في الحادثة والكشف عن الحقائق وتوضيح الدوافع ورائها.

البرلمان الجزائري يصادق على الدستور الجديد

صادق البرلمان الجزائري بغرفتيه على الدستور الجزائري الجديد بعد تعديله، بحضور ٥١٦ نائبًا من بين ٦٠٦ نواب يشكلون غرفتي البرلمان الجزائري.

ومن أبرز ما نص عليه الدستور المعدل تجديد انتخاب رئيس الجمهورية لمرة واحدة فقط، ولا يمكن لأي تعديل دستوري لاحق أن يمس بهذا الإجراء. كما ينص على استحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، ويشدد على استقلال القضاء.

النواب الفرنسي يدرج حالة الطوارئ في الدستور

وافق النواب الفرنسيون، على إدراج حالة الطوارئ في الدستور، في تعديل للقانون الأساسي الذي دعا إليه الرئيس فرنسوا هولاند بعد ثلاثة أيام على اعتداءات «باريس» في نوفمبر الماضي.

وبأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ٢٦ صوتًا، أقرت الجمعية الوطنية البند الأول من مشروع التعديل الدستوري، الذي ينص على أن حالة الطوارئ يعلنها مجلس الوزراء في حالتين، هما إذا كان هناك خطر داهم نتيجة اعتداءات خطرة على النظام العام أو إذا وقعت مصيبة عامة (كارثة طبيعية). وبموجب التعديل الذي أقره النواب، فإن حالة الطوارئ يمكن أن تسري لفترة أقصاها أربعة شهور، وإذا ما كانت هناك حاجة لتمديد العمل بها يتعين العودة مجددًا إلى البرلمان للموافقة على ذلك.

الشيوخ الأمريكي يقر عقوبات جديدة على كوريا الشمالية

تبنى مجلس الشيوخ الأمريكي، عقوبات جديدة بحق كوريا الشمالية، وذلك في رد فعل على تجربتها النووية الرابعة، في قانون يتعين أن يصادق عليه مجلس النواب أيضاً.

وصوت ٩٦ عضواً في المجلس دون أي اعتراض على النص الذي يضفي طابعاً إلزامياً على العقوبات القائمة بحق أي شخص أو شركة تساعد نظام كوريا الشمالية خصوصاً في حيازة مواد لصناعة أسلحة دمار شامل.

وكان مجلس النواب، قد تبنى مقترح قانون مماثل في ١٢ يناير الماضي بأغلبية ٤١٨ صوتاً مقابل صوتين ويتعين الآن أن يصوت مجدداً على الصيغة التي اعتمدها مجلس الشيوخ ، الأمر الذي يتوقع أن يتم سريعاً. ويجعل القانون الجديد العقوبات القائمة إجبارية بعد أن كانت متروكة لتقدير رئيس البلاد. وتشمل العقوبات مصادرة أرصدة وحظر التأشيرات ورفض إبرام عقود عامة أمريكية.

النواب الطاجيكي يقر تعديلاً للدستور يسمح بانتخاب الرئيس لفترات غير محددة

أقر مجلس النواب في طاجيكستان بالإجماع، تعديلات للدستور الحالي تسمح بانتخاب رئيس البلاد إمام علي رحمن لعدد غير محدد من فترات الولاية.

وأفادت وكالة "تاس" الروسية للأنباء، أن مسودة القانون بشأن التعديلات أحيلت للمحكمة الدستورية التي ستحدد موعدا للاستفتاء على هذه التعديلات. ويبلغ إمام علي رحمن ٦٣ عاما، وشغل منصب الرئاسة لأول مرة عام ١٩٩٢، وأعيد انتخابه في الانتخابات الرئاسية أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٣، وتنتهي فترة حكمه الحالية في ٢٠٢٠.

البرلمان الأوروبي يستبعد الخيار العسكري الأجنبي في ليبيا

استبعد رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز القيام بعمل عسكري أجنبي في ليبيا في الوقت الحالي، داعيًا الى مواصلة العمل الدبلوماسي لحل الأزمة الليبية .

وأكد في مؤتمر صحفي عقده في ختام زيارة قام بها لتونس مؤخرًا عدم وجود نية حاليا للدخول في عملية عسكرية في ليبيا مراعاة لمصالح دول الجوار وبينها تونس، موضحا ان الاتحاد الاوروبي يأمل في الوصول الى تسوية سلمية للازمة في ليبيا. الى ذلك جدد استعداد الاوربيين لدعم جهود تونس في المجالات الاقتصادية والامنية.

البرلمان الأوروبي يكلف النائب أفضل خان بمتابعة شؤون الجاليات الإسلامية في أوروبا

كلف رئيس المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي وهي ثاني مجموعة سياسية في المجلس التشريعي الأوروبي أفضل خان، كمبعوث مكلف بمتابعة شؤون الجاليات الإسلامية في أوروبا.

وقال رئيس المجموعة جاني بيتيلا خلال حفل في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل إن هذه الخطوة تعكس الأهمية التي يجب منحها لعملية دمج هذه الجاليات وتجنب التهميش والإقصاء. وأوضح المبعوث الجديد أفضل خان من جهته، أنه سيقوم بشكل سريع بالتوصل بالجاليات الإسلامية وخاصة في الدول الكبرى مثل المانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والدنمرك للوقوف على أوضاعها.

رئيس كازخستان يحل البرلمان ويدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة

أعلن رئيس كازاخستان، نور سلطان نزار بييف، عن حل البرلمان ، ودعا إلى إجراء انتخابات مبكرة وتوحيد الأمة في ظل الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط.

وكان البرلمان الكازاخستاني، قد دعا في جلسة عامة رئيس الدولة إلى حل المجلس وتحديد موعد لانتخابات برلمانية مبكرة.

تجدر الإشارة إلى أن ولاية البرلمان ، الذي يتكون من ١٠٧ نواب ، تنتهي في الخريف المقبل. وفاز حزب "نور وطن" الحاكم في انتخابات يناير ٢٠١٢ ب ٨٣ مقعداً ، بينما حصل حزب "آق جول" و"الحزب الشعبي الشيوعي" على ٨ و٧ مقاعد على التوالي.

الحصانة البرلمانية

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

الحصانة البرلمانية هي نوع من الحماية القانونية التي يعطيها الدستور أو النظام لأعضاء البرلمان، وهي صفة أو ميزة من الحقوق السياسية والقانونية يتمتع بها عضو البرلمان، حتى يستطيع أن يؤدي وظيفته الدستورية كاملة بعيدًا عن تأثير السلطة التنفيذية. وتتمثل في نوعين من الحصانة: الأول عدم مؤاخذة أعضاء البرلمان للآراء والأفكار التي يبدونها داخل البرلمان، وهو ما يطلق عليه: المسؤولية البرلمانية. والأخر عدم جواز اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو البرلمان في غير حالة التلبس.

ظهرت الحصانة البرلمانية أول مرة في إنجلترا عام ١٦٨٨ على أثر قيام الثورة الإنجليزية، وإقرار الوثيقة الدستورية المعروفة باسم: قانون الحقوق، وقد نصت تلك الوثيقة على أن المناقشات والإجراءات داخل البرلمان، لا يمكن أن تكون سببًا للملاحقة القضائية أو محلًا للمساءلة أمام أي من المحاكم. وجاء إقرار هذه الحصانة في إنجلترا لحماية أعضاء البرلمان من السلطات التنفيذية وليس حمايتهم من مواطنيهم. والحصانة البرلمانية في إنجلترا كانت قاصرة على الدعاوى المدنية إضافة إلى الإجراءات الخاصة بالدعاوى الجنائية البسيطة، واستثنت قضايا الخيانة العظمى وقضايا الجنايات وقضايا الإخلال بالأمن.

ولهذا فقد كان من الممكن دائمًا القبض على عضو البرلمان في أي من هذه الجرائم دون رفع الحصانة عنه، كما استثنت من الحصانة البرلمانية الجرائم التي ترتكب من أعضاء البرلمان في مواجهة إحدى المحاكم، وقد أطلق على هذه الجرائم « جرائم إهانة المحكمة » إلا أنه حدث تطور مهم خلال القرن الثامن عشر في مجال الحصانة البرلمانية، فقد صدر قانون ينظم أحكامها ويضع بعض القيود والضوابط لكيفية مباشرتها.

وقد أخذت معظم الدول في الغرب مفهوم الحصانة البرلمانية وإجراءاتها من النظام الإنجليزي، مثال ذلك ما حدث في فرنسا وغيرها، ولكن الدول الغربية زادت موادًا وتوصيفات، مما جعل المؤرخين يعدونه تطورًا كبيرًا، مما عليه العمل في مفهوم الحصانة البرلمانية. وفي فرنسا نجد معظم المواثيق الدستورية الفرنسية تضيف على مر السنين على النسخة الإنجليزية شروحات على مضمون المواثيق، لكن قرار الجمعية التأسيسية الفرنسية الصادرة في ٢٣ يونيو ١٧٨٩م نص عليها في دستور عام ١٧٩١م. ثم في دستور ١٧٩٥؛ وكذلك الدساتير المتتالية في عام ١٧٩٩ ودستور عام ١٨٤٨ ودستور ١٨٧٥ ودستور ١٩٤٦م؛ وأخيراً الدستور الحالي الصادر عام ١٩٥٨م فقد تضمنت كل هذه الدساتير مبدأ الحصانة ضد المسئولية البرلمانية.

أما عن الحصانة البرلمانية ضد الإجراءات الجنائية؛ فقد وجدت في فرنسا منذ وقت بعيد نسبيًا، حيث نص عليها بداءة في قرار الجمعية التأسيسية الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٧٩٠ م. هذا ولا زالت تلك القواعد والأحكام سارية المفعول حتى الآن.

أما في البلدان العربية فقد تأخر الأخذ بمفهوم الحصانة البرلمانية. وتأتي مصر في طليعة الدول العربية باعتبار أنها أول دولة تؤسس برلمانًا على النمط الغربي. وفيها لم تتضمن أول وثيقة دستورية عرفتها مصر، وهي لائحة تأسيس مجلس النواب، وانتخاب أعضائه الصادرة في ٢٢ أكتوبر ١٨٦٨ نصًا يشير إلى الحصانة البرلمانية. وقد يكون ذلك راجعًا إلى حداثة العهد بالنظم الديمقراطية، فقد كان هذا المجلس أول تجربة للحياة النيابية في مصر، فكان أمرًا طبيعيًا ألاّ يتقرر للأعضاء كافة الضمانات، التي تحقق لهم حرية التعبير أو القول عند مباشرة وظائفهم النيابية، ولكن وبمجرد أن استقرت الحياة النيابية، وعلى أثر إعادة تشكيل مجلس النواب عام ١٨٨٢ نجد أن اللائحة الأساسية لهذا المجلس والتي صدرت في ٧ فبراير ١٨٨٢ قد تضمنت نصًا يقرر الحصانة البرلمانية لأعضائه ضد المسئولية البرلمانية، وهو نص المادة الثالثة الذي جاء به (النواب مطلقو الحرية في إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم، تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يحصل اليهم).

وفي التجربة السعودية لم يتضمن نظام مجلس الشورى مواد تتعلق بالحصانة النيابية. وهذا أمر معروف، ذلك أن التجربة الشورية لم تستنسخ التجربة الغربية، كما فعلت معظم الدول ومنها بعض الدول العربية. فنظام مجلس الشورى استقى مواده من التجربة الإسلامية المبكرة، مع توصيفات تتسق مع المعمول به في البرلمانات الغربية. وسبب آخر أن ميكانيكية العمل داخل المجلس تعطي لمفهوم التقاليد العربية والإسلامية وزنًا كبيرًا، مما يجعل عضو مجلس الشورى ينأى بنفسه عن المصادمات الحزبية مع السلطة التنفيذية أو القضائية، وبالتالي لم يجد المشرع سببًا لكتابة مواد تحمي عضو مجلس الشورى.

وخلال تجربتي في المجلس رأيت تقاليد غير مدونة تجري تحت القبة الخضراء، وتجعل العمل الشوري يسير بانسيابية عجيبة. ليس فقط في تناول ومناقشة قرارات الحكومة، بل حتى في أسلوب طرح القضايا والمسائل والمقترحات. فالنقد الإيجابي متاح، لكنه نقدًا يقوم على تقاليد عربية وإسلامية موغلة في القدم، تجعل من التناول يبتعد كثيرًا عن الإثارة أو المنفعة الحزبية، أو تجريح الحكومة لمصلحة المعارضة.

وفي الختام رأيت بعض الشوريين يخلط بين مفهوم الحصانة النيابية والحصانة الدبلوماسية. ويرى أنهما مثل العملة النقدية لها وجهان. والصدق أنهما مختلفان تمامًا. ولعلي في قابل الأيام أتناول مفهوم الحصانة الدبلوماسية.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100000190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	6822000200000
البنك الأهلي التجاري	2231900000000200
بنك ساب	0200999904472
مجموعة ساميا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400016 3
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

إفشاء أسرار العمل خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كفى بالمرء**
كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa